

مركز البحوث والمعلومات

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ربع سنوية ★ عِلْميَّة ★ مُحَكَّمة

السنة الثالثة والعشرون - العدد الرابع - أكتوبر ٢٠٠٥





أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحكَّمة | السنة الثالثة والعشرون | العدد الرابع – أكتوبر ٢٠٠٥

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	١٥٠ جنيهاً مصرياً	٦٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	١٠٠ دولار	٤٠ دولاراً
الإعـــلانــــــــات:	يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.	

عنـــوان المــــراســـلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

تشكيل مجلس البحوث والمعلومات

مستشارو التحرير

في هـــذا العـــدد

مدى تأثير كفاءة التمويل المصرفي على أداء الاقتصاد المصري

أ.د/هـــدى صقـــر
رئيس أكاديمية السادات

يمكن تعريف الأزمة المصرفية بأنها : تعبير عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، والتي يمكن استعراض حالتها كما يلي:

(١) أن يعجز البنك عن تلبية التزاماته المستحقة الأداء على الرغم من أن التقييم الفعلي لأصوله تغطي جميع التزاماته فيما فيها حقوق المساهمين.

(٢) أن تكون أصول البنك أقل من خصومه، ولا تغطي حقوق المساهمين أو جزءا من حقوق الغير.

قام العديد من الاقتصاديين بدراسة الأزمات المصرفية من جميع جوانبها فتتبعوا أسبابها وآثارها المترتبة عليها ووسائل التغلب عليها.

ويمكن القول أن حالات التعثر المصرفي التي حدثت في الأزمات المالية الأخيرة لم تنجم عن جانب الالتزامات في ميزانيات البنوك وإنما حدثت عن جانب الأصول، وإذا افترضنا بأن المؤثرات الناجمة عن العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية تؤدي إلى الأزمات المصرفية عندئذ يمكنه قياس هذه المؤشرات بشكل منتظم، وإحدى هذه الطرائق تتمثل في النظر إلى التعثر المصرفي على أنه ناجم عن مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة.

وتتمثل أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى أزمات مصرفية كما يلي:

أ) <u>الاختلالات الاقتصادية الكلية :</u>

هناك عدد من الأسباب التي تؤدي إلى سرعة التقلبات في الأسواق الناشئة؛ فعلى سبيل المثال : نجد أن التضخم ومعدلات النمو من الأمور سريعة التغير بصفة عامة وهذا بدوره يؤدي إلى مخاطر ائتمانية ومن ثم يعرض النظام المصرفي للعديد من المشكلات.

وأوضحت العديد من الدراسات أن التأرجح الحاد في التضخم أو في معدلات النمو يحدث دوما قبل حدوث أزمة مصرفية أو أزمة في ميزان المدفوعات.

ب) <u>سياسات الإقراض :</u>

إن حدوث أية أزمة مصرفية يساعد عليها الإفراط في تقديم الائتمان والتمويل غير الكفء أثناء مرحلة التوسع في دائرة الأعمال؛ لأنه من الصعب التفرقة بين القروض الجيدة والرديئة أثناء مرحلة التوسع والرواج الاقتصادي داخل بيئة مصرفية تنافسية.

ج) <u>التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية :</u>

إن التقلبات في الأسعار العالمية للفائدة تزيد من تكلفة الاقتراض في أسواق الدول النامية، وتقلل من حوافز الاستثمار داخل حدودها.

كما أن خروج رؤوس الأموال سيؤدي إلى زيادة الضغط على البنوك لتدبير العملات ومحاولات لاسترداد البنوك للقروض الممنوحة أو تصفية بعض الاستثمارات أو رفض تجديدها؛ مما يعرض البنك أحيانا إلى أزمة السيولة.

د) <u>التحرر المالي :</u>

أوضحت دراسات عديدة أن الإصلاحات غير المناسبة لتحرير الأسواق المالية يمكن أن تزيد من المخاطر المصرفية، وأن دخول أطراف جديدة في السوق يزيد من المنافسة بين البنوك التي قد تؤدي إلى مزيد من دخول البنوك في عمليات تنطوي على مخاطر كبيرة.

هـ) <u>التدخل الحكومي :</u>

يأتي التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير الحاكمة



على الإقراض ضمن أهم أسباب ضعف البنوك.

ففي بعض البنوك الحكومية في الدول النامية بدأ تخصيص الائتمان الذي يمكن توجيهه إلى قطاعات اقتصادية معينة بغض النظر عن جدارتها الائتمانية، وتعتمد هذه البنوك على مساندة الحكومة لها والنجاح في إخفاء أخطائها وعدم كفاءتها.

و) <u>الخطر المعنوي والعدوى:</u>

تحدث العدوى عندما تتسبب المشكلات في بعض البنوك بالتأثير سلبا على بنوك أخرى في النظام المصرفي، وإحدى النتائج التي تترتب على انتقال لا العدوى هو الهروب الجماعي للودائع من الجهاز المصرفي.

وينشأ الخطر المعنوي عندما تزيد البنوك من حدة التعرض للمخاطر نتيجة الإقراض في ظروف يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعا جدا.

يمكن اعتبار الأزمات نتيجة حتمية للاضطرابات المالية والاقتصادية وفي بعض الأحيان قد تجتمع في آن واحد عوامل أزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمة الديون الخارجية مثلما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا أواخر عام ١٩٩٧ وكذلك الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤.

تعتبر أزمات البنوك من أهم الأزمات تأثيرا على الاقتصاد إن لم يكن أهمها على الإطلاق حيث أن سلبيات أزمات البنوك لا تقتصر فقط على الخسائر المحققة، ولكن تشمل أيضا آثارا سلبية على الاقتصاد.

وفيما يلي أهم الدروس المستفادة من الأزمات المالية المصرفية للبنوك المصرية:

- أهمية مراعاة ظروف وتقاليد كل بلد، وأن تعمل المسيرة الاقتصادية نحو الإصلاح بقدر مناسب من الخصوصية والإقليمية.
- يجب أن تراعي عملية التغيير الاقتصادي "المرحلية" بأن يتم التغيير في ترتيب وتعاقب حتى لا تفاجئ بظروف يفرضها علينا الواقع الاقتصادي العالمي.
- خطورة الإقراض قصير الأجل بمبالغ كبيرة يمثل أحد الدروس المهمة التي نتجت عن الأزمة الآسيوية.
- ضرورة تقوية النظام المالي خاصة فيما يتعلق بالرقابة والإشراف من جانب السلطة النقدية.
- أهمية التصدي لأية مشكلات مالية أو نقدية والعوامل المؤثرة فيها مبكرا.
- أهمية التنسيق والتعاون بين الدول لبحث استراتيجية لاحتواء مثل هذه الأزمات.
- الامتناع عن التدخل الحكومي في سياسات الجهاز المصرفي.
- الاهتمام بإعطاء المزيد من الحوافز التشجيعية للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل في المحفظة المالية ببورصة الأوراق المالية والاستثمارات المباشرة في مصر.
- ضرورة مراعاة وضع الضوابط الكفيلة للسوق؛ لكي يعمل في إطار من الشفافية والوضوح ومنع الاحتكار.

وفي الختام؛ توجد بعض الوسائل التي يجب اتباعها لتفادي الوقوع في أزمات مالية مصرفية، وهي:

<u>أولا</u> : العمل على إنشاء إدارة متخصصة بالبنوك لإدارة المخاطر.

<u>ثانيا</u>: ضرورة إعادة النظر في استخدام معيار كفاية رأس المال.

<u>ثالثا</u>: ضرورة العمل على دراسة وفهم الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) والتعامل معها كأساليب للتحوط ضد المخاطر لا كأدوات لزيادة المخاطر عن طريق المضاربة.

<u>رابعا</u>: ضرورة أن تقوم البنوك عند نشر قوائمها المالية بالإفصاح عن الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر.

<u>خامسا</u>: زيادة وعي المصرفيين بمفهوم إدارة المخاطر.

<u>سادسا</u>: تفعيل دور البنك المركزي في إدارة المخاطر.





آليات منظمة التجارة العالمية

أ.د / عبد المطلب عبد الحميد
عميد مركز البحوث والمعلومات

تعتمد منظمة التجارة العالمية في تطبيقها لنتائج جولة أورجواي واتفاقاتها على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة على مر الزمن من تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتنفيذ المهام والوظائف التي أوكلت إليها.

يمثل صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية الآلية الأولى، حيث يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد.

هناك أربعة أساليب تصويتية لاتخاذ القرارات في أجهزة منظمة التجارة العالمية المختلفة، وهي: توافق الآراء، وأسلوب الأغلبية، وأغلبية الثلاثة أرباع، وأغلبية الثلثين.

أما فض المنازعات التجارية فتعتبر الآلية الثانية، وتتضمن مجموعة من العناصر، وهي: الإنشاء والقواعد الحاكمة، الأهداف والاختصاصات، تشكيل فريق التحكيم واختصاصاته، جهاز الاستئناف، الإجراءات العقابية التبادلية، مراحل فض المنازعات التجارية، وبيانها كالتالي :

(أ) الإنشاء والقواعد الحاكمة :

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة؛ حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الجات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء.

(ب) الأهداف والاختصاصات :

إن هدف آلية فض المنازعات هو البحث في إمكانية تعليق التنازلات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقيات المشمولة على أساس تمييز في اتجاه العضو الآخر، وذلك بترخيص من جهاز فض المنازعات يقضي باتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما يتمتع جهاز فض المنازعات بسلطة إنشاء الهيئات الخاصة بالتحكيم واعتماد تقارير جهاز الاستئناف ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التي تبرم بموجب الاتفاقات المشمولة.

(ج) تشكيل فريق التحكيم واختصاصاته :

بناء على طلب أحد طرفي النزاع يتم تشكيل فريق المحكمين، ويتكون هذا الفريق من أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين لممارسة التحكيم، بما فيهم الأشخاص الذين سبق أن كانوا أعضاءً في فرق مماثلة أو ممن عملوا كممثلين لطرف متعاقد في اتفاقية الجات ١٩٤٧.

(د) جهاز الاستئناف :

لا يملك جهاز الاستئناف في توصياته أن يضيف إلى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات أو ينتقص منها، وإنما يصدر توصياته بسحب أو تعديل التدابير وفقا لأحكام هذه الاتفاقيات، وتعد تلك التوصيات نهائية.

(هـ) الإجراءات العقابية التبادلية :

هي إجراءات تصاعدية الهدف منها الحفاظ على مصالح الطرف المضار وتحقيق الردع الكافي للعضو المخالف، حيث تمت صياغتها بصورة متوازنة لتحقيق العدالة فيما بين الدول الأعضاء وتكفل التزام الجميع بأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بما يضمن مصالح كافة الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية والأقل نموا في مواجهة طغيان مصالح الدول الكبرى التي تملك القدرة والوسيلة.

(و) مراحل فض المنازعات التجارية :

إن عملية تسوية المنازعات تتم على مراحل وذلك على



فترات زمنية مقبولة وبطريقة تلقائية؛ حيث تتمثل هذه المراحل في المشاورات والمصالحات، وتشكيل هيئة التحكيم، ومداولات هيئة التحكيم، وإمكانية اللجوء إلى جهاز الاستئناف، وأخيرا مرحلة التعويض وتعليق التنازلات والامتيازات أو التفويض بالرد الانتقامي.

تعد مراجعة السياسات التجارية الآلية الثالثة؛ حيث أنها تهدف إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وحيثما أمكن بالاتفاقيات الجماعية متعددة الأطراف؛ عن طريق زيادة شفافية السياسات والممارسات التجارية للأعضاء على اقتصادات الأعضاء الآخرين وعلى النظم التجارية المتعددة الأطراف.

وفي هذا الإطار فقد أنشأت المنظمة جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة في عام ١٩٩٥ ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية . ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية. يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية حديثة استنادا إلى نموذج متفق عليه ويقره الجهاز ويراعي في هذا الخصوص ظروف الدول النامية والأقل نموا بحيث توفر لها أمانة المنظمة المساعدات الفنية التي تطلبها. كذلك يرسل الجهاز تقارير الأعضاء محل المراجعة مصحوبة بتقارير الأمانة إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم.

وهكذا يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية من خلال آلياتها المختلفة تتولى القيام بالدور الرئيس في إدارة السياسات التجارية الدولية وتؤثر في توجهاتها ومستقبلها بصورة تفوق في صلاحيتها تلك الممنوحة لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

مما سبق يتضح لنا أن آلية السياسات التجارية تواجه العديد من المشكلات والقضايا التي يبدو أنها ستظل قائمة لفترة ليست قصيرة وتحتاج إلى المزيد من الجهد والمفاوضات الشاقة للوصول إلى أوضاع أفضل في مجال تحرير التجارة العالمية.

وفي ضوء ذلك يعد تقريرا عن السياسات التجارية للدول محل المراجعة تعتمد على أي من المصادر التي تراها وليس فقط من خلال البيانات التي تقدمها الدولة مع الأخذ في الاعتبار أن عملية مراجعة السياسات التجارية اتفق على أن تتم للدول الأربع الكبرى مرة كل عامين ولباقي الدول المتقدمة مرة كل أربع سنوات وللدول النامية مرة كل ست سنوات.





النظام السياسي والبناء الاجتماعي

بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع

دكتور / جمال سلامة علي

مدرس العلوم السياسية – جامعة قناة السويس

مقدمة

أهمية البحث :

من الملاحظ أن معظم الاتجاهات الحديثة في التحليل السياسي باتت تتخذ من الوحدات الجزئية للنظام السياسي وحدات أولية للتحليل، ولعل ذلك يتسق مع حقيقية أن النظام هو في حد ذاته عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر التي تحدث نتاج مجموعة معقدة من العمليات.

ومن ثم ولكي نقف على طبيعة أي نظام من النظم الاجتماعية أو الإنسانية ومن ضمنها النظم السياسية – فلابد أولاً من فهم طبيعة تلك الظواهر الاجتماعية وطبيعة العمليات التي أسهمت في تكوينها.

وفي هذا الصدد نجد أن معظم علماء الاجتماع لا ينظرون إلى النظام السياس بصورة مجردة – بل في إطار العلاقة بين الكل والجزء، أي أن دراسة الظواهر الاجتماعية هي المنطلق لديهم لأي دراسة تحليلية تتناول النظم السياسية، حيث قد لا تؤت عملية دراسة النظم السياسة ثمارها إلا بالوقوف على طبيعة باقي الظواهر الاجتماعية واستبيانها.

هدف البحث :

يعتبر البحث في مجمله العام بمثابة دراسة أو بحث في العلاقة بين الجزء والكل، فهو يهدف إلى إيجاد صياغة تربط بين الظواهر السياسية وباقي الظواهر الاجتماعية، ومن هذا الربط يمكن أن نصل إلى صياغة للعلاقة بين النظام السياسي بمفهومه الاجتماعي وبين البناء الاجتماعي في أي مجتمع، هذه الصياغة يرى الباحث أنها بمثابة رد أو إرجاع الفرع إلى الأصل أو ربط للجزء السياسي بالكل الاجتماعي.

ويأتي بعد ذلك عدة أهداف فرعية ترتبط بمفهوم وخصائص النظم الاجتماعية (ومن ضمنها النظام السياسي) والفرق بين مفهوم النظم الاجتماعية وغيرها من المصطلحات المتداخلة مثل الروابط والعادات.

فروض البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية تتمحور في أن النظام السياسي– شأنه شأن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بالسلوك الإنساني أو التي تتخذ من النشاط الإنساني محوراً لها .. غاية الأمر أن للنظام السياسي سماته التي تميزه عن النظم الاجتماعية الأخرى، وأهم تلك السمات أنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، وأن ظاهرة السلطة هي أهم الظواهر التي تضفي على النظام السياسي صفته وطبيعته المميزة عن باقي النظم الاجتماعية.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي كمنهج أساسي يتناسب مع موضوع الدراسة، وذلك لكون المنهج الاستقرائي يعد مدخلاً مناسباً (بل هو المدخل المناسب) لدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية – حيث الاستقراء هو بمثابة بحث في الجزئيات، أو هو التدرج من التحليل الجزئي أو الفردي إلى التحليل الكلي أو العام– عكس القياس الذي ينظر إلى الأمور نظرة كلية محاولاً إسقاطها أو تطبيقها على ما هو فردي أو خاص. وبما أن الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الظواهر السياسية هي أهم الوحدات الجزئية في التحليل– نجد أن هذا المنهج قد يفي تماماً بالغرض بما يتضمنه من أدوات تحليلية متعددة لعل أهمها أداة تحليل المضمون.

وبما أن موضوع البحث يندرج أساسا تحت إطار موضوعات علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي قبل



ارتباطه بموضوعات النظم السياسية- لذلك نجد أننا سوف نقترب من موضوع الدراسة اقتراباً سلوكياً نظراً لطبيعة العلاقة بين النظم الاجتماعية (ومن ضمنها النظم السياسية) وارتباطها بنواحي السلوك الإنساني.

وفيما يسق مع حديثنا عن الاستقراء كمنهجية- فإن عملية المقارنة قد تكون من الأدوات التحليلية التي تتناسب مع موضوع الدراسة حيث أن المقارنة كأداة تحليلية هي في الأساس أسلوب نقدي يعني المضاهاة أو التمييز بين عدة مفاهيم أو نتائج.

الظاهرة الاجتماعية والتحليل السياسي:

إذا كانت النظم الاجتماعية هي في النهاية مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو السلوكية المترابطة – فإنه يجدر بنا أولا الوقوف عند حدود مصطلح الظاهرة قبل أن نتطرق لمفهوم النظام السياسي كنظام اجتماعي.

والظاهرة بالمفهوم العام هي نتاج أو حاصل النشاط الحركي أو التفاعلات.

أما الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية فهي حاصل جمع تصرفات الأفراد أو هي نتاج لكل من النشاط الحركي والفكري للإنسان، بمعنى أخر فإن الظواهر الاجتماعية هي نتاج للسلوك الإنساني سواء كان هذا السلوك سلوكاً كلامياً (شفهياً أو كتابياً) أو سلوكاً حركياً.

وفي هذا السياق نجد أن الظواهر السياسية كالسيادة أو الديمقراطية أو القوة أو السلطة هي كلها ظواهر اجتماعية ترتبط في مجملها بالنظام السياسي، ولعل مسألة ارتباط النظام السياسي كنظام فرعي بالبناء الاجتماعي أو النظام الاجتماعي العام ما قد يضفي على عملية تحليل النظام السياسي مزيد من التعقيد – لما تقتضيه تلك العملية من دراسة وتحليل للبناء الاجتماعي أو النظام الاجتماعي العام بما يتضمنه من ظواهر اجتماعية متعددة ومتشابكة.

غير أن هذا الأمر لا يجب أن يصبح تكأة أو يعطي مبرراً للبعض لتناول النظام السياسي بصورة تجريدية أو بمنأى عن العوامل الاجتماعية أو المؤثرات البيئية – كما هو عليه حال أصحاب المنهج القانوني، وهم أولئك الذين تنصب تحليلاتهم على الشكل والإطار القانوني أو البعد الوظيفي للنظام السياسي أو دراسة ما هو مفترض في للنظام بغض النظر عما هو واقع فعلاً، وكلها مسائل تدخل في إطار موضوعات القانون الدستوري أكثر من ارتباطها بالتحليل السياسي أو بموضوعات النظم السياسية كأحد العلوم السياسية .

بالطبع نحن نتفهم أن عملية تناول الظواهر أو الموضوعات الاجتماعية هو أمر يكتنفه العديد من الصعوبات – وهذا شيء طبيعي حيث ترتبط كل الظواهر الاجتماعية بالسلوك الإنساني، فعلم السياسة شأنه شأن سائر العلوم الإنسانية يعتبر الإنسان هو محور التحليل، والإنسان لا يمكن ضبط سلوكه وأفكاره في قانون معين- حيث يتغير من بيئة لأخرى ومن زمن لآخر ومن مرحلة عمرية لأخرى (طفولة، رجولة، كهولة) وإذا وضعنا في الحسبان أن الإنسان عادة لا يبوح بأسراره فإن الأمر هنا قد يزداد تعقيداً حيث يصعب معه الحصول على بيانات صحيحة.

وبرغم أن التحليل الاجتماعي أو السياسي يشترك مع التحليل المعملي للماديات في أن كلا منهما يحاول أن يعطي تفسيراً علمياً لتلك الظواهر التي يلاحظها عن طريق إخضاع تلك الظواهر للبحث واستكشاف أسبابها والعوامل المؤثرة فيها- غير أن الفرق بين التحليل السياسي كعلم نظري عن تحليل الماديات الفيزيقية أو البيولوجية يتمثل في اختلاف شروطهما التحليلية وطرق تناولهما تناولاً علمياً نتيجة اختلاف الظواهر محل البحث من حيث طبيعة وخصائص كل منهم.

فملاحظة الظواهر الطبيعية والتعامل معها هي عملية تتم بشكل مباشر، فالحرارة والضغط والجاذبية هي في الغالب ظواهر ملموسة يستطيع الباحث مشاهدتها والتحقق من آثارها الفورية عن طريق الملاحظة الحسية، وعليه يمكن حصر الظاهرة وملاحظتها بدقة وإضافة أو حذف أحد العوامل المؤثرة لمعرفة النتائج وإعطاء تفسير كامل لها والتنبؤ بحدوث الظاهرة ومسبباتها والشروط الملائمة لحدوثها.

يضاف إلى ذلك أن تفسير الظواهر المادية قد يستفيد من إمكانية نقل الظاهرة عن محيطها أو عزلها عن بعض

المؤثرات – أما في حالة الظواهر الاجتماعية، فليس بالمقدور تغيير تلك الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية أو نقلها من جوها وشروطها الاجتماعية إلى بيئة أخرى، حيث تفقد الظاهرة الاجتماعية قيمتها بمجرد نقلها إلى ظرف مكاني أو زماني أخر. أما دراسة الظواهر الاجتماعية كالدولة والعائلة والثورات والملكية والثقافة فهي أمور قد لا تتحقق عن طريق الملاحظة المباشرة أو المشاهدة الحسية لتلك الظواهر، فغاية ما تحققه الأمور السابقة هو تكوين تصور – هذا التصور يعتمد بشكل أساسي على النقل والرواية أو التواتر وشتى الدلائل العمرانية وغيرها من الآثار ذات الدلالات الناقصة.

أولاً: مفهوم البناء الاجتماعي

يعد مصطلح البناء الاجتماعي من المصطلحات التي تحمل أكثر من معنى شأنه شأن معظم المصطلحات التي يتم تداولها في إطار موضوعات علم الاجتماع ولعل هذا التعدد في المعاني التي يحملها هذا المصطلح يعود في الأساس إلى تعدد الموضوعات التي يحتويها أو يعالجها علم الاجتماع وتشعبه لكثير من الأفرع فهناك علم الاجتماع السياسي Political Sociology وعلم النفس الاجتماعي Social Psychology والأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropologyوغير ذلك من الموضوعات التي تتناولها العلوم الاجتماعية.

فهناك البعض من المتأثرين بمفاهيم الأنثروبولوجيا يروا أن البناء الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة الأفراد القاطنين في محيط ما، أو هو ذلك المحتوى البشرى الذي يتألف من مجموعة الكائنات الإنسانية .. وفي هذا خلط واضح بين مفهوم المجتمع والبناء الاجتماعي، فالمجتمع هو مجرد تواجد أو تجمع بشري في إطار جغرافي معين، ومن ثم ينحصر مفهوم المجتمع بين عملية التجمع أو التواجد البشري كظاهرة بيولوجية وبين الإطار الجغرافي لهذا التجمع دون أن يعني كثيراً بطبيعة أو ظواهر السلوك البشري لهذا التجمع– عكس الحال بالنسبة لمفهوم البناء الاجتماعي.

وبرغم الحداثة النسبية لمفهوم البناء الاجتماعي إلا أننا قد نجد لهذا المفهوم أثر ملحوظ في كتابات مونتسكيو Montesquieu خاصة في كتابه «روح القوانين » وذلك حينما تحدث عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ والسكان والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة والقواعد والعلاقات والروابط الإنسانية التي تشكل في جوهرها فكرة البناء الاجتماعي، وهكذا كان مونتسكيو يشير ضمنياً إلى مفهوم النسق أو البناء الاجتماعي انطلاقاً من فكرة أن مظاهر الحياة أو الظواهر الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة (١).

وقد تبلور هذا المفهوم بصورة أوضح عند دوركايم Emile Durkheim [i] حينما تناول تفصيلياً الظواهر التي تشكل معظم النظم الاجتماعية، حيث رأى دوركايم أن تلك النظم الاجتماعية (سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها) هي في مجملها عبارة عن بناء له درجة معينه من الثبات والاستمرار – نظراً لما تتسم به من عمومية وقدرة على أن تفرض نفسها على المجتمع، فضلاً عن قدرتها على الانتقال من جيل لأخر (٢).

وفي إطار تلك العلاقة بين الجزء والكل يرى عالم الاجتماع البريطاني رادكليف براون Radcliffe Brown [ii] أن كلمة بناء تشير إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين هذا الكل المسمى بالبناء، وتأثراً بمفاهيم الانثربولوجيا يرى رادكليف براون أن "الوحدات الجزئية" الداخلة في تكوين البناء الاجتماعي هي "الأشخاص" أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في إطار الحياة الاجتماعية.

ولعل مسألة الربط بين البناء الاجتماعي ودور الأشخاص هي أبرز ما يمكن استنتاجه من مفهوم أو تصور براون الخاص للبناء الاجتماعي، فالإنسان كمجرد فرد أو بصفته الجسدية لا يمكن اعتباره وحدة من وحدات البناء الاجتماعي.

أما ما يمكن أو يجب التعويل عليه هنا من وجهة نظر براون هو الصفة السلوكية لا الجسدية للإنسان، أي الإنسان كوحدة سلوكية بما له من قدرة على إحداث ظواهر اجتماعية، بمعنى أخر فإن الإنسان المعنى هنا هو الإنسان كشخص بما يتضمنه من خصائص تشكل طبيعته السلوكية، فوحدات البناء الاجتماعي عند براون هم أعضاء المجتمع

ككونهم أشخاص Personsلا من حيث كونهم أفراد Individuals (٣).

فالإنسان كفرد هو عبارة عن كائن عضوي بيولوجي مكون من مجموعة كبيرة من الجزئيات المادية والنفسية التي تنتظم في نسق واحد، ومن ثم قد يصبح الإنسان كفرد هنا موضوعاً لدراسة علم الأحياء « بيولوجي BIOLOGY » ، أو قد يكون موضوعاً لعلم الأمراض «باثولوجي PATHOLOGY» أو علم وظائف الأعضاء «فسيولوجي PHYSIOLOGY» أو قد يكون موضوعاً لعلم الأجناس البشرية « الأنثروبولوجي ANTHROPOLOGY » المعني بالشكل والصفات الوراثية، أو علم النفس «سيكولوجي PSYCHOLOGY» المعني بالحوافز والدوافع السلوكية سواء كانت غرائز أو خصائص مكتسبة.

أما الإنسان كشخص كما يتناوله «علم الاجتماع SOCIOLOGY» فيرتبط بمجموعة العلاقات الاجتماعية - فالإنسان كشخص هو مواطن في بلد ما، وعضو في حزب ما، ويزاول مهنة معينة وينتمي لنقابة مهنية، وهو زوج وأب، ويؤمن بعقيدة معينة، ويتحدث لغة معينة ويمارس هواية ما، وهكذا، فكل تلك الصفات تشير إلى مجموعة من العلاقات الاجتماعية تتخذ مكاناً واضحاً داخل البناء الاجتماعي، ومن ثم يمكن النظر إلى البناء الاجتماعي في إطار نمط العلاقات المرتبط بسلوك الأشخاص.

وفيما يتسق مع مفهومه يرى راد كليف براون أن البناء الاجتماعي هو مجموعة من الأنساق الاجتماعية، ويشير مفهوم النسق عند براون إلى مجموعة العلاقات التي تربط بين عدد محدد من النظم الاجتماعية بحيث تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل.

إذن فالنسق هو عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابك في نمط تكاملي، لذا نجد أن علاقة مثل علاقة القرابة تشكل نسقاً يحتوي مجموعة من النظم المرتبطة به كنظام التوريث والنظام الأبوي ونظام الأمومة وهكذا.

أما النظام الاجتماعي فيشير عند براون إلى مجموعة القواعد المنظمة للسلوك التي يتفق عليها الأشخاص داخل البناء- وهو ما سنتاوله لاحقاً.

بمعنى أخر وبشيء من التوضيح والتبسيط لتلك العلاقات يمكن القول بأن البناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام الذي يتكون من مجموعة من الأنساق هي بمثابة نظم اجتماعية رئيسية (نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ثقافي .... الخ) وتتألف النظم الاجتماعية الرئيسية بدورها من مجموعة نظم فرعية.

وفي هذا الصدد نجد أن براون يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع حيث يُدخِل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وآخر مثل العلاقة بين الأب والابن أو العلاقة بين الشعب والدولة وغيرها (٤).

غير أن آخرون مثل السير ايفانز برتشارد Evans Pritchard [iii] يعارضون هذا التوسع في المفهوم، حيث يرى برتشارد أن البناء الاجتماعي ليس مجرد إطار يشمل كل مجموعة العلاقات التي تقوم بين الأشخاص- بل فقط تلك العلاقات القائمة بين الأشخاص المنطوين تحت لواء الجماعات أو الزمر الاجتماعية الكبيرة. فالبناء عند برتشارد يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات الأشخاص الذين يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً وثيقاً منظماً.

وعلى النقيض مما يراه براون - يؤكد برتشارد أن العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالثبات والاستقرار هي فقط التي تدخل في البناء الاجتماعي.

فهو يرى أن العلاقة الثنائية هي مجرد علاقة طارئة مؤقتة قد تنتهي بموت أحد الطرفين، وبالمثل يستبعد برتشارد أيضاً من البناء الاجتماعي الزمر الاجتماعية أو المجموعات الصغيرة مثل الأسرة التي تتكون من جيلين لأنها لا تلبث أن تختفي كوحدة بنائية متمايزة، أما ما يدخل في البناء الاجتماعي طبقاً لمفهوم برتشارد - فهي فقط تلك الجماعات الكبيرة المتماسكة الدائمة كالقبائل والعشائر التي تستمر في الوجود أجيالاً طويلة رغم ما يطرأ على مكوناتها من تغيرات (٥).

وبرغم وجاهة الحجج التي ساقها برتشارد - فإننا نميل إلى استخدام مفهوم البناء الاجتماعي طبقاً لما أورده براون، لأن التسليم بالقيود التي أوردها برتشارد معناه إخراج علاقات هامة مثل علاقة البيع والشراء من إطار البناء الاجتماعي لمجرد أنها تنتهي سريعاً بمجرد دفع الثمن

واستلام السلعة – برغم أن هذه العلاقة تشكل ظاهرة هامة في نظام التجارة الذي يشكل بدوره جزء من النسق أو النظام الاقتصادي كنظام رئيسي داخل البناء الاجتماعي، وبالانسياق لتلك المعاير أيضاً كيف يمكن تجاهل العلاقة الثنائية بين الرجل والمرأة من إطار العلاقات التي تشكل البناء الاجتماعي؟ فهذا الأمر يتناقض مع طبيعة أهم النظم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي وهو نظام العائلة أو القرابة القائم أساساً على نظام اجتماعي فرعي هو نظام الزواج الذي ينطلق أساساً من مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار شرعي.

إذن فالبناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام، وهو عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئي لأي مجتمع.

وكما أشرنا سابقاً إلى الفرق بين مفهوم المجتمع ومفهوم البناء الاجتماعي فإننا في هذا الصدد أيضاً يجب التفريق بين مفهومي البيئة والبناء الاجتماعي.

فمفهوم البيئة يختلف عن مفهوم المجتمع السابق الإشارة إليه حيث يتضمن مفهوم البيئة مجموعة المقومات المعيشية والظواهر والعناصر الطبيعية اللازمة لحياة الأفراد داخل المجتمع، أما إذا كنا بصدد مضاهاته بمفهوم البناء الاجتماعي- نجد أن مفهوم البيئة هو مفهوم أوسع لا يقتصر على مجرد الظواهر الإنسانية التي تشكل البناء الاجتماعي – بل يتضمن كثير من العناصر المادية أو الطبيعية أو الفيزيقية.

فوجود المعادن أو العناصر المادية المتعددة داخل الإطار الجغرافي الطبيعي للبيئة هو أمر يخرج عن إطار مفهوم البناء الاجتماعي ، حيث لا تعتبر تلك العناصر ولا يشكل وجودها ظواهر اجتماعية في حد ذاتها- إلا إذا ارتبطت بالسلوك الإنساني في صورة عملية استخراج لتلك المعادن حيث قد تشكل حينها ظواهر اجتماعية ترتبط فيما بعضها بنظام رئيسي أو فرعي داخل البناء الاجتماعي مثل النظام الاقتصادي أو الصناعي.

نخلص من ذلك إلى أن مفهوم البناء الاجتماعي بما يتضمنه من نظم اجتماعية رئيسية وفرعية هو مفهوم يرتبط بالسلوك الإنساني أو بتلك الظواهر التي تتأثر بالسلوك الإنساني، لهذا يجب أن نستثنى من هذا المفهوم كل الظواهر والعناصر الطبيعية الفيزيقية أو الميتافيزيقية التي تخرج عن نطاق وقدرة وحدود تأثيرات السلوك الإنساني مثل الظواهر الجوية كالأمطار والرياح، فضلا عن الظواهر البيولوجية كالتنفس والتمثيل الغذائي، وكذلك المرض والشفاء كظواهر قَدَرِيّة أو بيولوجية.

وإذا كنا قد خلصنا مما سبق إلى أن البناء الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة فإننا سنتناول في الجزئية التالية تفصيلياً ماهية أو تعريف تلك النظم الاجتماعية وخصائصها وأنواعها.

ثانياً : النظم الاجتماعية (خصائصها وأنواعها)

أ: ماهية النظام الاجتماعي

النظام بصفة عامة هو مجموعة مترابطة من الوحدات الوظيفية المتفاعلة فيما بينها بموجب مجموعة من القيود لأداء وظيفة معينة وتحقيق هدف محدد. وقد يكون النظام نظاماً رئيسياً في ذاته أو قد يشترك كعنصر في تكوين نظام أخر– ويسمى في هذه الحالة بالنظام الفرعي.

ويطلق مصطلح النظام الاجتماعي على الأنشطة والتفاعلات الإنسانية النمطية والمستقرة، ويرتبط النظام الاجتماعي بأحد أنماط السلوك الإنساني المقنن الذي من خلاله تتولد مجموعة ظواهر سلوكية مترابطة..وإذا كان البناء الاجتماعي كما سبق أن تناولناه يعني بمجمل أنماط وأنساق السلوك الإنساني داخل المجتمع- فإن النظام الاجتماعي يعني بنوع واحد أو بنمط محدد من هذا السلوك.

وقد تعددت التعريفات التي تتناول مفهوم النظام الاجتماعي... فهناك تعريف لعالم الاجتماع نادل S. F. Nadel يرى فيه أن النظام الاجتماعي هو عبارة عن طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي أو للعمل المشترك، وعلى هذا الأساس يؤكد نادل أنه لا يجب النظر إلى النظم الاجتماعية على أنها مجرد سلوك فقط – بل وأيضاً تلك التي تتضمن مجموعة القواعد التي تحكم هذا السلوك (٦).

ويعرف رادكليف براون النظام الاجتماعي بأنه مجموعة الحالات المقررة للسلوك وهو الأداة التي تستطيع بواسطتها



شبكة العلاقات الطبيعية في المجتمع أن تحافظ على وجودها واستمرارها..ويرى براون أن علاقة النظم بالبناء هي علاقة متعددة، فهي تتضمن:

- علاقة النظام الاجتماعي بأعضاء الجماعة داخله.
- علاقة النظام بالنظم الاجتماعية الأخرى التي تدخل في نسق واحد.
- علاقة النظام بسائر النظم الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي (٧).

وبتشابه تعريف ماكيفر Robert M. MacIver [١٧] مع تعريف براون حيث يرى ماكيفر أن النظم الاجتماعية ما هي إلا الأشكال المقررة لأساليب العمل والسلوك في الحياة الاجتماعية، وأن كل ما هو مقراً اجتماعياً يمكن تسميته بالنظام، لذا يعرف ماكيفر النظام الاجتماعي بأنه مجموعة الأشكال أو الصور الثابتة أو الأنماط التي بمقتضاها يرتبط الناس بعلاقات اجتماعية.

غير أن ماكيفر يشير إلى خطأ شائع يقع فيه البعض ممن يخلطون بين مفهوم الرابطة أو التنظيم ومفهوم النظام، حيث يعرف الرابطة بأنها زمرة أو مجموعة من الناس تنتظم بغرض تحقيق مصلحة أو مصالح مشتركة.

فالحديث عن مجرد مجموعة منتظمة داخل إطار ما- هو أمر يرتبط بشكل أساسي بمفهوم الرابطة، أما مجموعة القواعد التي تنظم السلوك والتي تتشكل بمقتضاها العلاقات داخل هذا الإطار- هو شيء يشير إلى نظام سلوكي أو اجتماعي.

فالرابطة هي مفهوم يشير إلى العضوية أو الارتباط بتنظيم معين، أما النظام فيشير إلى الأسلوب والقواعد التي تدار بها الأعمال أو الأنشطة، فالأسرة هي رابطة - أما الزواج فهو نظام لتحقيق تلك الرابطة، وبالمثل نجد الجامعة تعتبر رابطة إذا نظرنا إليها كهيئة تتألف من أعضاء هيئة التدريس والطلبة- أما أسلوب التعليم السائد داخلها فإنه يمكن اعتباره نظاماً اجتماعياً.

في نفس السياق نجد البرلمان كهيئة أو تنظيم لا يعدو كونه مجرد رابطة أو تجمع يهدف إلى تحقيق وظيفة ما سواء كانت وظيفة تشريعية أو تمثيلية، أما العمليات أو السلوك المقنن الذي يحدث داخل البرلمان فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم النظام - حيث يشكل السلوك أو الأداء داخل البرلمان نظاماً اجتماعياً، أو بمعنى أدق يمثل نظاماً سياسياً فرعياً يسمى بنظام التشريع ونظام التمثيل البرلماني.

وفضلاً عن تمييز ماكيفر بين الرابطة والنظام فإننا نجده يفرق بين الرابطة كعلاقة وبين الجماعة المحلية كأفراد أو مجتمع، فيؤكد أن الرابطة ليست في حد ذاتها جماعة محلية بل هي هيئة داخل الجماعة المحلية، فالنادي والنقابة والمؤسسة كلها روابط تنشأ داخل الجماعات المحلية التي تتواجد في إطار جغرافي معين يسمى المجتمع (٨)

ولعل هذا التمييز الدقيق بين الرابطة والنظام بين الرابطة والجماعات المحلية كالقبيلة أو مجتمع القرية أو المدينة أو الدولة من أهم ما يميز مفهوم ماكيفر حول النظم الاجتماعية نائياً عن ذاك الخطأ أو الخلط الذي وقع فيه غيره ممن تناولوا موضوعات النظم الاجتماعية.

وفي نفس السياق يفرق ماكيفر أيضا بين النظم الاجتماعية التي تتسم بالثبات وتنتظم بموجب مجموعة من السلوك المقنن وبين ما اسماه بالعادات الجمعية، فالعادة الجمعية هي سلوك جماعي تراكمي يرتبط أكثر بالمجاملات، تلك العادات ظهرت بالتدرج دون نية أو رغبة مسبقة أو مقصودة لصنعها ، ودون وجود سلطة رسمية تتبنى أو تطبق أو تحمي هذا السلوك أو تلك العادات- إذ أن ما يساندها هو مجرد الميل العام لتقبل تلك العادات ، فليس هناك على سبيل المثال سلطة تلزم الأفراد بدفع الإكراميات لعمال المطاعم ، وليس هناك سلطة تلزم الأفراد بتناول أنواع معينة من الأطعمة والحلوى في المناسبات الدينية والشعبية، وليس هناك ما يلزم الأفراد بتقديم الهدايا والنقود إلى العروسين.

وبرغم أن العادات الجمعية هي سلوك يتسم بالتلقائية - إلا أننا قد نجدها في بعض الأحيان تعد من أكثر قواعد السلوك إلزاماً، وهي إن كانت لا تستند إلى جزاءات قانونية أو قهرية - فإن ذلك لا ينفي وجود جزاءات ترتبط بتلك العادات، حيث تتمثل الجزاءات المرتبطة بالعادات الجمعية في تلك المظاهر المتعددة من أنواع الضغوط الاجتماعية (٩).

ولعل ما يميز تلك العادات الجمعية هو تلك الطريقة

الخفية التي تغلغلت بها أو تسللت إلى حياتنا، وقد يرجع ذلك إلى عدة احتمالات:فقد يكون ذلك نتاج الصدفة أو التجربة أو المحاكاة أو الاستحسان- ومن ثم وجدت قبولاً وإتباعاً، في نفس الوقت قد تضعف العادات وتختفي أيضاً بنفس الكيفية أي دون إلغاء رسمي- علماً بأن اختفاء تلك العادات هو أمر قد لا يلاحظه إلا كبار السن ممن يرتبط الماضي عندهم بذكريات حسنة. غير أن وجود بعض العادات أو اختفاءها قد يرتبط أحيانا بأشياء مادية- فمثلاً نجد أن عادة رفع القبعة كسلوك من الرجال لتحية النساء في المجتمعات الغربية اختفى الآن نتيجة لتغير شكل وطريقة الملبس.

وكما تناول ماكيفر الفرق بين النظام والرابطة والعادة الجمعية نجد أن عالم الاجتماع الشهير سمنر William Graham Sumner, 1840-1910 [٧] قد تناول من قبل في كتابه العادات الشعبية FOLKWAYS الفرق بين النظام والعادات الشعبية. فهو يرى أن العادات الشعبية هي مجرد ظواهر اجتماعية أولية نتجت عن سلوك جماعي للأفراد في الماضي غير أنها ما لبست أن انتقلت عبر الموروثات السلوكية واعتاد عليها الناس لتشكل جزءاً من السلوك الحالي للجماعات. ويؤكد سمنر أن العادات الشعبية نشأت بطريقة لا شعورية أو غير مقصودة.

ويؤكد سمنر أن العادات الشعبية تمثل قوة ضغط اجتماعية، فبرغم أن تلك العادات قد لا تؤدي وظيفة بعينها - إلا أن الأفراد قد يضطروا إلى قبولها والتمسك بها دون إدراك أو اقتناع بفائدة حقيقية، بل دون وجود قدرة لديهم لتبرير قبول هذا السلوك أو التمسك بتلك العادات.

وبرغم أن النظم الاجتماعية تتشابه مع العادات الشعبية حيث أن كل من النظم والعادات هي نتاج ظواهر أو سلوك ماضوي انتقل بالتواتر عبر تواصل الأجيال - إلا أن ما يميز النظم الاجتماعية من وجهة نظر سمنر أن النظم تؤدي وظيفة أو وظائف يدرك الفرد أهميتها وفائدتها، وأن لتلك النظم بناءاً وحدوداً معينة تنظم سلوك الأفراد ويصعب تجاوزها (١٠).

أما عالم الاجتماع مالينوفيسكي Bronislaw 1884-1942 Malinowski [٧١] فيعرف النظام الاجتماعي على أنه مجموعة من الذين يشتركون في أداء عمل معين يرتبط بناحية معينة من البيئة التي يعيشوا فيها، ويستعينون في ذلك بأساليب محددة، ويخضعون لمجموعة من القواعد والقوانين. ويرى مالينوفيسكي أن النظم الاجتماعية هي مجموعة من الأنشطة السلوكية المنتظمة، وأن كل نظام من تلك النظم الاجتماعية له أغراض محددة وموجهة لإشباع حاجة معينة، ويؤكد مالينوفيسكي أن فكرة النظام تقتضي وجود توافق أو اتفاق عام بين الأفراد داخل المجتمع على فئة معينة من القيم التقليدية - هذه القيم تتخذ إطاراً أشبه بالتعاقد (١١)

نخرج من تعريف مالينوفيسكي بأن النظام الاجتماعي يفترض وجود عنصرين الأول : جماعة من الناس ينتظمون فيما بينهم ويرتبطون بعلاقات محددة فيما بينهم كأفراد من ناحية - وبالبيئة التي يعيشون فيها سواء كانت بيئة طبيعية أو بيئة وضعية كإطار تنظيمي من ناحية أخرى، العنصر الثاني مجموعة القيم التقليدية الخلقية والقانونية المتفق عليها التي تتشكل من العادات والحاجات والخبرات.

مما سبق يتضح أن النظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الاجتماعي هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني، وتتحدد طبيعة كل نظام اجتماعي بموجب هذا الترابط بين مجموعة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بناحية معينة من السلوك الإنساني التي تميز كل نظام اجتماعي عن النظام الأخر.

- وعبر الترابط بين الظواهر الاجتماعية المتسقة ينشأ النظام الاجتماعي.

- ثم عبر الترابط بين النظم الاجتماعية ينشأ البناء الاجتماعي.

وإذا كانت الظواهر الاجتماعية في ترابطها تمثل مجموعة من النظم الاجتماعية الرئيسية أو الفرعية- يصبح من الضرورة التأكيد على أن هذا الارتباط بين تلك الظواهر وتشابكها مع غيرها هو الذي يعطي الظاهرة قيمتها ويجعل منها موضوعاً للدراسة العلمية في إطار تحليل النظم.

إذن فمجرد وجود الظاهرة في حد ذاتها قد لا يكفي لاعتبارها ظاهرة اجتماعية يمكن إخضاعها للتحليل العلمي،



فمسألة تناول الطعام أو مجرد الكلام أو أداء الصلوات لا تشكل في حد ذاتها ظواهر اجتماعية تجسد أنظمة اجتماعية فرعية، فهذه الحوادث اليومية ليست سوى مظاهر سلوكية جزئية أو هي مجرد عناصر أولية للظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيداً والتي تتشابك مع ظواهر أخرى لتشكل نظماً اجتماعية فرعية كالنظام الغذائي ونظام اللغة، أو نظم رئيسية كنظام المعتقدات والنظام السياسي والنظام الثقافي والنظام الاقتصادي والنظام العائلي ... الخ

ب : خصائص النظم الاجتماعية

تشترك كل التعريفات السابقة للنظم الاجتماعية وتنطلق من محورية أساسية تنظر إلى أي نظام اجتماعي على أنه هو الأساليب المقررة المقننة للسلوك الاجتماعي وفي ضوء تلك النظرة الشاملة والعامة للنظم الاجتماعية نجد أن هناك عدة قواسم مشتركة تجمع بين النظم الاجتماعية – تلك القواسم هي في الحقيقة تعتبر بمثابة سمات عامة أو خصائص تتسم بها كل النظم الاجتماعية مهما اختلفت طبيعتها أو صفتها المميزة التي تكسبها اسمها وخصوصيتها، ومهما اختلفت الأبنية الاجتماعية التي تحتوى تلك النظم عبر الأطر البيئية المختلفة .

وبرغم تعدد تلك الخصائص العامة التي تتسم بها النظم الاجتماعية وقابليتها لمزيد من الشمول والإضافة – إلا أننا سنقتصر في دراستنا على تلك الخصائص الأكثر أهمية ووضوحاً ، والتي سنوردها على النحو التالي:

١ الثبات والاستمرارية النسبية

يشير مصطلح النظام إلى مظاهر الحياة الاجتماعية التي تستمر لأجيال متعاقبة داخل المجتمع، وهذا يعني أن النظام الاجتماعي لا يرتبط بوجود الأفراد أو بالظواهر البيولوجية بل يتعدى مسألة بقاء أو زوال الأفراد ليتمحور في الظواهر السلوكية، لذلك يتمتع النظام الاجتماعي بقدرة كبيرة على الصمود إزاء التغيرات الطارئة التي يظن البعض أنها كفيلة لهدمه وزواله، فكثير من أوجه السلوك الإنساني تبرز في صورة ظواهر تبقى وتدوم حتى بعد فناء صاحبها لتبقى نتائجها نافذة داخل المجتمع– وهذا ما يكسب النظام الاجتماعي الثبات والاستمرارية.

تلك الاستمرارية التي تتسم بها النظم الاجتماعية هي نتاج للتأثير المتبادل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر البيولوجية، فلا يجب أن نتجاهل حقيقة أن هذا تلك الظواهر الاجتماعية هي نتاج ظاهرة بيولوجية أسهمت في وجودها– هذه الظاهرة البيولوجية تتمثل في عملية التتالي دون انقطاع للبشر على الأرض.

فالظواهر الاجتماعية لا تتم في لحظة واحدة، كما أن الأجيال متواصلة وليست على شكل شرائح مستقلة الواحدة عن الأخرى – ففي كل لحظة يولد بشر ويتوفى آخرون، وبالتالي فالمحيط السلوكي للفرد في تغيّر دائم.

وكما تتسم ظاهرة التواجد البيولوجي للأفراد بالتواصل فإن الظواهر الاجتماعية هي الأخرى تتسم بالتواصل، فهذه الظواهر الاجتماعية هي نتاج عوامل لم يُوجِدها فردٌ واحد، بل نتاج تراكم وتفاعل أفكار متصلة عبر السنين– فمعظم الظواهر الاجتماعية تنتقل من جيل ما إلى من يأت بعده عن طريق هذا التواصل البيولوجي والتأثيرات الفكرية المتجددة.

نخرج من ذلك بأن مسألة استمرارية التواجد تعد من أهم السمات التي تتسم بها النظم الاجتماعية، حيث تبقى النظم برغم زوال الأشخاص الذين ينتظمون فيها، ومثال ذلك نجد أن النظام السياسي الرئاسي في الولايات المتحدة كنظام فرعي في البناء الاجتماعي الأمريكي قد ظل مستمراً برغم تتابع الرؤساء والإدارات.

٢ العمومية

تشير تلك الخاصية إلى امتداد السلوك المقنن للنظام ليشمل كل المجتمع.

ومسألة العمومية في واقع الأمر هي مسألة نسبية قد تختلف باختلاف المجتمعات المحلية داخل المجتمع الأكبر، كما أن مسألة العمومية هذه ترتبط أيضا وبدرجة ما بمسألة القبول– فكثيرا ما نجد أن نمطاً معيناً من السلوك الاجتماعي يتخذ شكل النظام في مجتمع محلي بعينه دون أن يؤد ذلك بالضرورة إلى شيوعه أو قبوله كنظام في المجتمع الأكبر الذي يحتوي هذا المجتمع المحلي الصغير.

فعلى سبيل ذلك نجد الثأر كنظام اجتماعي مُقراً ومعمول به في المجتمعات القبلية وبرغم أنه يعتبر نظاماً اجتماعياً من قبل

الجماعات التي تمارسه- إلا أنه موضع إنكار ومقاومة من بقية المجتمع، بل أنه محل استهداف للقضاء عليه من قبل النظم الاجتماعية الأخرى في البناء الاجتماعي كالنظام السياسي والقانوني، ومع ذلك وبرغم أن الثأر لا يعدو كونه أو لا يعد إلا بمثابة جريمة في التكييف القانوني- إلا أنه في حقيقته نظاما اجتماعيا على المستوى المحلي للمجتمعات التي تأخذ به.

٣ التعقيد

لا يجب النظر إلى أي نظام اجتماعي كمجرد ظاهرة بسيطة في تكوينها، فمعظم النظم الاجتماعية تعتبر نظما عالية التعقيد- حيث يدخل في تكونها عدد كبير من العناصر المتداخلة والمتشابكة، فأي نظام اجتماعي هو في حقيقته ليس إلا شبكة معقدة من العلاقات، لذا تستغرق جهد كبيرا لتحليلها والوقوف على طبيعتها .

فإذا نظرنا إلى نظام الزواج كأحد النظم الاجتماعية البسيطة نسبياً نجد أنه يضم كثير من النظم الفرعية والروابط المعقدة والمتشابكة مثل: نظام المهر ورابطة الأسرة (الأب، الأم، الأولاد) ونظام العلاقات الاجتماعية بين عائلتي الزوجين (النسب، المصاهرة).

لكن برغم تعقد أي نظام اجتماعي وتعدد ظواهره التي ترتبط به وعناصره التي يتألف منها والتي تتشابك مع النظم الاجتماعية الأخرى - فإن كل نظام يقوم أساساً على نمط معين من أنماط الفعل أو السلوك الاجتماعي، هذا النمط هو الذي يعطي النظام صبغة وخصوصية معينة سواء كانت تلك الصبغة - صبغة سياسية أو اقتصادية أو دينية أو غيرها ومن ثم تعطي تلك الصبغة للنظام اسمه ... ففي نظام الزواج مثلاً نجد أن العنصر الأساسي الذي يقوم عليه مجمل هذا النظام ويكسبه طبيعته واسمه هو عنصر تنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، بينما تعتبر كل الشعائر والطقوس الأخرى وكذلك كل المظاهر الاقتصادية المرتبطة بالزواج هي كلها بمثابة عناصر ثانوية بالنسبة لعملية تنظيم العلاقة الجنسية في إطار شرعي- برغم أنها تسهم في إتمام هذا النمط الاجتماعي الأساسي (١٢).

٤ الوظيفة

النظام الاجتماعي هو مجموعة من الأنماط السلوكية التي تحدث بصورة منتظمة داخل المجتمع، ويرمي كل نمط من تلك الأنماط إلى تحقيق هدف محدد بذاته، وبموجب هذا الاطراد السلوكي النمطي تحدث حالة من التقنين للسلوك الاجتماعي بما يتفق ويتواءم مع حاجة الفرد والمجتمع. وبما أن النظام الاجتماعي كما سبق أن بينا يتسم بالتشابك بين أنظمته الفرعية - لذا يمكن القول بأن النظام الاجتماعي يتضمن العديد من الأنشطة السلوكية التي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، ومن ثم فحين نتحدث عن وظيفة النظام الاجتماعي في مجمله-فإننا نعني عدة وظائف تتعدد بتعدد الأنظمة الاجتماعية التي تتفرع من هذا النظام.

وبناء على هذا المفهوم الوظيفي للنظام الاجتماعي يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية داخل كل نظام - أي الربط بين تفسير حدوث تلك الظاهرة الاجتماعية وبين حاجة المجتمع، وعلى هذا القياس يتم تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية بالربط بين وظيفة النظام وبين الفائدة المتحققة من قيام النظام أو الظواهر التي تشكل هذا النظام، فعلى سبيل المثال يمكن تفسير ظواهر مثل نشأة الدول أو تشكيل الحكومات بالفائدة التي تعود على المجتمع من ذلك والتي تتمثل في تنظيم العلاقات وحماية أمن الأفراد والإشراف على توزيع موارد المجتمع.

٥ العلاقة السببية

يتوقف وجود الظاهرة في حد ذاتها ومن ثم وجود النظام الاجتماعي على وجود علاقة سببية، بمعنى أخر أن هناك عدة أسباب أو عوامل معينة قد أدت إلى حدوث تلك الظواهر الاجتماعية التي من مجملها يتشكل النظام الاجتماعي- وذلك بغض النظر عن وجود وظيفة من عدمه لتلك الظواهر أو النظم الاجتماعية الفرعية.

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم أن البحث في الظواهر الاجتماعية يجب أن يعني فقط بالعلاقة بين الظاهرة الاجتماعية وبين الحاجات العامة للمجتمع دون الاستغراق في دراسة ما إذا كانت تلك العلاقة قد وجدت عمداً أو قصداً لتحقيق غاية معينة، فمثل هذه الأمور يغلب عليها طابع الاجتهادات الشخصية وبالتالي يصعب معالجتها بطريقة علمية سليمة.



لذلك يرى دوركايم ضرورة الفصل بين نوعين من العناصر المرتبطة بدراسة الظواهر الاجتماعية- الأول يتصل بأسباب ظهور تلك الظواهر ومن ثم النظم، والثاني يتصل بالوظائف التي تؤديها .. وفي هذا الصدد يرى دوركايم أن ما ينبغي التركيز عليه هو دراسة أسباب الظاهرة التي أسهمت في إيجاد النظام الاجتماعي، وذلك لأن السبب أو تلك العلاقة السببية هي مسألة أشد ارتباطاً بالظاهرة أكثر من الوظيفة أو الغاية، فمن الطبيعي أن يحاول المرء معرفة سبب وجود الظاهرة قبل الشروع في دراسة النتائج المرتبطة بتحقيق وظائف معينة لتلك الظاهرة (١٣).

فضلاً عن أن هذا الربط المباشر بين الظاهرة والوظيفة قد لا يسهم في كثير من الأحيانّ في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية التي قد تنشأ دون علاقة واضحة تربطها بتحقيق وظيفة أو غاية أو حتى فائدة ترجى منها.. فهناك بعض الظواهر لا يحقق وجودها أي غاية أو فائدة بعينها، ويرجع ذلك إما لكون أن تلك الظواهر لم تنشأ من الأساس لتحقيق أي غاية أو القيام بأي وظيفة، وإما أنها فقدت غايتها أو فائدتها- لكنها ظلت مستمرة كأمر واقع بحكم العادة كشكل من الرواسب الاجتماعية والتراكمات التاريخية.فالطقوس الاجتماعية التي يمارسها البعض في بعض المناسبات الجنائزية مثل الاحتفال بذكرى الأربعين وغيرها من الطقوس التي يشترك فيها المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري هي ظواهر اجتماعية قد لا يتحقق من وراءها أي فائدة ولا تؤدي أي وظيفة اجتماعية، ومع ذلك مازالت مستمرة حيث يرجعها البعض إلى المراسم الجنائزية في مصر الفرعونية.

يضاف لذلك أن بعض الظواهر أو النظم الاجتماعية الفرعية قد تشهد تغيراً في الوظيفة التي تؤديها دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في طبيعتها الظاهرية سواء من ناحية العمليات أو التفاعلات السلوكية.

وعلى ذلك فإن غاية الأمر هنا ونحن بصدد الحديث عن الظواهر الاجتماعية أو النظم الاجتماعية الفرعية هو أننا يمكن التحدث عن العلل أو الأسباب أو الدوافع التي أدت إلى ظهور تلك الظواهر وإيجاد تلك النظم الاجتماعية داخل كل مجتمع برغم انعدام الفائدة التي قد ترجى منها أو برغم غياب الوظيفة التي تؤديها. وهذا يقودنا بطبيعة الحال للحديث عن الدوافع النفسية كأحد خصائص النظم الاجتماعية.

٦ الارتباط بالدوافع والظواهر النفسية

ينظر السلوكيون إلى الإنسان كوحدة سلوكية متحركة ومتفاعلة ويفسرون حركته بآلية او ثنائية المحرضات Stimulus والاستجابات **Responses**.

أي أن السلوك الإنساني هو وليد عملية التحريض والاستجابة- لذا فهم يرون أنه لا يمكن استنتاج قوانين عامة تفسر ناتج السلوك الإنساني أو تلك الظواهر الاجتماعية إلا بتحليل المحرضات والاستجابات التي تسبق سلوك الفرد (١٤).

وكما سبق أن أشرنا إلى كل الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الظاهرة السياسية نفسها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإنسان - والإنسان نفسه مخلوق معقد تنازعه عدة غرائز ودوافع تتراوح بين الرغبة والأهواء والشهوات والغرور والأطماع والأحقاد، لذا فإن أردنا تفسير هذه الظواهر الاجتماعية الظاهرة يتحتم العودة إلى العوامل النفسية التي تفرض ذاتها أو إلى الظواهر النفسية كظواهر اجتماعية أولية.

فإذا نظرنا إلى أي ظاهرة سياسية كإحدى الظواهر الاجتماعية نجد على سبيل المثال أن ظاهرة التطور أو التغيير السياسي أو الديمقراطية هي كلها نتاج دوافع وظواهر نفسية، فقد يتولد الغضب كظاهرة نفسية لدى شعب في مرحلة ما تحت دافع عدم الشعور بالرضا عن أداء النظام السياسي، وعليه يتطلع الجميع وبدرجات متفاوتة إلى شيء مختلف قد يرتبط بأداء ودور النظام أو قد يرتبط ببقاء أو زوال النظام نفسه، وبناء على تلك الحالة النفسية قد يسود المجتمع شعور وحالة نفسية جديدة تحت دافع الرغبة لإيجاد نظام سياسي جديد- هذا الشعور قد يتطور إلى نوع أخر من الضغوط النفسية قد يتم التعبير عنها لتخرج من الحيز النفسي إلى الحيز العملي، فتبدأ حركة ضيقة من المعارضة سرعان ما ينضم إليها قطاع كبير، ومن ثم ينشأ تيار جديد أقوى من الأفراد يدفع في هذا الاتجاه.

وهكذا فالفوضى تخلق الرغبة في النظام، والقمع والتعسف يخلق الرغبة في الحرية، والظلم يخلق الرغبة في



العدالة والمساواة – وهكذا تتشكل ظواهر نفسية جماعية تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي وتصاحبها مقاومة عنيفة لمن يعارضها.

٧ القبول :

بما أن النظام الاجتماعي العام وما يتفرع عنه من نظم اجتماعية سواء كانت في صورة نظام قرابة أو نظام سياسي أو نظام اقتصادي أو غيرها من النظم – هو في حد ذاته مجموعة من السلوك المقصود الهادف لتحقيق غرض محدد ومعين، وبما أن كل نظام اجتماعي من تلك النظم يهدف إلى تأدية وظيفة معينة في الحياة الاجتماعية – فمن الضروري أن تدخل تلك الوظيفة التي يؤديها النظام في إطار الأهداف التي يقرها ويقبلها المجتمع، فالظواهر الاجتماعية لا تكتسب صفة النظام إلا حينما تخضع لمعايير ثابتة وقيم مستقرة يؤمن ويتمسك بها المجتمع بشدة.

ولا يعني هذا أن تلك المعايير أو القيم التي قبل بها معظم أفراد المجتمع هي معايير لا يمكن الخروج عليها – فهذا موضوع أخر، فكل القواعد والمعايير التي تقوم عليها النظم الاجتماعية يستطيع كثير من الأفراد الخروج عليها برغم أنها قد حظيت بقبولهم، ومن ثم تجئ الجزاءات الاجتماعية التي تهدف إلى ضبط وتنظيم السلوك والحفاظ على تلك النظم.

فهناك فرق بين قبول النظام الاجتماعي والعمل في إطار عمليات وتفاعلات وقواعد تشكل ظواهره – وحتى قبول جزاءاته من حيث المبدأ، وبين الالتزام أو الخروج عن قواعد النظام ومحاولة الإفلات من جزاءاته– وهو ما سنتناوله تفصيلاً.

٨ الجزاءات الاجتماعية

لا يمكن تصور وجود نظام من أي نوع إلا ويخضع لقانون يتواءم مع طبيعته سواء كان هذا الأمر يتعلق بالقوانين التي تحكم النظم الطبيعية أو الاجتماعية، وإذا كانت دراسة النظم الطبيعة تقتضي الوقوف على القوانين المرتبطة بتلك النظم مثل قوانين الجاذبية والحركة وغيرها – فإن البحث في طبيعة النظم الاجتماعية تقتضي بضرورة الحال الوقوف على طبيعة المبادئ والقوانين التي تحكم تلك النظم .

وبعكس قوانين عالم المادة أو الطبيعة التي لا يمكن الخروج عليها بما تحكمها من قدرة تخرج عن إرادة البشر– نجد أن القوانين التي تحكم النظم الاجتماعية تتسم بالمرونة حيث يمكن الخروج عليها بل وتغييرها، غاية الأمر أن الخروج على أو انتقاص أحد شروط أو قواعد القوانين التي تحكم النظم الطبيعية والمادية هو أمر يؤد إلى إما حدوث اختلال شديد أو اختفاء النظام نفسه.

أما الخروج عن قوانين النظم الاجتماعية فيقابله على الجانب الأخر مجموعة من الجزاءات الاجتماعية Social Sanctions هذه الجزاءات تتوقف على مدى تأصل تلك النظم الاجتماعية بما تتضمنها من قوانين تحكم ظواهرها وتتفاوت من نظام إلى أخر .. صحيح أن حاجة ورغبة الفرد الدائمة للخضوع أو الانضواء تحت ظل المجتمع تجعل تلك القوانين التي تحكم سلوك الفرد تبدو وكأنها قواعد متأصلة في الطبيعة الإنسانية– إلا أن تلك القواعد نفسها ليست ثابتة، فهي عرضة للتغيير شأنها شأن تغير وتطور سلوك الفرد الذي يتأثر دائماً بمجموعة المحفزات والدوافع فتحت محفزات الرغبة ودوافع الحاجة يسعى الأفراد دائماً للبحث عن طرق جديدة للتعبير، ومن ثم تتغير تلك القواعد وتتغير أيضا الجزاءات .

وإذا كانت مختلف النظم الاجتماعية قد تتشابه فيما بينها من ناحية واحدة على الأقل وهي إمكانية الخروج على كل أوامر القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي – يتساوى في هذا الأمر كل الأبنية الاجتماعية البدائية أو المتحضرة، لذا كانت هناك ضرورة لوجود جزاءات داخل كل نظام اجتماعي تهدف إلى مقاومة الميل إلى الخروج عن القواعد التنظيمية لحماية النظام والحفاظ على استمراريته.

وهكذا فكما يرتبط وجود النظام الاجتماعي باعتباره نوعاً من السلوك المقنن بوجود قوانين معينة فإنه يرتبط بطبيعة الحال بوجود بعض الجزاءات الاجتماعية ، وهذا يرتبط كما أشرنا من قبل بتعريف مالينوفيسكي الذي يشير إلى وجود معايير خلقية وقانونية – تلك المعايير ليست فقط بمثابة ضمانات لعدم الخروج أو الانحراف عن إطار النظم الاجتماعية بل أيضاً لضمان استمرارية تلك النظم.

في هذا الصدد يعتقد كثيرون أن السبب الأساسي لخضوع

الأفراد وارتباطهم بالنظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم ينبع من خشيتهم التعرض لتلك الجزاءات الاجتماعية، فبرغم أن مظاهر السلوك التي تغلف كثير من النظم الاجتماعية قد تشير إلى تماسك تلك النظم- إلا أن هذا التماسك ليس كاملاً بصورة دائمة نظراً لأن المصالح الشخصية للأفراد قد تسير ضد المصلحة العامة للمجموع، أو أن المصالح الضيقة للجماعات الصغيرة تسير في كثير من الأحيان ضد مصالح الجماعات الأكبر . فكثيراً ما تصاغ القواعد والجزاءات الاجتماعية لتحقيق مصالح جماعة أو فئة لها التفوق والغلبة ومن ثم تلق مقاومة من فئات أخرى، وعلى ذلك لا تقبل أو تطاع قواعد السلوك الاجتماعي بنفس الكيفية (١٥).

فعن طريق تلك الجزاءات يستطيع المجتمع ممارسة ضغوطه على الأفراد والجماعات التي تخرج عن مقتضيات ترابط النظام، هذه الجزاءات لا تقتصر فقط على الصياغات القانونية المستقاة من النظام القانوني- بل تستقى من العادات والأعراف التي هي جزء لا يتجزأ من تلك النظم، فضلاً عما تفرضه النظم الاجتماعية الأخرى ذات التأثير من جزاءات مثل نظام العقيدة أو نظام العائلة وغيرها من النظم الاجتماعية (١٦).

ثالثاً : أنواع النظم الاجتماعية

ألقت السمات والخصائص السابقة التي تتسم بها النظم الاجتماعية الرئيسية بظلالها على عملية تحليل وتحديد النظم الاجتماعية الفرعية التي يتكون منها أي كل اجتماعي- لتجعل من الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً، وهذا بدوره قد أدى إلى الكثير من التضارب أو التفاوت لدى البعض في تصنيفاتهم لأنواع النظم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي. هذا التفاوت يرجع إلى اختلاف المعايير التي قامت عليها تلك التصنيفات، واختلاف الأسس التي تم الاستناد عليها عند ترتيب الأنماط السلوكية.

ولعل الاتجاه السائد بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بتصنيف النظم الاجتماعية هو الربط بين وجود تلك النظم وبين الغرائز والاهتمامات وحاجات المجتمع، فتلك الغرائز والحاجات والاهتمامات هي التي أسهمت بشكل أساسي في ظهور النظم الاجتماعية ، فلم تنشأ النظم إلا لإشباع حاجات تبلورت تحت دافع الغرائز أو الاهتمامات. وبرغم تفاوت تلك الحاجات في الأهمية حيث هناك حاجات أساسية لا يمكن استمرار المعيشة الاجتماعية دونها بينما توجد حاجات أخرى أقل أهمية يمكن الاستغناء عنها، إلا أن ما يعنينا هنا وما يجمع عليه معظم علماء الاجتماع هو أنه لا يمكن تصور ظهور نظام اجتماعي إن لم يكن حاجة معينة ترتبط بظهوره واستمراره- صحيح أن هناك بعض الظواهر الاجتماعية قد لا تؤدي وظيفة معينة خاصة تلك الظواهر التي جاءت نتيجة تراكمات من الماضي وفقدت أهميتها ومعناها - إلا أن هذا الأمر قد يرتبط فقط بإحدى الظواهر التي هي مجرد وحدة جزئية في النظام، فلا يمكن تصور وجود نظام اجتماعي متكامل دون أن يؤدي وظيفة محددة في الحياة الاجتماعية أو أن يشبع بعض حاجات المجتمع.

ونتيجة لتعقد النظم الاجتماعية وتعددها فإن كثير من علماء الاجتماع يجمعون على أن هناك عدد قليل من النظم يمكن اعتبارها نظماً أساسية شاملة يتفرع من كل واحد منها عدد من النظم الجزئية، مثلما هو الحال في النظام السياسي كنظام رئيسي يرتبط بشئون الحكم ويضم نظام التشريع والنظام القضائي والنظام التنفيذي، أيضاً ينطبق الحال على النظام الاقتصادي الذي يرتبط بتوفير الحاجات المعيشية للفرد ويشمل تقسيم العمل (الإنتاج، التوزيع) والملكية والاستهلاك والتمويل، ونظام العائلة ويشمل الزواج والطلاق وتنشئة الأطفال ومعاملة كبار السن، والنظام الثقافي ويرتبط بالنواحي والتعبيرات الفكرية والجمالية والنظام الديني ويرتبط بالمعتقدات والشعائر.

غير أن مسألة تحديد ماهية النظم الأساسية لم تزل مسألة محل خلاف باختلاف وجهات النظر، لذا قد تضيق أو تتسع دائرة النظم الاجتماعية الأساسية أو الكبرى طبقاً للمعايير المختلفة التي ينظر منها البعض.

لذا سوف نتعرض هنا لأهم تلك التصنيفات على النحو التالي:

١- **تقسيم مالينوفسكى** Malinowski Classification

يعد تصنيف مالينوفسكى 1884-1942 Bronislaw Malinowski من أبرز التصنيفات للنظم الاجتماعية،

وينطلق مالينوفسكى من افتراضه لسبعة معايير أساسية تتشكل بموجبها الروابط الاجتماعية، ويندرج تحت كل من تلك المعايير عدد من النظم الاجتماعية التي يطلق عليها مالينوفسكى بالأطر النظامية الكلية (١٧) – كما هو موضح على النحو التالي :

(أ) معيار التناسل.

(ب) المعيار الإقليمي.

(ج) المعيار الفسيولوجي.

(د) التجمعات الاختيارية.

(هـ) العمل والمهنة.

(و) معيار المكانة الاجتماعية.

(ز) معيار الترابط الشامل.

وبرغم عمومية وشمول تقسيم مالينوفسكي- إلا أن تأثر مالينوفسكى بموضوعات الأنثروبولوجي قد جعلته يخلط بين مفهوم الرابطة أو العلاقة وبين مفهوم النظام الذي لا يتشكل إلا بموجب نوعاً من السلوك المقنن.

فعلى سبيل المثال يدرج مالينوفسكى كل من الأمة أو القبيلة في إطار النظم الاجتماعية انطلاقاً من الروابط التي تربط بين الأفراد في إطار تلك التجمعات، وفي هذا خلط واضح بين النظام الاجتماعي كإطار للسلوك البشري – وبين الرابطة الثقافية أو العضوية للفرد . فمجرد وجود رابطة تربط بين الأفراد لا يعنى في حد ذاته أن هناك نظام يحكم هذا السلوك، فوحدة الدم أو العرق أو السلالة أو الرغبة أو الهدف أو المصلحة المشتركة- كلها أمور قد تصلح لتفهم وجود الرابطة، لكنها لا تشكل في حد ذاتها نظاماً إلا حينما يتم التعبير عنها في صورة سلوك مقنن، بمعنى أخر فإن تلك الروابط قد تصلح فيما بعد لقيام علاقات اجتماعية متعددة الأنماط السلوكية ويتخذ كل نمط منها طابع السلوك المقنن الذي يشكل نظاماً من النظم الاجتماعية.

أي أن الحديث عن الروابط الاجتماعية سواء كانت ثقافية كالأمة أو تناسلية كالقبيلة – في إطار الحديث عن النظم الاجتماعية هو أمر يتوقف على ترجمة تلك الروابط في صورة علاقات مبنية على سلوك مقرر أو مقنن، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار بعض الروابط مثل الأمة أو القومية أو القبيلة بمثابة نظماً اجتماعية، فهي لا تعدو كونها مجرد مجموعة من الروابط بين الأفراد – برغم تسليمنا بأن الرابطة الاجتماعية في معظم الأحيان هي المنطلق لنشأة النظام الاجتماعي.

٢- تقسيم جيرث ومايلز Mills & Gerth

انطلاقاً من مفهوم البنية الشخصية ودورها في صياغة النظم الاجتماعية يضع كل من هانز جيرث Hans Heinrich Gerth [1908-1978] (vii) ورايت مايلز C. Wright Mills [1916-1962] (viii) تصنيفهم للنظم الاجتماعية، حيث يتفق كل من جيرث ومايلز مع الرؤية السابقة لرادكليف براون بأن الوحدة الأساسية للنظم الاجتماعية هي الشخص بصفته كائن حيوي يحمل مجموعة من الخصائص النفسية أسمياها بالبنية النفسية، ومن مجموع تلك الخصائص النفسية للفرد ككائن حيوي تتشكل البنية الشخصية، هذه البنية الشخصية هي التي تلعب دوراً أساسياً في تشكيل مجموعة النظم الاجتماعية ومن ثم البناء الاجتماعي.

ففي كتابهما المشترك *Character and Social Structure* ينطلق جيرث ومايلز في تصنيفهما للنظم الاجتماعية من مفهوم البنية الشخصية ودور الشخص- حيث تنحصر مجموعة النظم الاجتماعية من وجهة نظريهما في خمس نظم رئيسية وهي: نظام القرابة، ونظام المعتقدات، والنظام السياسي، والنظام العسكري أو الجندية، ثم النظام الاقتصادي. وحول تلك النظم توجد مجموعة من المؤثرات تؤثر في صياغة تلك النظم وتتأثر بها- هذه المؤثرات تتمثل في مكانة الأشخاص بما تتضمنه من قيم ورموز ومهارات تكنولوجية ومعرفة أو تعليم (١٨)

٣- تقسيم نادل للنظم Nadel Classification

ينطلق نادل S.F.Nadel (ix) في تصنيفه للنظم الاجتماعية مما أسماه بـــ "الغرض الكلى الشامل للنظام الاجتماعي المركب" ويعنى بذلك أن كل نظام من النظم الاجتماعية الكبرى يتألف من عدد من النظم الفرعية أو الجزئية البسيطة التي تتشابه في الأهداف، وأن ذلك التشابه هو الذي يجعلها تندمج معاً لتشكل أحد النظم الرئيسية التي ترمي إلى تحقيق هدف معين، وأن ذلك التشابه هو الذي يعطى لأي نظام

سماته المختلفة عن النظم الاجتماعية الأخرى التي يتضمنها البناء الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس يؤكد نادل أنه لا يجب الجمع بين النظم الفرعية لمجرد أنها تتشابه في بعض سماتها برغم أنها قد لا ترمى إلى نفس الغرض، فعلى سبيل المثال يرفض نادل الجمع بين ظواهر معينة مثل الزواج والدعارة والختان في نظام واحد مع أنها تتعلق كلها بأمور الجنس- إلا أن ما يبعدها عن الزواج هو أن الزواج نظام اجتماعي يهدف لتقنين أو تنظيم العملية الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار شرعي.

ويؤكد نادل أن هذا لا ينفى أن كل نظام جزئي يظل محتفظاً بأهدافه الجزئية الخاصة بحيث يستطيع أن يندمج مع بعض النظم الجزئية الأخرى التي قد تشترك معها في هدف ما أخر لكي يؤلف معها نظاماً آخر.

ويرى نادل أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تتحكم في إيجاد النظم الاجتماعية وهي الأنشطة أو السلوك المادي ثم اللغة والأفكار، أي أن وجود النظم أمر يرتبط أو هو نتاج للسلوك الحركي والقول والفكر.(١٩) وإذا كان رؤية نادل للنظام الاجتماعي تنصب على الغاية أو الهدف حيث يرى أن كل نظام اجتماعي يجب أن يحقق هدفاً معيناً أو مجموعة من الأهداف- إذن فإن الغرض أو الغاية التي يستهدفها النظام تصبح لذلك هي المعيار الأساسي عند نادل لتصنيف النظم.

ولعل مفهوم الغرض أو الغاية الذي يعتمده نادل هو أمر يفتح المجال واسعاً أمام عدة تقسيمات فرعية منبثقة عن النظم الاجتماعية الرئيسية.

ويقيم نادل تصنيفه على أساس أن النظم الاجتماعية تتراوح في التدرج بين طرفين أو خاصيتين: ففي الطرف الأول يوجد ما يسميه نادل بالنظم العملية، والطرف الثاني يشمل النظم التنظيمية، وبين هذين الطرفين تصطف نظم أخرى تجمع بين الخصائص العملية والتنظيمية حيث يميل كل منها إلى أحد الجانبين أو الآخر.

والنظم الجسدية طبقاً لتصنيف نادل هي كل أنماط السلوك العضوي المقنن المرتبطة بالوجود المادي أو العضوي للفرد والمراحل المختلفة التي يمر بها، ويدخل في إطار ذلك كل الظواهر العضوية المرتبطة باختلاف الجنس والسن وما يرتبط بها من أمراض وتغييرات فسيولوجية.

ويرى نادل أن النظم الجسدية أو العضوية هي أول تلك النظم العملية التي تندرج تحتها أيضاً النظم الاقتصادية والنظم المتعلقة بالأمور الجمالية والتسلية والترفيه – كالفن والصحافة وغيرها من النواحي الجمالية.

أما النظم التنظيمية فهي التي تؤدي دوراً في تنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع – ويجيء على رأسها كل من النظم القانونية والقرابة، بينما تبتعد بقية النظم (العلمية والدينية والتعليمية والسياسية) تدريجياً عن الناحية العملية لتقترب شيئاً فشيئاً من الناحية التنظيمية (٢٠).

نصل إلى نقطة أخيرة، فبرغم التفاوت في التصنيفات والمعايير التي سبق التعرض لها- إلا أن هناك شبه إجماع لدى معظم علماء الاجتماع على أن دراسة أو تحليل البناء الاجتماعي قد لا تحتاج إلا إلى عدد محدود من النظم الاجتماعية التي تتواجد في كل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها، ومن ثم فإن هناك عدد من النظم الاجتماعية الرئيسية قد باتت محل اتفاق بين كثير من علماء الاجتماع وهي: النظام السياسي، نظام المعتقدات، النظام الاقتصادي، نظام القرابة والعائلة والزواج، نظام التعليم، نظام الثقافة والتعبير، نظام اللغة ، نظام الصحة.

بالطبع ونحن إن كنا نتفق مع هذا الاتجاه إلا أنه يجب ملاحظة أن تلك الأنظمة الاجتماعية الرئيسية تتفاوت أيضاً في درجة أهميتها أو سيطرتها على النظم الاجتماعية الأخرى، فهناك نظماً مهيمنة على مختلف النشاط والسلوك الإنساني داخل المجتمع وبالتالي تهيمن على النظم الأخرى، وبموجب ذلك؛ وعلى سبيل المثال يمكن القول بأن كل من النظام السياسي ونظام المعتقدات يعدا من النظم المهيمنة على النظم الأخرى.

أيضاً وفيما يرتبط بمسألة هيمنة نظم على أخرى يجب القول بأن تلك المسألة هي أيضاً تتفاوت بتفاوت الظروف البيئية ببعديها الزماني والمكاني، فبينما نجد أن نظام المعتقدات قد يلعب دوراً رئيسياً مهيمناً في مجتمع ما – نجد أنه قد يتراجع أو ينتفي في مجتمع أخر، أو أنه قد يتخذ

درجة من الأهمية في زمن ما ثم تتراجع أهميته في زمن أخر أو العكس.

رابعاً: مفهوم النظام السياسي

تعدد المسميات في الكتابات الغربية التي تتناول مصطلح النظام السياسي فهناك ما تشير إليه بمصطلح System Political وأخرى تشير إليه بمصطلح Political Regime . وهناك من يشير إلى النظام السياسي بمصطلح Government والذي قد يتماثل مع الترجمة العربية لمصطلح الحكومة – وإن كان هذا المعنى يختلف في القاموس والأدبيات السياسية الغربية التي تفرق بين مصطلح الحكومة Government كمرادف للنظام السياسي وبين الحكومة كمرادف لمصطلح الوزارة Cabinet وهي إحدى مؤسسات النظام السياسي أو المؤسسة التنفيذية للنظام.

أما في حالة النظام السياسي الأمريكي على وجه الخصوص فإن كل أو معظم الكتابات والخطابات السياسية تشير إلى النظام السياسي الأمريكي بمصطلح الحكومة الفيدرالية Federal Government وعلى ما درجت عليه عادة الأمريكيين في اختزال الأسماء أو تخفيفها باتت الكتابات السياسية الأمريكية الحديثة تشير إلى الحكومة بمعنى السلطة التنفيذية في عهد ما (الرئيس ومعاونوه) أو خلال فترة رئاسية معينة بمصطلح الإدارة الأمريكيةAmerican Administration وتطلق على غيرها من النظم السياسية مصطلح الحكومات Governments، أما مصطلح Regime [x] أو System فليس له مجال هناك إلا في الكتابات أو البحوث الأكاديمية.

وإذا أردنا أن نتناول النظام السياسي كجزء من البناء الاجتماعي- فكما سبق أن بينا فإن النظام السياسي هو أحد النظم الاجتماعية الرئيسية التي يتكون منها أي بناء اجتماعي. والنظام السياسي شأنه تماماً شأن تلك النظم الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بالسلوك الإنساني وتتخذ من النشاط الإنساني محوراً لها – غير أن للنظام السياسي سماته التي تميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، وأهم تلك السمات أنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، وأن ظاهرة السلطة هي أهم الظواهر التي تضفي عليه صفته وطبيعته المميزة عن باقي النظم الاجتماعية.

أما حينما نتناول النظام السياسي بصورة منفردة نجد أنه في صورته العامة هو عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ والتي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي وتنظيمي معين – هذا الإطار يسمى بالنظام السياسي، ويرتبط مصطلح النظام السياسي بصفة عامة بتلك الأنماط المتداخلة والمتشابكة من التفاعلات المتعلقة بعمليات صنع القرار وإدارة والأنشطة السياسية داخل المجتمع.

وشأنه شأن كل الظواهر والنظم الاجتماعية نجد كثير من التعريفات والمفاهيم التي تتناول النظام السياسي والتي سنتعرض لها على النحو التالي:

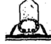
فيعرف هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell 1902 – 1978 النظام السياسي كأهم ظاهرة سياسية فيرى أنه هو الذي يحدد:

من يحصل على (ماذا، ومتى، وكيف) Who gets, What, When, How

وبرغم أن تعريف لاسويل قد ينطوي على مجرد نظرة وظيفية للسياسة أو أنه قد يحمل في طياته اختزالاً للنظام السياسي في بعده الوظيفي- إلا أن لاسويل ينهج منهجاً سلوكياً حينما يؤكد على أن تحليل النظام السياسي يتطلب بالأساس التعرف على طبيعة النخبة داخل النظام السياسي، وأن ذلك يقتضي بالضرورة تناول الخصائص الشخصية كالسمات والمهارات وتأثير الأبعاد الاجتماعية (٢١).

وتأثراً بمفاهيم نظرية الاتصال يرى كارل دويتش Karl W. Deutsch [xi] أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبره دويتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي.

ومع تأكيده على حقيقة أن النظام السياسي هو جزء من نظام اجتماعي أوسع – يرى دويتش أن النظام السياسي يقوم بعدة وظائف منها ما يرتبط بالأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على وحدة النظام واستمراريته، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار من



البنية الوظيفية.

ويرى دويتش أن القيام بذلك يحتم على النظام السياسي الحصول على المعلومات سواء من داخل النظام أو من خارجه، ويعتمد النظام السياسي كنظام اتصال طبقاً لمفهوم دويتش على ثلاث عناصر، هي: المعلومات، وعملية اتصال للحصول على تلك المعلومات، ثم قنوات لانسياب المعلومات لتتحول لقرارات وسلوك (٢٢).

أما عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber (1864-1920) فينطلق أيضا في تعريفه للنظام السياسي انطلاقاً وظيفياً– إلا انه يربط بينه وبين عنصر القوة. فيرى فيبر أن النظام السياسي هو الذي يحتكر أو يمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة.

ويتضح من خلال تعريف فيبر أنه يربط بين النظام السياسي وبين تحقق عنصر الشرعية الذي يخول له حق استخدام القوة.

وفي هذا الصدد يؤكد فيبر أن شرعية النظام قد تتحقق من خلال ثلاث مصادر:

– مصادر بدائية: وتتمثل في التقاليد والأعراف والموروث الثقافي والديني لدى الأفراد داخل المجتمعات غير المتطورة والتي من خلالها تضفي على الحكام نوعاً من الهالة أو القداسة، وبموجب ذلك يكتسب القائمون على أمر النظام السياسي داخل تلك المجتمعات البدائية شيئاً من الشرعية.

– السمات الشخصية: في كثير من الأحيان نجد أن هناك بعض السمات الشخصية مثل التفوق والبطولة والخلق الحسنة التي يتسم بها بعض القادة أو الزعماء قد تضفي نوعاً من القبول والتأييد الذي يتحول بدوره إلى درجة ما من الشرعية، وهذا أمر يرتبط أيضاً بالمجتمعات التقليدية.

– مصادر قانونية:وترتبط بمجموعة القواعد الدستورية والحدود والضوابط القانونية التي حازت على رضا وقبول المجتمع، والتي بموجبها يتم تخويل السلطات، ومن ثم تتحقق شرعية النظام بمقدار التزامه بالحدود والضوابط (٢٣).

ويعرف **جابرييل ألموند (1911-2002) Almond Gabriel** النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيّف في جميع المجتمعات المستقلة، فضلا عن الوظائف المرتبطة بتنظيم علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ولا يعول الموند كثيرا على مسألة الشرعية فهو يرى أن النظام السياسي قد يمارس تلك الوظائف باستخدام القسر المادي، أو بالتهديد باستخدامه – سواء كان استخدامه له شرعياً أو استبدادياً (٢٤).

ويعرف **ديفيد ايستون** David Easton النظام بصفة عامة بأنه مجموعة التفاعلات المرتبطة بنمط سلوكي محدد ، ثم يتناول إيستون النظام السياسي معرفاً إياه بأنه تلك المجموعة من التفاعلات التي تحدث داخل أي مجتمع والتي ترتبط بما اسماه بعملية التخصيص السلطوي للقيم Authoritative Allocations of Values for Society

ويضيف إيستون أن النظام هو أيّ كيان يتكون من مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها البعض، ويرى إيستون أنه يمكن النظر إلى أيّ شيء كليّ على أنه نظام، ولكل نظام عناصر تحقق تماسكه وعناصر تؤدي إلى ضعفه، ويرى إيستون أنه يمكن تحليل أي نظام سياسي عبر دراسة وظائفه وتركيبه أو مكوناته (٢٥).

وفي كتابه المسمى تكوين الدولة يستخدم عالم الاجتماع السياسي روبرت ماكيفر Robert M. MacIver مصطلح الحكومة للدلالة على النظام السياسي– حيث يعرفه بأنه شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي كغيره من أشكال النظم الاجتماعية القائمة في كل المجتمعات (٢٦).

ويضيف ماكيفر أن النظام السياسي هي الأداة الإدارية للدولة التي تحدد السياسات وتنفذها، ويدلل ماكيفر في مواقع متعددة من كتابه بأن العائلة هي النواة الأولى للحكومة أو النظام السياسي، ويؤكد ماكيفر أن هناك عدة عوامل أسهمت في صياغة النظم السياسية في معظم المجتمعات ولعل أهمها الحروب والأساطير والمعتقدات الدينية (٢٧).

فإذا أردنا أن نخرج من ذلك بتعريف محدد ومبسط للنظام السياسي انطلاقا من التعريفات السابقة المتعددة التي تتحدث عن النظام السياسي تحت غلبة النظرة الوظيفية – فإننا نستطيع القول بأن النظام السياسي بمفهومه الوظيفي هو القيّم الشرعي على أمن وصالح الفرد والمجتمع، وهو

الصانع أو الصائغ الشرعي لما يحدث فيه من تغيير، وهو المسيطر والقائم على إدارة كل موارد المجتمع بموجب الصلاحيات المخولة له، وهو الذي يحتكر أو يمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة.

أما النظام السياسي بمفهومه السلوكي فهو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل المؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها أي كل سياسي، وكلما زادت درجة الترابط بين الأجزاء كلما اكتسب النظام السياسي تماسكه وديناميكيته (قدرته على الحركة والتفاعل) وينشأ من هذا الترابط صور جديدة من السلوك تسهم في الحفاظ على استمرارية النظام.

وإذا أردنا تعريف النظام السياسي في صورته الهيكلية نجد أنه عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي بشقيها التشريعي والتنفيذي، ومع افتراض ثبات مسئولية الجانب التشريعي للقرار وانحصارها في البرلمان في كل النظم السياسية– فإنه يمكن التمييز بين نظام وآخر بالنظر لطبيعة الهيئة أو الجهة التي تتحمل مسئولية الشق أو الجانب التنفيذي القرار، فحينما تكون تلك المسؤولية مسندة لشخص واحد – يكون النظام رئاسياً، وحينما تكون المسؤولية مسندة لحكومة مسئولة أمام البرلمان – يكون النظام برلمانياً.

هوامش البحث :

i من أبرز علماء الاجتماع في فرنسا 1858-1917 David Emile Durkheim

ii عالم اجتماع بريطاني 1881-1955 يعد من أهم وأوائل العلماء الذين صاغوا نظرية متكاملة لمفهوم البناء الاجتماعي، وهو متخصص في الانثربولوجيا الاجتماعية وله عدة أبحاث ميدانية على المجتمعات النائية بجزر أماندا بالمحيط الهندي قرب خليج البنغال، ومملكة تونجا الواقعة بجنوب المحيط الهادئ بين نيوزلندا وجزر هاواي، وقد عمل بالتدريس بجامعة كيب تاون بجنوب إفريقيا وجامعة سيدني باستراليا، وجامعة شيكاجو بالولايات المتحدة.

iii ايفانز بريتشارد Edward Evan Evans-Pritchard, Sir (1902-1973): عالم اجتماع بريطاني متخصص في مجال الأنثربولوجي الاجتماعية، له عدة بحوث ودراسات على الشعوب في مناطق جنوب السودان والكونغو، حيث أهتم بدراسة قبائل النوير في وغيرها من القبائل التي تعيش في أعالي النيل. وقد عمل بريتشارد في التدريس بمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، وجامعة كامبردج ثم قام بالتدريس في مصر بجامعة القاهرة قبل الحرب العالمية الثانية.

iv روبرت ماكيفر Robert Morrison MacIver – عالم اجتماع أمريكي.

v عالم الاجتماع والاقتصاد السياسي وأستاذ العلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة يال Yale الأمريكية، تخرج من جامعة يال ودرس بألمانيا وسويسرا. كان من ابرز الذين أسهموا في تطوير نظام التعليم الجامعي بالولايات المتحدة، وكان من دعاة الحرية الاقتصادية والاجتماعية، انصبت اهتماماته في الدعوة إلى التحرر من العادات التي يتمسك بها الناس دون أن تكون لها فائدة اجتماعية وهذا ما انصب عليه موضوع كتابة المسمى العادات الشعبية FOLKWAYS الذي طبع عام ١٩٠٧.

vi عالم بريطاني من أصل بولندي حاصل على دكتوراه الفيزياء والرياضيات من بولندا وعمل بالتدريس في مدرسة لندن للاقتصاديات، وأهتم بعد ذلك بأبحاث الأنثربولوجي حيث قام بعدة دراسات ميدانية على المجتمعات البدائية في أستراليا وجنوب المحيط الهادئ وأفريقيا والمكسيك، له عديد من المؤلفات الهامة في مجال الانثربولوجيا الاجتماعية.
http://www.mnsu.edu/emuseum/information/biography/klmno/malinowski_bronislaw.html

vii أستاذ علم الاجتماع الأمريكي السابق بجامعة ويسكونسن Wisconsin الأمريكية، من أصل ألماني.

viii أستاذ علم الاجتماع السابق بجامعة كولومبيا الأمريكية.

ix سيجفريد فريدرك نادل Siegfried (1903-1956) Frederick Nadelعالم اجتماع أسترالي من أصل



نمساوي، أستاذ الأنثربولوجيا الاجتماعية بالجامعة الوطنية باستراليا، له دراسات ميدانية على مجتمعات وقبائل غرب إفريقيا.

x أصبح مصطلح Regime أكثر تداولا الآن في وسائل الإعلام الأمريكية كمصطلح لذم بعض النظم السياسية أو للإشارة إلى النظم المستبدة– لذا لم يعد مصطلحاً محايداً.

xi كارل وولفجانج دويتش Karl Wolfgang Deutsch 1912-1992 أستاذ النظم السياسة في جامعة هارفارد الأمريكية، من أصل تشيكي مولود في براج Prague عام ١٩١٢، حصل على مؤهله الجامعي من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٤ ثم مؤهل جامعي أخر في القانون من ألمانيا عام ١٩٣٨، هاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٩ وحصل على الدكتوراه عام ١٩٥١، كان عضوا في الوفد الأمريكي في محادثات سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ لإنشاء الأمم المتحدة.

http://www.harvardsquarelibrary.org/unitarians/deutsch.html

المراجع :

1-Montesquieu, Baron: **The Spirit of the Laws** (New York, Hafner Press, 1949), Volume1 P. 129: 402 & Volume 2, P. 1: 58.

2- Durkheim, Emile: **The Rules of Sociological Method** (New York, The Free Press, 1965) P 1: 13.

3-Brown, A.R. Radcliffe: **Structure And Function In Primitive Society** (New York, The Free Press,1965) P. 1:9.

4- Ibid, Page 9: 11.

٥- د. أحمد أبو زيد: **البناء الاجتماعي**، الجزء الأول، الطبعة الخامسة (الإسكندرية، مطابع السفير، ١٩٧٦) ص٣٠: ٣٣.

6- Nadel, S. F: **The Foundations of Social Anthropology** (Illinois, The Free Press Of Glencoe, 1952) P. 107:111.

7-Brown, A.R. Radcliffe, Op. cit, page 8,9.

٨-روبرت م.ماكيفر & تشارلز بيدج : **المجتمع**، الجزء الأول، ترجمة د.علي أحمد عيسى (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١) ٣٠: ٣٨.

٩- المرجع السابق، ص٣٤٨: ٣٤٩.

10- Sumner, William Graham: **Folkways-a Study of the Sociological Importance of Usage, Manners, Customs, Mores, and Morals** (Boston, Ginn & Company Publishers, 1907) P.2:4

١١- د. أحمد أبو زيد: م. س. ذ ، ص١٣٢ : ١٣٣.

١٢- م. س ، ص ١٤٣ : ١٥٠.

13- Durkheim, Emile, Op. cit, page 48:52.

١٤- د. حسن صعب: علم السياسة (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص ٢٢٨: ٢٣٠

15- Brown, A.R. Radcliffe, Op. cit, page 205: 211.

١٦- روبرت م.ماكيفر & تشارلز بيدج، ص ٢٧٥:٢٧٨، ٢٨٣ : ٢٨٤.

17- Malinowski, Bronislaw: **A Scientific Theory of Culture and Other Essays** (California, The University of North California Press, I994) P.62: 66.

18- Gerth, Hans and Mills, C. Wright: **Character and Social Structure.. The Psychology of Social Institutions** (New York, Harbinger Book, 1964) P.32:35.

19-Nadel, S. F: Ibid, P.104: 112.

20- Ibid, P.129: 135.

21- Lasswell, Harold D.: **Politics – who gets what, when, who**, tenth edition (New York, Meridian box, 1966) P. 167

22- Deutsch, Karl W: **Politics and Government; : How People Decide Their Fate.** (Boston, Houghton Mifflin, 1974) P.160: 165.

٢٣- روبرت أ.دال: **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة د. علا أبو زيد (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ص ٨٥.

24- Almond, Gabriel Abraham & Powell, G. Bingham: **Comparative Politics - a developmental approach** (Boston, Little Brown company, 1966) P. 16 : 18

25- Easton, David: **The Political System-an Inquiry into the State Of Political Science** (New York, Alfred Knope, 1953) P.96:97, 129: 134.

٢٦- روبرت م.ماكيفر: **تكوين الدولة**، ترجمة د.حسن صعب، الطبعة الثانية (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤)، ص ٤١.

٢٧- م.س ، ص ٥٠: ٥٧.



تحديات العولمة..

وأثرها على السوق العربية المشتركة "دراسة تحليلية"

بحث مقدم من

الشيماء محمد محمود حسن

موضوع الدراسة:

مع مرحلة التحول الشامل التي يمر بها العالم، والتي أحدثت تغيراً جذرياً في البيئة الدولية، أضحت ظاهرة "العولمة" Globalization أو الكوكبة التي جاءت نتاجاً داخلياً للرأسمالية العالمية، تشكل تحديات وتداعيات خطرة ومختلفة تهدد دول الوطن العربي ودول العالم الثالث، تتفاوت بين تحديات ومخاطر سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتكنولوجية، وعسكرية. الأمر الذي أدى إلى تزايد الاتجاه المضطرد نحو تدويل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل بلد على حده، حيث لم تعد الحدود الوطنية كافية في عصرنا هذا لنمو القوى السياسية والاقتصادية نمواً مضطرداً، إلا في إطار التدويل المضطرد للحياة السياسية والاقتصادية بكاملها، وصهراهما في ثقافة كونية واحدة، فأصبح الاستقطاب الدولي هنا أحد القوانين الجديدة للرأسمالية، مما جلب ذلك إلى تسارع العلاقات فيما بين بلدان العالم، ومطالبة ملحة من قبل الدول النامية، وعلى وجه التحديد الدول العربية، لأخذ موقعها في هذه الظاهرة وتحدياتها، التي تعطى فرصة تحفيزية هائلة، لوجود قاعدة صلبة ومتينة تقوم على مؤسسات وهياكل فاعلة لتطوير الأداء العربي المشترك، وتوضح استراتيجية محددة وهادفة لتنفيذ إقامة السوق العربية المشتركة، ذلك من أجل إعادة للتعامل بهذا العمل العربي المشترك، مع تلك المتغيرات والمستجدات الخطرة التي طرأت في ظل العولمة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي توفرها العولمة. مما يقلل من أهمية المخاطر والتحديات التي ترتبط بالعولمة، بدلاً من بقاء هذه الدول منفردة ومهددة، وفي حالة عزلة وتهميش تؤدي إلى فقدان هويتها الحضارية، وذوبانها وتلاشيها.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تسعى للبحث في سبل كيفية تفعيل العمل العربي المشترك إزاء التحديات التي تواجهها من ظاهرة العولمة، وذلك بإبراز معالم تلك التحديات والتداعيات التي أفرزتها هذه الظاهرة وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المنطقة العربية وسوقها المشتركة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة لإلقاء الضوء على نقطة هامة؛ وهي **إلى أي مدى تلعب ظاهرة العولمة دوراً بليغاً في رسم معالم العلاقات الدولية على التعاون الاقتصادي العربي**، كما أنها تحاول تقديم دراسة تحليلية للبحث في أثر هذه الظاهرة على السوق العربية المشتركة والنظام الإقليمي العربي الذي يعد جزءاً من هذا العالم الجديد والمعولم، ولا يمكن أن يكون بمعزل عن هذه التطورات المتلاحقة التي أفرزتها هذه الظاهرة، وفرضت واقعاً جديداً على الوطن العربي.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة حول قضية محورية أصبحت حقيقة مؤكدة لا رجعة فيها، وهي **قضية العولمة**؛ نظراً لارتباطها بأوضاع اقتصادية وثقافية وتكنولوجية عالمية حديثة، وبوجه التحديد ارتباطها بأوضاع سياسية مستجدة. الأمر الذي داهمت فيه موجات العولمة وتداعياتها الدول العربية، وسوقها المشتركة؛ فتثنيها عن تثبيت مواقعها في الخارطة الدولية، وتجعلها في حالة من العزلة والتهميش إذا لم تعي لذلك.



أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى التعرف على الآليات والتجليات والتحديات السياسية وغيرها من التحديات الأخرى لظاهرة العولمة، ومدى تأثيرها على المنطقة العربية وسوقها المشتركة، وذلك للوصول إلى وضع رؤية أو استراتيجية حركية جادة وفعالة لمجابهة تلك الظاهرة والحد منها.

منهجية الدراسة:

يشير عنوان هذه الدراسة إلى موضوع ذي أبعاد سياسية واقتصادية، وبالتالي فإن كثيراً من المعطيات النابعة من هذه الأبعاد تؤثر فيه. ولتحديد الأهداف والغايات المرجوة للوصول إلى النتائج المتوخاة، لابد من إجراء عملية تحليلية وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي، لتحديد الأخطار والتحديات التي يمكن أن تنجم عن ظاهرة العولمة وتجلياتها وتداعياتها.

أولاً- تحديات العولمة:

تتبلور تحديات ومخاطر العولمة التي تشكل تهديدا علىّ المنطقة العربية وسوقها المشتركة، في التحديات فيما السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، والعسكرية. وذلك على النحو التالي:

(أ) التحديات السياسية:

أن البعد السياسي هو الجانب الأخطر والأهم على الإطلاق، في آليات وتحديات العولمة المتعددة والمتفاوتة. والتي من المرجح في تلك الفترة من الألفية الثالثة أن تلعب العولمة السياسية الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية؛ على الرغم من أنها تعتبر من.. أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي [١]؛ نظراً لما تمثله السياسة من أهمية كبرى " للدولة القومية " التي تعتبر نقيضاً أساسياً للعولمة؛ فهي تعد من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضمن المجال المحلي، وبعيد عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط، بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية [٢]. إلا أن العولمة السياسية أدت إلى بروز آليات وتحديات سياسية بعد انهيار الدولة البيروقراطية؛ والتي من أهم جوانبها:

- النزوع إلى الديمقراطية الغربية.
- التعددية السياسية.
- احترام حقوق الإنسان.
- وكذلك الدور الذي تباشره المؤسسات والمنظمات السياسية الدولية من اختصاصات في تلك القضايا التي أشرنا إليها.
- بالإضافة إلى هذه التجليات؛ بروز مجموعة من القوى والتجمعات العالمية والإقليمية أخذت تنافس الدول في المجال السياسي.

١- النزوع إلى الديمقراطية الغربية:

وهي الديمقراطية الليبرالية الجديدة، التي لم تتأتى من فراغ بل جاءت نتاجاً لمجتمعات الرأسمالية الغربية المتقدمة تقنياً والمنفردة بإدارة شؤون النظام العالمي الجديد. أفرزتها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، تفاعلت فيما بينها، ومرت بمراحل وتحولات شتى طرأت على النظام العالمي الجديد، تمخضت عنها سقوط الأنظمة الاشتراكية الأممية وترسيخ هذا النظام الديمقراطي، وتربعه على عرش النظام العالمي الجديد. ومحاولة زرعه في عالم الجنوب النامي – التي منها دول الوطن العربي بصورة مصطنعة وغير سليمة، تتوافق مع الأنماط والأساليب التنظيمية الغربية[٣] التي لا تقوم على روابط أو "عقل جمعي" مثلما يقول (ألفين توفلر) بل تدعو باستمرار إلى ضرورة فتح الباب على مصراعيه لهذه الحريات المصطنعة؛ التي تهدف إلى تعميق الفردية والتفكيكية للأفراد. وكذلك التسيس من أسفل، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير أساسي فيما يتعلق بدعم هذه الديمقراطية، من خلال بروز جماعات وقوة معينة داخل دول هذا العالم النامي – كممثلو الشركات المتعددة الجنسيات – التي تعد بمثابة المدخل الحقيقي لانتشار الفساد في هذه الدول؛ الذي سيصل إلى قمة القابضين على السلطة، فينقد من شرعية النظم السياسية بتلك الدول النامية، وتقليص

دور الدول بها، ذلك بهدف الانسياق والسير في كنف عالم الشمالي الرأسمالي المتقدم.

٢- التعددية السياسية:

أن مبدأ توافر التعددية السياسية الذي يشير إلى توافر منطق المساواة والحريات العامة وإفساح المجال لها، وتعدد الآراء وحرية التعبير عنها، وتعدد التنظيمات والأحزاب السياسية، واحترام رأي المعارضة مهما كانت أفكارهم في التواجد والاستقرار، وكذلك توافر انتخابات حرة ونزيهة للسلطة القضائية تكون من قبل المواطنين؛ يقوم في الواقع الحالي وفقاً لنهج ليبرالي رأسمالي غربي مسيطر بآلياته على دول العالم، وعلى وجه التحديد دول الجنوب النامي التي منها الوطن العربي. حيث إن الدول التي تمارس فيها التعددية السياسية، تكون وفقاً للطريقة التي لا تضر بالمصالح العليا للقوى الرأسمالية المنفردة؛ أما إذا خرجت أحدى هذه الدول عن ذلك النمط، ستنال من هذه القوى الجزاء والتهديد بالعقوبات الجاهزة للتنفيذ في أي وقت.

٣- احترام حقوق الإنسان:

في العصر الحديث انتقلت معارك حقوق الإنسان نقلة جديدة لم تكن واردة إبان فترة الحرب الباردة، أصبحت فيها تلك - الحقوق ميداناً للصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي [٤] وهي إمكانية التدخل في دولة مستقلة ذات سيادة من أجل "وقف انتهاكات ترتكبها حكومة الدولة المعنية ضد سكانها أو فصيل منهم على أسس عرقية أو لغوية أو دينية [٥]". فأصبحت مشكلة ازدواج المعايير قائمة في تطبيق قواعد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية المنفردة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتوظيفها السياسي والأيديولوجي لمبادئ حقوق الإنسان "بشكل مصلحي"، من خلال. الاستخدام المعيب لفكرة التدخل، والذي في أكثر صوره فجاجة يؤدي إلى إصدار قرارات باسم الشرعية الدولية، لحصار بعض الشعوب[٦] التي تخرج عن كنف النظام الأمريكي وترفض سياسته التي تتسم بالازدواجية والانتقائية ضدهم (كحالة العراق).

٤- دور المنظمات السياسية الدولية في ظل العولمة:

في إطار العولمة وقضاياها التي يواجهها العالم، بأبعادها الإيجابية والسلبية، كالقضايا السياسية التي تطرقنا إليها من قبل، لا يمكننا هنا إنكار المنظمات والمؤسسات السياسية الدولية التي تحولت في العصر الحالي إلى منظمات (عولمية جديدة)، مثل "منظمة الأمم المتحدة" التي اتسعت اختصاصاتها واختصاص أجهزتها (مجلس الأمن)، بشكل لم يكن معهوداً من ذي قبل حيث أصبح هناك ازدواجية في المعايير في تطبيق القرارات التي تصدرها هذه المنظمة وأجهزتها.

فبذلك أصبحت تلك المنظمة الدولية، مجرد جهازاً لإصدار قرارات تبريرية، تتخذ فيها التدابير اللازمة التي تتماشى مع مصالح الدول الكبرى، لسحق الدول الصغرى. وبالمقابل هناك قرارات لا تتماشى مع مصالح الدول الكبرى، أو بعض الدول المحسوبة على الدول الكبرى وحينئذ لا تنفذ [٧] (كحالة ضرب العراق). وبهذا تتهم المنظمة الدولية بالعجز والتحيز بحسب رؤية الأطراف المختلفة لواقع عدم تحرك المنظمة الدولية تجاه مشكلة ما، أو تحركها على نحو معين فرضته حسابات وتوازنات القوة في قمة هرم النظام الدولي [٨].

وبهذا نرى أنه في ضوء تلك الاستعراض التحليلي للتحديات والتداعيات الخطرة التي أفرزتها العولمة، يحتم علينا كعرب دراسة مواقفنا، لكي يكون لنا دور مستقل، وليس دور تابع في هذا العالم. بأن نتلمس أخطار العولمة وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والأيديولوجية والعسكرية على المنطقة العربية، وما يتوجب علينا اتخاذه من إجراءات لتجاوز هذه الأخطار، التي لا سبيل لمواجهة واقعها، والتصدي لمشاكلها المعقدة؛ إلا بإقامة سوق عربية مشتركة وموحدة، فهي أصبحت أمراً ملحاً وحتمياً وفي غاية الضرورة. بصرف النظر عما تمر به البلدان العربية من خلافات وانقسامات سياسية لا دور للأمة العربية كشعوب وأفراد فيها ولا مصلحة [٩]. حيث إن مصير ازدهار هذه الأمة وتقدمها، سار مرهوناً بتعاون دولها فيما بينهم، ولذا يقتضي التعجيل بهذا النوع من التعاون، الذي يرتقي إلى الوحدة السياسية والاقتصادية العربية المتكاملة.

(ب) التحديات الاقتصادية:

تم على الصعيد الاقتصادي العالمي آليات وتجليات



اقتصادية متعددة تمثلت في: المؤسسات الاقتصادية المالية والتجارية الدولية، التي في مقدمتها منظمة التجارة العالمية World Trading Organization (WTO) العملاق المؤسسي العالمي الجديد القديم – الجات سابقاً General Agreement Tariffs and Trade (GATT) – والتي تأسست عام ١٩٩٥ لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي[١٠]، وتهدف إلى تدويل الحياة الاقتصادية؛ بتنسيق مباشر مع الشركات المتعددة الجنسيات. وسيتم اكتمال تطبيق اتفاقياتها مع بداية عام ٢٠٠٥، مما سينتج عنها بالضرورة شيئاً من التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية. كما يشرف صندوق النقد الدولي (IMF) – الذي تأسس عام ١٩٤٤، وبدأ بمزاولة نشاطه عام ١٩٤٧ – على النظام العالمي النقدي الدولي، ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية، وذلك بالتنسيق الكامل مع "البنك الدولي" (WB) الضلع الثالث للمؤسسات الدولية – والذي تأسس عام ١٩٤٤، وبدأ في مزاولة أعماله عام ١٩٤٦؛ بتحرير النظام المالي العالمي. سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو إدارة القروض والفوائد والإشراف علي فتح أسواق البلدان النامية أمام بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية[١١]. مما أصبح دور هذه المؤسسات الاقتصادية التجارية والمالية الدولية بارزاً وأكثر ضخامة وقوة، ونفوذاً لم يتحقق مثلهما لأي مؤسسة دولية من قبل، حيث أصبحت هذه المؤسسات قادرة علي إدارة الاقتصاد العالمي، وفرض قراراتها وتوجيهاتها على دول العالم، وعل وجه التحديد عالم الجنوب النامي، التي منها العالم العربي، بشكل يتلاءم ويتناسب مع أهداف ومخططات الدول الكبرى ونظمها، التي أدت إلى التدخل السافر من جانب هذه المؤسسات والمنظمات في أدق الشؤون الداخلية للدول القومية في هذه الدول، وذلك بمطالبتها المستمرة منها، بضرورة فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية، التي تعد المدخل الحقيقي، لانتشار الفساد في شتى أقطار هذا العالم النامي، الذي سيصل إلى قمة القابضين على السلطة وبالتالي يؤدي إلى إفقاد الدولة القومية بهذه الأقطار؛ سيطرتها على مجمل الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية بها.

فبهذا يتضح أن هذه المؤسسات – لا يقتصر دورهما على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى الجانب السياسي في الدول الخاضعة لبرامجها التصحيحية. وقد أكدت معظم الحالات التي تم التدخل بها من قبل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي في اقتصاديات أية دولة، أن النتيجة سلبية، بل تساهم سياسات هاتين المؤسستين في تدمير الاقتصاد الوطني وجعله ذيلياً وتابعاً [١٢].

وكذلك تنامي النزعة نحو بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية واشتداد حمى التنافس الاقتصادي ومخاطر التهميش التي تنتظر الكيانات الصغيرة غير القادرة وغير المؤهلة [١٣] والتي منها الكيانات العربية؛ بعد انفتاح الأسواق وبروز "الشركات المتعددة الجنسيات" في بنية الاقتصاد العالمي، ذلك بوصفها شركات عابرة الحدود الجغرافية. التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العملاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان [١٤].

إن ما تقوم به هذه الشركات العملاقة هو إعادة رسم وتنظيم الخارطة الاقتصادية العالمية، وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية، مما أصبحت هذه الشركات بمثابة الأداة الرئيسية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد، والمحرك الأساسي للعولمة؛ هدفها الهيمنة الكونية، وتحقيق أقصى الأرباح وإدماج الأسواق العالمية وتوحيدها. الأمر الذي زاد من قوتها ونشاطها، وتسارع سلطانها ونفوذها بصورة دراماتيكية، وتوجيه سياساتها الاحتكارية، التي تهدف إلى تعطيل مشاريع التنمية الوطنية والقومية وتقليصهما، فتأثر على مراكز القرار وعناصر الدولة المضيفة لها [١٥]، مما أدت إلى تقسيم دولي جديد للعمل. ومن ثم نجد أن الأمر يستدعي من دول الوطن العربي هنا، ضرورة إيجاد آلية أو استراتيجية عربية واضحة ومحددة، تتمثل في "سوق عربية مشتركة" تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية، وتأهيلها بدرجة أكثر لتكون اقتصاديات تكاملية وليست تنافسية (غير متكافئة) تجعل هذه الدول في وضع أفضل بكثير مما بقيت فرادى في ظل هذه المؤسسات الدولية العملاقة وغيرها، كما جاء وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات

على أن التجمع الإقليمي يعد أمراً مسموح به، ينسجم مع الدول الأولى بالرعاية. مما تكون هذه الدول مؤهلة من خلال مركزها التفاوضي القوي؛ إلى إمكانية التنسيق مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية العالمية، حول القضايا المتعلقة بتحسين موقعها في إطار النظام الدولي المتعدد الأطراف، الذي تحكمه قواعد الجات واتفاقية منظمة التجارة العالمية، والبنك والصندوق الدوليين، وذلك من أجل تعظيم المكاسب العربية في ظل هذا النظام.

(ج) التحديات التكنولوجية والمعلوماتية:

أن العولمة ولدت في رحم ثورة الطموحات المتزايدة المتمثلة في "الثورة التكنولوجية المعلوماتية". نظراً للعلاقة التفاعلية بينهما، التي أصبحت تتدفق وتنتقل عبر دول العالم، متجاوزة كل الحدود والفوارق الدولية بلا قيود أو حواجز أيديولوجية أو سياسية، وتتحكم في إدارة منظومة العلاقات الدولية، حولت العالم إلى ما يشبه القرية الكونية.. فاقتربت المسافات بين دول العالم وتم اختصار الزمن. حيث قادت إلى تزايد التبادل التجاري والعلاقات السياسية والثقافية بين الأمم والشعوب العالمية [١٦]، الأمر الذي جعلها تضع قواعد لعبة دولية جديدة، ومنطقاً وتفكيراً جديداً، سيطرت عليها الدول الرأسمالية الكبرى، وقامت بتدعيمها، ذلك على اعتبار بأنها الدول القائدة في النظام العالمي الجديد. وقد برز ناتج هذا التفاعل؛ من خلال التقدم التكنولوجي الهائل للتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المواد الجديدة [١٧]، في مجالات الاتصالات والفضاء والمعلومات والحاسب الآلي بأجيالها المختلفة والالكترونيات الدقيقة [١٨] والتكنولوجيا البيولوجية في الهندسة الوراثية، والطاقة النووية الاندماجية. وبصورة أكثر عمقاً ودقة من خلال البث التليفزيوني المباشر؛ عبر الأقمار الصناعية، والشبكات العالمية المتمثلة في "شبكة الإنترنت" التي تعد أكبر ثورة معرفية في الوقت الراهن، مما أضحت في مقدمة وسائل الاتصال؛ حيث إنها أدت إلى ضغط الوقت والمكان بصورة مذهلة ومفزعة أحيانا، وذلك من خلال تقارب الشعوب ونشر قيمهم وأفكارهم وتبادلها بينهم، رغم التباعد الجغرافي، مما نتج عن هذا الصميم؛ تزايد الحريات وتكريس حقوق المواطنين، كما ساهمت هذه الوسائل في تزايد وعي تلك الشعوب بحقوق الإنسان خاصة في دول الجنوب غير الديمقراطية، والتي منها الدول العربية، فأصبح متعذراً من جانب تلك الدول من تقييد حقوق المواطنين في تداول المعلومات والمعرفة، مما جعلت ديناميت المجتمع المعاصر تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها العصرية. وبهذا تم من خلال هذه الثورة الهائلة ووسائلها المختلفة، تأصيل تغلغل الدول الكبرى، التي تمتلك أعداد كبيرة من الأقمار الصناعية والمدنية وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة المتقدمة، وتدخلها في شؤون الدول الصغرى، وقدرتها على النفاذ إلى عمق هذه الدول، مخترقة لجميع البنية التحتية لها وانتهاك سيادتها من خلال. سياسة التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية والحضارية، وللتقسيم والتجزئة والتفتيت لتعطيل مشاريع التنمية القومية والتطور الاجتماعي، والتآمر على وعي الأجيال لقضاياها الوطنية والقومية والإنسان، لتحقق من خلال ذلك عالم من دون دولة ومن دون وطن ومن دون أمة[١٩]، وهو عالم "الشبكات العالمية" والأقمار الصناعية هذه، التي كشفت عن مخططات الدول الكبرى، وجعلت من الفضاء والمعلوماتية، وطناً لها يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في تلك الدول النامية، التي تعد دول الوطن العربي جزءاً منها.

(د) التحديات الثقافية والحضارية:

لقد جاء هذا النوع من العولمة ليحمل في طياته نموذج معين من " الغزو الثقافي "، تتبناه القوى الكبرى الرأسمالية المنفردة بالنظام العالمي الجديد، والمتمثلة في "الولايات المتحدة الأمريكية"، وهذا النموذج من العولمة يعد في غاية الخطورة؛ حيث يكمن في محاولة دمج العالم ثقافيا متجاوزاً في ذلك. كل الحضارات والمجتمعات والبيئات والجنسيات والطبقات[٢٠] مما يؤثر تأثيراً بالغاً على الهوية الثقافية والحضارية لمنطقتنا العربية، الذي يؤدي إلى تدمير البنية الثقافية التي تمتاز بالأصالة العريقة لهذه المنطقة وقهرها وعزلها عن الواقع، وتهميش المثقف العربي والحد من فعاليته؛ وذلك بتعميم ثقافة استهلاكية أضعف منها تحاول تعميق التجزئة والتفتيت لوطننا العربي، وهي مستهدفة





لضرب الوحدة الوطنية العربية داخل إطار التجزئة القطرية ذاتها لهذا الوطن.

(هـ) التحديات الأيديولوجية:

مما لاشك فيه أن العولمة وإن كانت تستند إلى أسس موضوعية، إلا أن لها جانباً ذاتياً محدداً، آلا وهو الجانب العقيدي أو العقائدي [٢١]. وقد برز هذا الجانب واضحاً، إبان الانهيار الحاد والسريع للإتحاد السوفيتي، وسقوط الأنظمة الشيوعية، بأيديولوجيتهم الاشتراكية الأممية داخل الكتلة الشرقية، التي كانت السند الرئيسي لدول العالم الثالث، وعلى وجه التحديد بعض الدول العربية – وإنفراد النموذج الرأسمالي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وترسيخها للديمقراطية الغربية لليبرالية؛ بإدارة شؤون النظام الدولي الجديد، بما يتوافق مع مصالحها العليا – الذي أدى إلى خفت حدة الصراع الأيديولوجي نسبياً، وعدم اختفائه مثلما تصور البعض بتلاشيه وأفوله في كتابات ومقولات أيديولوجية عديدة مثل "نهاية التاريخ" و "الانتصار النهائي للرأسمالية".

كل هذه التداعيات ترتبت عنها، أن العديد من تلك الدول التي كانت في كنف الاتحاد السوفيتي، وتبنت التوجه الاشتراكي؛ سارعت بالإقلاع عنه للتوجه الرأسمالي، المنفرد حالياً في هذا النظام المعاصر. فأصبحت الفرصة سانحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية. للبدء بتحقيق مشروعها الكوني في أمركة العالم [٢٢]، بعد ما فقدت هذه الدول وسائل التأثير التي كان بإمكانها استخدامها في ظل الحرب الباردة [٢٣]، سواء كانت وسائل سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية، أدت إلى هامشية عالم الجنوب في النظام العالمي الجديد، والذي يعد الوطن العربي بدوله جزءاً من دول الجنوب هذه. فبالتالي أصبحت مكانة "العرب" كطرف متلق لا يمتلك قدرات الحد الأدنى اللازمة لممارسة دور فاعل على الصعيد العالمي [٢٤].

ومن ثم نرى أن الاختيار الرأسمالي، أو "رسملة العالم غير الرأسمالي"، أدى إلى تعرض أقاليم الوطن العربي للاختراق الأمريكي على المستويات السياسية والاستراتيجية والثقافية. ويتضح ذلك من متابعة دبلوماسية "عملية التسوية" الجارية للصراع العربي – الصهيوني ومحاولات تأسيس هيكل أمني في منطقة الخليج العربي[٢٥]. ذلك لما تمثله المنطقة العربية من أهمية حيوية بالنسبة للكتلة الرأسمالية المنفردة. وباعتبارها المخزون العالمي للطاقة، وسوقاً هاماً للسلاح [٢٦].

وبهذا يتضح لنا أن العولمة الأيديولوجية تهدف إلى خلق أنماط جديدة من التبعية وتوسيع مجالاتها في الوطن العربي، إضافة إلى أشكال التبعية الموجودة فيه والمتمثلة في [٢٧] تبعية اقتصادية، وتبعية أمنية، وتبعية غذائية.

(و) التحديات العسكرية:

بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي كأحد القطبين العظميين [٢٨]، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية تلعب دور الشرطي العالمي في النظام الدولي الجديد، وما تضعه من برامج وسياسات عسكرية تقوم – بإضعاف أية قوة إقليمية بازغة في أية منطقة في العالم عن طريق تدمير آلاتها الحربية وأهم عناصر الإنتاج فيها، ولكي ينفذ هذا الهدف أضطر إلى إجراء عمليات تمويه متعددة لتكون بمثابة غطاء شرعي أمام العالم يبرر الإجراءات العسكرية المدمرة ضد هذه القوى[٢٩]، ومن أهم الأدوات العسكرية التي تضعها كغطاءً شرعياً لها، غير القوة العسكرية الأمريكية، يوجد التحالفات العسكرية وحلف الناتو. تداعت ظاهرة جديدة أفرزتها العولمة العسكرية (غير ظاهرة ضبط التسلح النووي والتقليدي، وما تحمله من مخاطر وقيود على بعض الدول الهادفة كدول المنطقة العربية، وكذلك ما تحمله في نفس الوقت من فرص ومكاسب لها ولحلفائها كإسرائيل مثلاً في منطقة الشرق الأوسط)، وذلك من خلال مساندة الدول الكبرى – الولايات المتحدة الأمريكية – وامتناعها من ممارسة الضغوط على حلفائها المتمثلة في "إسرائيل" في ذلك الاتجاه من التسلح. وهذه الظاهرة الجديدة هي شركات الأمن الخاص والتي انتشرت الآن بشكل ملحوظ على مستوى جميع دول العالم – وتسمى بظاهرة "الشركات العسكرية الخاصة" والتي أوجدت "جيوش قطاع خاص" من القوات البشرية المدربة والعالية المهارة [٣٠]. وهي قوات مستعدة لتقديم خدماتها في أي مكان في العالم وأداء أي مهمة توكل إليها [٣١] من قبل الدول الكبرى وبما يتوافق مع تحقيق

أغراض ومصالح تلك الدول، حتى ولو كانت هذه المهمة هي الإطاحة بنظام الحكم في أي دولة من دول العالم الثالث، والتي تعد "دول المنطقة العربية" جزءاً منها. فبالتالي يؤدي إلى انكشاف الأمن القومي العربي بجانبيه السياسي والعسكري أمام تلك المخاطر والتهديدات ضد الوطن العربي مع زيادة الخلل في ميزان القوى بتلك الوطن، الذي يؤدي إلى تصدع بنية نظمه العربية.

○ سبل التعامل مع تحديات العولمة:

من خلال ما استعرضناه، لتحديات العولمة المتصاعدة بكافة متناقضاتها الجدلية، المفروضة على الوطن العربي، والتي تهدد بشكل واضح فقد هويته الحضارية، ومحو خصوصيته الثقافية والمتجانسة العريقة، والتحلل لصالح القوى الكبرى وأهدافها ومصالحها. أصبح من المحتم على دول الوطن العربي، تحديد المسار السليم لهذا الوطن؛ حتى يتسنى له مواجهة ظاهرة العولمة، والإفلات من عمليات التهميش؛ باتخاذ الإجراءات العلمية والفكرية لرسم صورة جديدة لهم، بدلاً من أن يظلوا في فترة تلكؤ عريضة، وعزلة وانزواء تجعلهم مهمشين، وذلك لن يتم إلا بوضع استراتيجية عربية موحدة، من خلال سوق عربية مشتركة؛ تكون قادرة على تعزيز مكانة الوطن العربي الدولية، وحماية شخصيته وخصوصيته الثقافية، والحضارية من مخاطر هذه الظاهرة.

فمن ثم، لابد من ضرورة إبراز وبلورة الاستراتيجيات الحركية الفعالة، والشروط الموضوعية الجادة لتحقيق ذلك والحد من تحديات ومخاطر العولمة، ويتم ذلك من خلال ثلاث مستويات تتمحور في الآتي:

١- المستوى الوطني: حتمية الإصلاحات التنموية - الإدارية والسياسية والتعليمية داخل كل قطر عربي:-

تكمن أهمية وضرورة إصلاح المؤسسات الإدارية والحكومية العربية، في كونها تمثل العصب الحيوي والأساسي للدولة بالوطن العربي، وذلك وفقاً لرؤى وآليات جديدة في أجهزة الدولة العربية ومؤسساتها، كي تكون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات والتحديات الجديدة للعولمة. كما أن إصلاح نظم سياسات التعليم، والتأهيل والتدريب في هذه الدول؛ يمثلا أيضاً عنصراً جوهرياً في هذا الإطار. حيث سيخلق قوة عاملة ذي كفاءة عالية، تكون مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات والتحديات المرتبطة بظاهرة العولمة (الكوكبة). كما أن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا الرقمية الحديثة، وتوظيفها بصورة أكثر فاعلية، والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية متقدمة، يعد من المتطلبات الأساسية لتهيئة الدول العربية في مواجهة عصر العولمة.

إضافة إلى ضرورة الإصلاح السياسي كونه الركيزة الأساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي، ويتمثل في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري، يعد هو المدخل الحقيقي لبناء دول المؤسسات وتحقيق سيادة القانون، وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات [٣٢]. مما تكون هذه الإصلاحات الداخلية في الأقطار العربية، بمثابة القاطرة التي تدفع بالسوق العربية المشتركة إلى الأمام، من أجل التصدي إلى تحديات ومخاطر هذه الظاهرة، التي تحدق بالمنطقة العربية وتلغي خصوصياتها، إذا لم نعي لها.

٢- المستوى الإقليمي: ضرورة تفعلة وتعزيز هياكل وسياسات السوق العربية المشتركة:-

نظراً لعمق التحديات والتداعيات التي تطرحها العولمة على دول الوطن العربي ومحدودية قدراتهم على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات السوق العربية بين دولها في إطار المناطق العربية، والنظم الإقليمية التي تشملها، أصبحت ضرورة حتمية، خاصة وأن الوطن العربي لا تنقصه هياكل هذه السوق، ولا البرامج والأفكار والتصورات. فالمنطقة العربية تمتلك كافة عناصر ومقومات نجاح السوق العربية، التي يندر وجودها في المناطق الأخرى من العالم، ولكن الذي ينقصها هو إرادتها.

وقد تكون تلك التحديات المشتركة، التي تمثلها ظاهرة العولمة للدول العربية، وتداعياتها وأفعالها لاتخاذ خطوات جادة وفعالة وحقيقية عن طريق سوق مشتركة بين كافة أقطار الوطن العربي. ولن يتم تحقيق ذلك إلا بوضع رؤى وآليات رصينة وفعالة، تتبلور أهمها في ضرورة الإصلاح الداخلي



للبيت السياسي والاقتصادي العربي المتمثل في "جامعة الدول العربية" وتعزيز وتفعيل الأطر والهياكل المؤسساتية بها، والعمل على ضرورة إنشاء "لجنة دائمة" من قبل الجامعة، تكون. تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تختص بمتابعة واقتراح سبل صياغة السياسات والمواقف العربية الجماعية تجاه المؤسسات الاقتصادية المالية والتجارية الدولية[٣٣]، كما تقوم بدعم وتنسيق وبحث سبل معالجة المصالح والمواقف العربية فيهما، وتبادل الخبرات فيما بين الأقطار العربية بعضها البعض تجاه هذه المؤسسات، وكذلك تنظيم سبل الحصول على مساعدات اقتصادية وفنية دولية في مجال التعامل مع هذه المؤسسات الاقتصادية للعولمة، وتزويد الأقطار العربية بهذه المساعدات. هذا بالإضافة إلى إنشاء مركز استشاري قانوني [٣٤]، تكون مهمته تقديم المشورة القانونية حول ممارسات العولمة وإفرازتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك، من أجل التصدي إليها.

٣- المستوى العالمي:

- ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية يكون العالم الثالث والوطن العربي خاصة طرفا مشاركاً فيه، وليس على هامشه، ويجرى في إطاره ترشيد عملية العولمة، ومساعدة دول العالم الثالث على مواجهة التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود [٣٥].
- كذلك لابد من مواجهة أطراف العولمة التي تعد سعي الغرب الرأسمالي. بدوله الكبرى وشركاته الكونية، "لإعادة تنميط العالم وفق معاييرها الحضارية ومفاهيمها السياسية ومراميها الاقتصادية وقيمها العقيدية وتجاهلها مواريث الشعوب الحضارية وهوياتها القومية وتجاربها الإنسانية وحقوقها في المغايرة الثقافية " [٣٦].

ومن ثم يتضح لنا في النهاية أنه، بدون تحقيق هذه المستويات الثلاثة أو غيرها من الاستراتيجيات والشروط الموضوعية الأخرى، لن يكون بمقدور دول الوطن العربي، أن تتعامل مع تحديات ظاهرة العولمة ومتطلباتها، وستبقى أسيرة لمشكلاتها ومعضلاتها المزمنة، وللتحديات الجديدة، التي تفرضها عليها التحولات والمستجدات العالمية الراهنة، التي تؤدي إلى التقليص والانحسار لهذه الدول.

الخاتمة:

بعد عرض حيثيات التغيرات والاتجاهات العالمية التي طرأت على النظام العالمي الجديد الغير مسبوقة في تاريخها المعاصر، والمتمثلة في ظاهرة "العولمة"، التي لها انعكاسات وأثار بليغة على المنطقة العربية وسوقها المشتركة، يتعين علينا أن نصل إلى النتائج التي يمكن استخلاصها لهذا الدراسة، وذلك فيما يلي:

- أن ما أملته ظاهرة العولمة على الوطن العربي من تداعيات وعمليات أساسية أبرزها: المنافسة بين القوى الكبرى، والتقدم والابتكار التقني والتكنولوجي، وانتشار عولمة الإنتاج، والتحديث والتبادل، وظهور عدد من الفاعلين الأقوياء الذين يحصدون كل المكاسب. متمثلين في الشركات المتعددة الجنسيات، وإرساء قيم وقواعد "منظمة التجارة العالمية" التي تمتلك سلطات فوق وطنية على العالم، أثرت في الاقتصاد السياسي الدولي؛ تعد هذه التداعيات في جوهرها عمليات وأنشطة وأحداث سياسية، تفضي عليها بعد كوني دولي متزايد على الحياة الدولية في عالم اليوم. وذلك من خلال ما تروجه الدول الرأسمالية الكبرى، التي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ من مفاهيم لهذه الظاهرة، وطرحها لعدد من المسائل والقضايا السياسية المتمثلة في الديمقراطية، والتعددية السياسية، ومسائلة حقوق الإنسان وغيرها من القضايا الموجودة في جدول أعمال هذه الظاهرة، والتي تهدف في الأساس إلى توظيف هذه الظاهرة، من أجل هيمنتها وسيطرتها على العالم، وخاصة دول العالم العربي؛ ذلك بفرض أنماط وأساليب لا تتناسب مع ظروف هذه الدول، لإعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية بها، وإعاقة أي محاولة عربية مشتركة؛ من خلال فرض سياسات مضادة على أية مصالح تقوي من التعاون والعمل العربي المشترك. من أجل السيطرة والتحكم في الوطن العربي. والتحكم فيه، وفي منابع النفط والغاز الطبيعي به، وفي أسواقه التي تعد من كبرى الأسواق الاستهلاكية في استيعابها للبضائع الغربية.





- نجد على صعيد العولمة أن إسهاماتنا الحالية على الصعيد العلمي أو الثقافي أو الاقتصادي متواضعة ويمكن للعالم أن يتقدم من دون مثل هذه الإسهامات. على العكس من ذلك لا يمكن تصور مستقبل أوضاعنا من دون إمكانية الاستفادة من الإسهامات العالمية على الصعيد العلمي أو الثقافي أو الاقتصادي. إن مصير العزلة والتقوقع هو من دون شك التهميش الذي ينبغي ألا نرتضيه، بل لابد من العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي توفرها العولمة، كما عملت على تحقيقها كثير من الدول النامية من خلال تحسين مستوى معيشة مواطنيها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. هذا لا يقلل من أهمية الصعاب والتحديات التي ترتبط بالعولمة والتي يجب ألا تثنينا عن تثبيت مواقعنا وتعزيزها على الخارطة الدولية. من الأمور الأخرى التي يجب ألا نغفلها أيضاً في مواجهتنا للمعطيات الاقتصادية العالمية المستجدة والالتفات أكثر إلى العنصر البشري، وتوفير كل ما من شأنه العمل على تأهيل الموارد البشرية بالعلم والتدريب بالشكل الذي يحقق الاندماج المطلوب لهذه الموارد في عملية التنمية وضمان مشاركتها وتفاعلها، حتى نحقق أفضل استثمار لمواردنا الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تعزيز وتطوير النسيج الاجتماعي بشكل فعال [٣٧]. نظراً لأن العنصر البشري في أقطار الوطن العربي يعاني من إرهاصات العولمة أكثر من أي جانب أخر في جوانبنا السياسية والاقتصادية العربية، حيث إنه – أي الإنسان العربي – يبدو مشوشاً تجاه العولمة وتداعياتها كما أن إمكاناته تجاهها حتى الآن لا تبدو مستثمرة بالشكل الأمثل. لذا فلابد من الاهتمام بالإنسان العربي الذي يعد ركيزة التعاون الأساسية بين الأقطار العربية، والقادرة على مواجهة تحديات العولمة.
- فتحت اتفاقية الجات (المجال أمام الدول الأطراف في إنشاء تكتل إقليمي كاتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة)، وأجازت في هذا الإطار اتخاذ إجراءات وسياسات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة جميع الأطراف المشتركة فيه دون أطراف الاتفاقية الآخرين. ولعل في هذا الترخيص لمن يريد أن يتشبث بالذرائع حافزاً لإنشاء تكتل اقتصادي عربي، تحافظ البلدان العربية من خلاله على مصالحها الحيوية وهويتها القومية [٣٨].

وفي ضوء ما تم استعراضه من نتائج لهذه الدراسة. جاءت هذه **التوصيات** لتضيف تصورات أو سيناريوهات مستقبلية جديدة للتعامل مع ظاهرة العولمة ومخاطرها، وذلك في إطار تفعيل السوق العربية المشتركة وإقامتها على أرض الواقع، ليكون النظام الإقليمي العربي طرفاً فاعلاً وقوياً له تأثيراته على التفاعلات الدولية في النظام العالمي الجديد، وعاملاً مساهماً في ميزان القوى العالمي.

وفي سياق ذلك تقوم الدراسة بطرح مجموعة من السيناريوهات والتوصيات التي اقترحتها لعلها تكون مساهمة متواضعة في مواجهة هذه الظاهرة، وإنجاح هذا العمل العربي المشترك وخروجه إلى النور، وهي كالتالي:

- **السيناريو الأول:** وفيه تقترح الدراسة سيناريو محتمل هو إقامة شركات متعددة الأقطار العربية وتتكامل فيما بينها ليحقق كل طرف عربي منتمي لدولته الموارد الخاصة بهذه الدولة؛ وذلك لمواجهة تحديات العولمة المستجدات التي تؤثر على المنطقة العربية.
- **السيناريو الثاني:** وهو إقامة "**نظام الحكم الصالح**"، بكل قطر من أقطار الوطن العربي، يقوم بتعميم الديمقراطية الحقة، وحماية الحريات الأساسية للمواطن العربي بهذه الأقطار، وتصون مصالحه. وتتميز مؤسسات الحكم الصالح هنا، بالشفافية والكفاءة والجدية، وتخضع للمساءلة القانونية الفعالة تحت إشراف قضاء مستقل، الأمر الذي يجعل المواطن في جميع البلدان العربية متمتعاً بحقوق المواطنة العربية غير المنقوصة، فتؤدي في نهاية المطاف إلى توافر الإرادة السياسية وإرساء دعائم الحرية والمشاركة الفعالة في أمور الحكم، مما يساعد ذلك على الصمود في وجه الانحرافات والمحاولات الخارجية الناتجة من ظاهرة العولمة، والتي تهدد المنطقة العربية وتحدق بنظمها السياسية، وحماية الاستقلال الوطني ومكتسبات الشعوب العربية.
- **السيناريو الثالث:** يستوجب فيه، من أقطار الوطن العربي التعامل بايجابية وفاعلية، مع تداعيات العولمة المتمثلة في "ثورة الاتصالات والمعلومات" وذلك من



خلال بناءها لفلسفة تعليم، تكون لديها القدرة الفائقة على الإبداع والابتكار، وليس على التلقين والاستيراد من الخارج. خاصة وأن هذه الثورة ستظل مجالاً للتطور المستمر، والذي يحتاج قدرة عالية من التخيل والإنجاز تؤدي إلى ابتكار أنواع جديدة من المعدات المدنية والعسكرية، فيكون لهذه الأقطار دوراً بناءً في الاستغلال الأمثل لثورة المعلومات والتكنولوجيا الرقمية الحديثة في مختلف المجالات المتعددة. وكذلك بالأحرى لابد من الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعد من بديهيات العولمة، وذلك من خلال، تركيز كافة جهوده العلمية، على إنشاء شبكات مؤمنة بشفرات عربية خاصة؛ تكون قادرة على منع الأطراف الأخرى من التجسس على الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالدول العربية واختراقها، بوضع الفيروسات أو معلومات مزيفة بها. مما يحدث تكامل عربي تكنولوجي متقدم في إطار استخدام المعلوماتية العربية الحديثة.

- **السيناريو الرابع والأخير:** وفيه تقترح الدراسة بضرورة إنشاء **"جهاز تفاوضي عربي متخصص"** أو لجنة عربية دائمة من قبل جامعة الدول العربية، يقوم بحل كافة المشاكل السياسية والاقتصادية الخارجية، ويتفاوض مع المنظمات السياسية والاقتصادية والمالية العالمية والشركات الكبرى العابرة القارات، وذلك من خلال تنظيم سبل الحصول على مساعدات سياسية واقتصادية وفنية دولية في مجال التعامل مع هذه المنظمات العالمية، وتزويد الأقطار العربية بهذه المساعدات، هذا بالإضافة إلى التنسيق في التعاملات الخارجية والاندماجات الكبرى. وتوليه لمحور المتابعة والتنسيق العربي إزاء المنطقة، وبحث سبل معالجة المصالح والمواقف العربية مع هذه المنظمات.

هوامش ومراجع الدراسة :

انظر:

(١) **د. عبد الخالق عبد الله: " العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "** مرجع سابق، ص٨١ .

هذا نقلا عن: **د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية.. ومخاطرها على الوطن العربي"** دراسة أصدرتها مجلة الفكر السياسي اتحاد الكتاب العرب (العدد: الثالث عشر – تاريخ الصدور: صيف ٢٠٠١) دمشق.

(٢) المرجع نفسه .

(٣) حول الديمقراطية التي تفرضها الدول أنماط وأساليب الديمقراطية التي تفرضها الدول الرأسمالية الكبرى على دول العالم الثالث، أنظر: Abu odeh, Adnan,: "How Can Arab States Be Made to Embrace Democracy?" Daily star, jan., 31, 2004 .

(٤) **د. كمال مغيث: " آليات إعلام حقوق الإنسان وإشكالياتها بالتطبيق على بعض الحقوق بالتطبيق على بعض الحقوق النوعية في مصر "** في: صابر نايل (المحرر) وآخرون: "الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان" أعمال المؤتمر الذي نظمه البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان – في مقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية – القاهرة: ١٨ يونيو ١٩٩٨، ص١٧٠.

(٥) **د. عماد جاد: "الولايات المتحدة ومجرمو الحرب من شارون إلى ميلوسوفيتش"** تقارير – مجلة السياسة الدولية (العدد: ١٤٦– تاريخ الصدور: أكتوبر ٢٠٠١) ص١١٨.

(٦) إكرام عبد الرحيم: "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة" الناشر: مكتبة مدبولى – القاهرة: الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ص١٢٧.

(٧) **د. بطرس بطرس غالي:** حديثه مع .. مجلة المشاهد السياسي (العدد: ١٦٩ – تاريخ الصدور: ١٩٩٩) لندن.

(٨) د. عماد جاد: "الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل" مجلة السياسة الدولية (العدد: ١٤٢ – تاريخ الصدور: أكتوبر ٢٠٠٠) القاهرة، ص٢١٧ .

(٩) **سيف على الجروان:** تعقيبه على: د. جاسم المناعي: "الوطن العربي بين قرنين دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين" الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات الوحدة العربية – بيروت: الطبعة الأولى – تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م، ص٨٢.

(١٠) د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية.. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(١١)غازي الصوراني: " العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي ... وآفاق المستقبل مجلة المستقبل العربي (العدد: ٢٩٣ – تاريخ الصدور: تموز / يوليو ٢٠٠٣) ص١٠٣.

(١٢) د. فيصل الرفوع السعودي: " السوق الشرق أوسطية والنظام العربي "في: أ.د: محمد إبراهيم منصور (المحرر) وآخرون: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" المؤتمر السنوي الثاني في مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط في الفترة من ٢٥ – ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ – وهذه الدراسة أصدرت في كتاب عن مركز دراسات المستقبل – أسيوط: ١٩٩٧ – ١٩٩٨، ص٧١٢.

(١٣) أ.د: محمد إبراهيم منصور: كلمته في: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" مرجع سابق، ص١١.

(١٤) د. عبد الخالق عبد الله: " العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها" مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، كانون أول، الكويت: ١٩٩٩، ص٨٤. هذا نقلاً عن: د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(١٥) حول موضوع " تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على مراكز القرار والاستقرار السياسي في دول العالم الثالث "، أنظر: "Dr., Hamza Hashim, Wahid.,: Multi – national corporations on Impact of Economic and Political Stability In Third World Countries, " Research In – Bulletin of Arab Research Studies , Vol .22, 1994.

(١٦) :"Egypt and Globalization" Egypt Magazine, Issue 22, summer 2003.

(١٧) د. محمد عبد الشفيع عيسى: "الشرق أوسطية.. ومكانة مصر العالمية" في: د. نادية محمود مصطفى (وآخرون): "مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة" المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية – القاهرة: ٧- ٩ ديسمبر ١٩٩٦ – الناشر: مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – القاهرة: الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ٣٦٨.

(18) Kim Kyungmo, George A.Barnett " The deter Minuets of International News Flow:A network Analysis, Communication Research, Vol. 23, June 1996, PP. 323 – 352.

هذا نقلا عن: د. سيد أبو ضيف أحمد: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظام العالمي الجديد" بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية ٢٠٠٠م، ص٨.

(١٩) د. محمد عابد الجابري: "عشر أطروحات" مجلة المستقبل العربي (العدد: ٢٢٨– تاريخ الصدور: شباط ١٩٩٨م) ص١٩.

(٢٠) د. محمد أحمد السامرائي: " العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي " مرجع سابق .

(٢١) د. إبراهيم العيسوي: "العولمة الاقتصادية: بين الاستمرار واحتمالات التراجع" النهضة – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة – (العدد: الأول – أكتوبر ١٩٩٩) القاهرة: ص١٢٧.

(٢٢) مطاع صفدي: " تاريخ المستقبل: مستقبل الأمركة " الفكر المعاصر، بيروت، العددين (٩٠، ٩١) ١٩٩١. هذا نقلا عن: د. سيد أبو ضيف أحمد: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظام العالمي الجديد" مرجع سابق، ص٩.

(٢٣) Institute on Global Conflict and Cooperation "Africa In the new International Order; Rethinking State Sovereignty and Regional England) Vol. 39, Security, Survivol (London, No – 4 (Winter 1997 – 98) pp. 187 – 188.

هذا نقلا عن: المرجع السابق، ص٩.

(٢٤) مجموعة باحثين: "حالة الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية من خلال عام ١٩٩٦" مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٩، بيروت ١٩٩٧، ص٦٠ . هذا نقلا عن: د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(٢٥) المرجع نفسه .



(٢٦) د. سيد أبو ضيف أحمد: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظام العالمي الجديد" مرجع سابق، ص١١.

(٢٧) د. محمد الأطرش: "العرب والعولمة: ما العمل" مجلة المستقبل العربي (العدد: ٢٢٨ – تاريخ الصدور: شباط ١٩٩٨) ص١١٧.

(٢٨) ل. د: محمد أسامة عبد العزيز: "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" مجلة السياسة الدولية (العدد: ١٤٦ – تاريخ الصدور: أكتوبر ٢٠٠١) ص٢٠٧.

(٢٩) أ.د: عبد الله هدية: "العولمة والثقافة البائسة" الأهرام: (العدد: ٤١١٠١ – تاريخ الصدور: ١٨ يونيو ١٩٩٩) ص١٠.

(٣٠) ل.د: رمضان الألفي: "مشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة في العالم" مجلة السياسة الدولية (العدد: ١٤٦ – تاريخ الصدور: أكتوبر ٢٠٠١) ص١٩٤.

(٣١) المرجع نفسه، ص١٩٥.

(٣٢) د. حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية" مجلة عالم الفكر، العدد٢٧، الكويت ١٩٩٧، ص١٩٠- ٢٠٩. هذا نقلا عن: د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(٣٣) د. فاروق حسنين مخلوف: "مشروع السوق العربية المشتركة في ظل أحكام الجات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة" في: أ.د: محمد إبراهيم منصور (المحرر) وآخرون: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" مرجع سابق، ص٦٢١ .

(٣٤) أ.د: إبراهيم بن عبد الله المطرف: "الاقتصاد العربي .. الواقع والتحديات: ما الدور الذي يمكن للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية القيام به ..؟ دراسة تحليلية" مقدمة إلى مؤتمر استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية – القاهرة: ١٧ – ١٩ إبريل ٢٠٠١ – وهذه الدراسة أصدرت في كتاب بالظهران – المملكة العربية السعودية: محرم ١٤٢٢ – إبريل ٢٠٠١، ص١٦ .

(٣٥) د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية.. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(٣٦) عصام نعمان: "نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي" مجلة المستقبل العربي (العدد: ٢٩١ – تاريخ الصدور: آيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص٨١.

(٣٧) د. جاسم المناعي: "المشهد الاقتصادي العربي٢٠٠٠" في: د.عبد الخالق عبد الله، معتز سلامة (المحرران) وآخرون: "الوطن العرب بين قرنين دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين" الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج الصحافة والطباعة والنشر – الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت: الطبعة الأولى – تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠، ص٦٧ .

(٣٨) د. سليمان المنذري: " المشروعات العربية المشتركة: ما هو دورها في التكامل الاقتصادي" دراسة في مجلة شؤون عربية (العدد: ٩٤ – تاريخ الصدور: يونيو/ حزيران ١٩٩٨م – صفر ١٤١٩هـ)، ص٩٦.

الاتحاد الإفريقي: الحاضر واستشراق المستقبل

د. ماجد رضا بطرس
الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

أفرزت المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واقعا إفريقيا جديدا حتم الحاجة إلى خلق كيان إفريقي متحد لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية. ويذهب فريق آخر من المحللين إلى أن عملية التكامل الاقتصادي والسياسي الإقليمي للقارة يحتاج إلى دولة إفريقية ذات قوة اقتصادية وسياسية مهيمنة يمكن أن تصبح مركزا لتلك العملية. ولكن يقابل مفهوم القوة الإقليمية مصاعب من أهمها تكتل دول الجوار للثلاث قوى المرشحة للقيادة وهى: جنوب إفريقيا ومصر ونيجيريا ضدهم للخوف من هيمنتهم الإقليمية، حيث يتسم الواقع الإفريقي بالحساسية في قضايا السيادة والقوى الإقليمية للمعاناة التاريخية لكل دول القارة من كل صور الاستعمار.

من هذا المنطلق تجدر دراسة مدى ملائمة الواقع الإفريقي والدولي المعاصر ومدى ملائمة للاتحاد الإفريقي له، ككيان سياسي ممثل للقارة، من حيث الأهداف والسياسات والمؤسسات وآليات العمل واتخاذ القرار، وتبين مدى قدرته على النهوض بإفريقيا من أزماتها المزمنة والمستفحلة، أي هل يكون كلام مرسل على ورق أم يتحول إلى فعل وفعالية. وتتبع الدراسة الاقتراب الوصفي التحليلي بوصف الظواهر والمؤسسات وتحليلها للتوصل إلى استنتاجات مفاهيمية بهذا الصدد.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: هل الاتحاد يمثل نقلة نوعية في التنظيم الدولي في القارة الإفريقية يضعها في ذات المسار الذي سارت علية أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؟ فتعتبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي الحكومة المسؤولة التي تجمع الدولة والمجتمع المدني وتسعى لخلق مؤسسات فوقية تتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني الدولي مثل حلف شمال الأطلنطي. ويقتضي ذلك المقاربة التحليلية بتحديد إلى أي مدى أدى الواقع الإفريقي بتعقيداته إلى التدرج في عملية الاتحاد، والتوافق بين البعدين الرسمي وغير الرسمي من جهة والإقليمي والدولي من جهة أخرى.

وتنبع من تلك الإشكالية عدة تساؤلات بحثية، تهدف الدراسة إلى الإجابة عليها:

١- ما مدى قدرة الاتحاد على الاستمرار وتحقيق أهدافه في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإقليمية والدولية المعاصرة؟

٢- ما هي الدروس المستفادة من تجربة منظمة الوحدة الإفريقية؟

٣- ما السياسات والجهود والإجراءات الضرورية لتكامل التكتلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القارة مع الاتحاد الإفريقي؟

٤- ما هي الدروس المستفادة من تلك التكتلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إفريقيا وخبرة عملها؟

٥- ما الإصلاحات الهيكلية والإدارية والفنية الضرورية لزيادة فعالية الاتحاد الأفريقيالإفريقي؟

٦- ما مدى تناغم آليات عمل مؤسسات الاتحاد كي يعمل كمنظومة واحدة، ومدى ملائمة تلك الآليات مع أهداف الاتحاد؟

وتتكون الدراسة من خمسة مباحث وخاتمة. يعرض المبحث الأول للخلفية التاريخية لمفاهيم الوحدة الإفريقية، ويلقى الضوء على المراحل التي مرت بها مسيرة الوحدة.

ويستعرض المبحث الثاني، الذي يمثل العمود الفقري للدراسة، مبادئ وأهداف الاتحاد الإفريقي وهيكله التنظيمي وأجهزته الفنية والإدارية وآليات اتخاذ القرار به. ويتناول المبحث الثالث أنشطة الاتحاد الإفريقي وإنجازاته بمناقشة برنامج "النيباد" من حيث مجالات عمله وأنشطته والرؤية المستقبلية له داخل الاتحاد، وكذلك القناة التليفزيونية الإفريقية "إفرا فيزيون". ويناقش المبحث الرابع دور المنظمات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نطاق القارة وتكاملها مع الاتحاد الإفريقي. ويناقش المبحث الخامس التحديات التي تواجه الاتحاد ومدى قدرته على التغلب عليها.

١- المبحث الأول: خلفية تاريخية

ومن هذا المنطلق التحليلي يمكن مناقشة المراحل التي مرت بها مراحل التقارب الإفريقي وهي: مرحلة التقارب العرقي الإفريقي، ومرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية الحرب الباردة، ومرحلة القطبية الأحادية وظهور بوادر العولمة.

١-١- المرحلة الأولى: التقارب العرقي الإفريقي

ظهرت البوادر الأولى لفكرة التقارب العرقي الإفريقي، كصورة بدائية للفكر الوحدوي المبنى على التضامن بين الأفارقة، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكانت أولى بوادر هذا الغيث هي مؤتمر لندن الذي عقدته جمعية الوحدة الإفريقية عام ١٩٠٠ لتأصيل فكرة الجامعة الإفريقية لتجمع الأفارقة والمطالبة بحقوقهم. وتلي ذلك المؤتمر العديد من المؤتمرات منها التي عقدت في المدن التالية: باريس عام ١٩١٩، وبروكسل عام ١٩٢١، ولشبونه ولندن عام ١٩٢٣، ونيويورك عام ١٩٢٧، ومانشستر عام ١٩٤٥. وتركز محتوى ما بحثته هذه المؤتمرات على محاولات التجمع من أجل الصالح الإفريقي وضد الاستعمار والتفرقة العنصرية.(١)

ولا يمكن البناء التحليلي للتوجهات الوحدوية على تلك الفكرة البدائية بمعزل عن عوامل التقارب الأخرى، مثل التقارب في الأيديولوجيات السياسية والنظم الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي. ويعتبر تناول هذه المرحلة جزءا من التناول التاريخي لوقائع استثارت الفكر الوحدوي الذي سيتبلور في المرحلتين التاليتين.

١-٢- المرحلة الثانية: ما بعد الاستقلال وتداعيات الحرب الباردة

بدأت مظاهر المرحلة الثانية في التبلور بالتوازي مع نجاح حركات التحرر الإفريقية في أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت بدعوة من نكروما زعيم غانا في مؤتمر قمة إفريقي في أكرا في عام ١٩٥٨ إلى إنشاء "الولايات المتحدة الإفريقية". (٢)

وتجددت الدعوة في قمة "سرت" في عام ١٩٩٩، أي بعد ما يربو عن أربعين عاما، ولكن القادة الأفارقة اتفقوا على استبعاد هذه الصيغة الاتحادية الطموحة واستبدلوها بحل وسط بين منظمة الوحدة الإفريقية والولايات المتحدة الإفريقية.(٣) فالدعوة إلى الوحدة الفورية، لم يساندها إلا أقلية راديكالية، ولم تلق استجابة وتحمسا من الأغلبية التي كانت تؤمن بالوحدة التدريجية، وأدى ذلك إلى انتقاد نكروما لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ونعته بأنه ميثاق للنوايا أكثر منه ميثاق للعمل الإيجابي. وظهر فريق ثالث من قادة الدول الإفريقية يؤمن بمفهوم "الزونجة" "Negritude" وعلى رأسهم سنجور وموبوتو وينادى باستبعاد الدول العربية مستندا على وجود الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تضم جميع الشعوب العربية.

ونجحت الدول الإفريقية في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣ من خلال المؤتمر التأسيسي للمنظمة في "أديس أبابا" والذي نجح في التوفيق بين التوجهات المتعارضة للقادة الأفارقة، والتي عبروا عنها بالمشرعات السياسية التالية:

١- المشروع المصري الذي يتلخص في إقامة جامعة إفريقية على غرار الجامعة العربية باعتماد الرئيس عبد الناصر على المدخل البرجماتى المتدرج، حيث كان يري أن هذه هي الصيغة الوحيدة للمحافظة على الإطار القاري.

٢- المشروع الغاني الذي تقدم به الرئيس نكروما، وكان من غلاة المطالبين بالوحدة الفورية، وكان ينص على إنشاء اتحاد فيدرالي بين دول القارة بالقضاء على الفواصل



والتكتلات السياسية والإقليمية وبوضع دستور اتحادي، وحكومة مركزية تضع سياسات إفريقية موحدة، وتنشئ بنكا مركزيا أفريقيا، وتصك عملة أفريقية موحدة.

٣- المشروع الأثيوبي الذي تضمن ضرورة التعاون التدريجي بين الدول الإفريقية في شتى المجالات واحترام السيادة الوطنية للدول الأعضاء وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

٤- مشروع مالاجاش والذي نادى بإقامة منظمة قارية مرنة تبتعد عن التوجهات الفيدرالية والكونفدرالية وتضم كل الدول الإفريقية بصرف النظر عن الأيديولوجية السياسية التي تؤمن بها. وقد تبنى المؤتمر التأسيسي هذا المشروع كأساس لقيام منظمة الوحدة الإفريقية حيث أنه يتضمن صيغة توافقية مقبولة بين المشروعات الثلاثة الأخرى. (٤)

وكنتيجة للتطلعات السياسية الطموحة، والتي أطلق عليها بعض المحللين "ظاهرة الرومانسية السياسية"، لدول القارة ظهرت على السطح ظاهرة التنامي الكبير لمنظمات فرعية حكومية إفريقية في تلك المرحلة حيث زادت في عددها من تسعة وعشرين في عام ١٩٦٩ إلى تسعة وأربعون في عام ١٩٨٠. (٥) ومن الجدير بالإشارة في السياق السابق، أن معظم تلك المنظمات كانت ذات توجهات اقتصادية واجتماعية، مما نستنتج منه أن الدول الإفريقية أظهرت حساسية للمسائل السياسية والأمنية لكونها دولا حديثة الاستقلال وكذلك ارتباطها الوثيق بالدول الاستعمارية السابقة لضمان أمنها الوطني. ومع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت الدول العربية تحتل الصدارة في مسيرة الاتحاد الإفريقي وذلك لأن أربعا من أكبر ست دول مساهمة في موازنة الاتحاد هي دول عربية، بالإضافة إلى الدور السياسي والتمويلي المحوري الذي لعبته ليبيا في إنشاء الاتحاد. (٦)

ومن السرد التحليلي للأحداث والتوجهات السياسية للمرحلة الثانية، يمكن الخروج بتصور عن الوضع السياسي على مستوى الزعامات الإفريقية الذي تميز بوجود صراع بين أقلية منهم يؤمنون بالوحدة الإفريقية، تجسيدا لثورة وفورة التوقعات نتيجة الاستقلال السياسي، وأغلبية منهم كانوا لا يزلونا يؤمنون بعدم قدرة الأفارقة على التوحد السياسي لترسخ مفهوم التفوق الغربي في أذهانهم (النظرة الدونية للذات) وانقيادهم إلى القوى الاستعمارية السابقة والتي كانوا يطلقون عليها مصطلح "الدول الأم". وقد تم حسم هذا الصراع بالأسلوب التوافقي الذي كرس حلا وسطا بوضع ميثاق لمنظمة تعلي لفظ "الوحدة"، ولكنه يحمل في طياته مفاهيم تقتصر على "التعاون" و"التنسيق". ولا يخفى على القارئ أن تلك القيادة الإفريقية أغفلت دور الشعوب الإفريقية في المشاركة في صنع السياسة الوحدوية، حتى بصورة غير مباشرة، لوجود عوامل عديدة تثبط تلك المشاركة منها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المواتية مثل تفشي المجاعات والأوبئة والجهل وضعف الوعي السياسي وغلبة مظاهر الأنظمة السلطوية في القارة.

١-٣- المرحلة الثالثة: القطبية الأحادية

تبلورت مرحلة القطبية الأحادية منذ منتصف العقد الثامن وحتى كتابة هذه السطور حيث مرت منظمة الوحدة الإفريقية بأحلك فتراتها من حيث تدهور فعاليتها، والتدهور الخارجي السافر في شئونها الداخلية، وأخيرا استفحال النزاعات العسكرية والكوارث الإنسانية في دول القارة. وغير خاف على المحللين السياسيين الترابط والتفاعل المباشر بين العوامل السابق ذكرها مما أدى إلى تصاعد الأصوات من داخل القارة إلى الحاجة إلى تغيير جذري في التوجهات الاستراتيجية، خاصة مع تصاعد التوجهات التكاملية الإقليمية وفكر العولمة بنهاية تلك الحقبة. وركز بعض المحللين على التحول في الاستراتيجيات القومية للدول الإفريقية مع انتهاء الحرب الباردة بتجاهل الطابع الأيديولوجي للقضايا السياسية، وغلبة الطابع القومي أو الديني. (٧)

ومن مظاهر التأثير الأمريكي المتزايد في هذه الحقبة هو تقسيم الولايات المتحدة للقارة إلى ثلاث دوائر، طبقا لمصالحها الخاصة في القارة. الدائرة الأولى في شمال إفريقيا وتكون القوة الكبرى فيها مصر. الدائرة الثانية وتشمل مناطق شرق ووسط وجنوب إفريقيا والقوة الكبرى فيها جنوب إفريقيا. الدائرة الثالثة هي منطقة غرب إفريقيا

ونيجيريا القوة هي القوة الكبرى المؤثرة بها. (٨)

وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين كان ظهور الاتحاد الأوروبي ومنظمة "الأسيان" في آسيا ومنظمة "نافتا" في أمريكا الشمالية حافزا قويا للقارة السمراء الممزقة للتوحد والتعامل بفعالية ورشد مع الواقع السياسي الدولي. وساهم في هذا التحول أيضا ضعف منظمة الوحدة الإفريقية في مرحلتي ما بعد الاستقلال والحرب الباردة.

أسباب ضعف فعالية منظمة الوحدة الإفريقية:

تضافرت الظروف الدولية والإقليمية والوطنية وميثاق المنظمة بصورة منفردة وتفاعلية في إضعاف قدرة منظمة الوحدة الإفريقية على تحقيق أهدافها وتفعيل مؤسساتها. ويمكن إرجاع ضعف الإنجاز على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية للأسباب التالية:

أولا: انقسام إفريقيا أيديولوجيا، الأمر الذي يرجع إلى ظروف الحرب الباردة، التي دفعت القارة إلى التفتت في تكتلات إقليمية مثل عضوية دول شمال إفريقيا في جامعة الدول العربية، ودول المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والمجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، جماعة التنمية للجنوب الإفريقي "سادك"، والاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى "إيكاس"، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "كوميسا" ، وقبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية عرفت إفريقيا ثلاث مجموعات: البرازافيل، والدار البيضاء، ومنروفيا. (٩)

وأدى ذلك التعدد غير الرشيد أو المنضبط للوحدة الإفريقية إلى تفتت الصف الإفريقي لتباين المصالح الاقتصادية والسياسية وتنافسها وصعوبة التنسيق بين الشبكة المتشعبة لمصالحها وأنشطتها. بالإضافة إلى أنه كلما ازداد عدد المنظمات التي تشترك فيها دوله معينة، كلما قلت درجة التزامها تجاه تلك المنظمات، وهو ما حدث في القارة الإفريقية وتفادته الدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (١٠) ومن المنظور السياسي/الاقتصادي للتنمية انقسمت إفريقيا إلى فريقين: الأول يرى أن البيئة الديمقراطية تؤدى إلى السلام وبالتالي إلى التنمية في جميع المجالات، والثاني يؤكد على أن السلام الاجتماعي الذي تحققه النظم الشمولية المركزية يؤدى بالضرورة إلى التنمية السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية والاجتماعية. (١١) وحتى دول عدم الانحياز لم تكن بمعزل عن تبنى سياسات أو مواقف يمكن تصنيفها كتأييد لهذا الطرف أو ذاك. (١٢) وقد أدى هذا الانقسام الأيديولوجي إلى التباين الكبير بين النظم الاقتصادية مما جعل الوحدة والتنسيق بينها عملية محفوفة بالمصاعب.

وقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية، ممثلة في الجماعة الاقتصادية الإفريقية، بتوقيع بروتوكول في فبراير ١٩٩٨ مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتفعيل التعاون والتنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الأفقي، من جانب، وكذلك التنسيق الرأسي بين هذه الجماعات والجماعة الاقتصادية، من جانب آخر. ولكن لم يكتب لها النجاح في تنفيذ بنود البروتوكول. ويعتبر التنسيق بين تلك الكيانات الاقتصادية والسياسية وتحويل التجارة المحتملة إلى تجارة فعلية هي أحد أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي. ومن المقترحات التي طرحت في هذا الإطار: ترشيد التجمعات الاقتصادية القائمة بتقليص عددها عن طريق الدمج، وإعادة هيكلة تلك التجمعات وظيفيا لزيادة قدرتها على التنسيق أفقيا وتفادى التنافس فيما بينها. (١٣)

ثانيا: عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية في مؤسسات المنظمة أو أنشطتها مما أدى إلى جعلها منبرا سياسيا للزعماء الأفارقة يتم فيه التشاور وميدانا لإطلاق التصريحات السياسية الرنانة. وأدى الانفصال بين الأنظمة الحاكمة والشعوب الإفريقية إلى عدم وجود الدعم الشعبي الضروري لضمان الاستمرارية لهذا الكيان الإقليمي. بالإضافة إلى ما سبق، لا يمكن إغفال الدور السلبي الذي يلعبه ضعف الوعي السياسي للشعوب الأفريقية. ويجدر الإشارة في هذا السياق التفرقة بين أصوات الوحدة الإفريقية التي نادى بها زعماء إفريقيا وبين الأصوات التي نادت بالوحدة الأوروبية التي صدرت أساسا من الشعوب الأوروبية التي تتمتع بوعي سياسي أكبر من الذي تتمتع بها الشعوب الإفريقية.

ثالثا: يرى بعض المحللين أن التجربة الوحدوية ركزت



بشكل مغال على الجانب السياسي، ولم تعكس القدر المناسب من التدرج في تطبيق الوحدة الاقتصادية لوجود فروق جوهرية بين دول القارة في المساحة والعوامل الديموجرافية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المتعارف علية أن التنسيق والموائمة بأسلوب متدرج بين سياسات الدول الأعضاء يجب أن يسبق تفعيل الوحدة السياسية بين تلك الدول، وهو ما لم يحدث في حالة الاتحاد الإفريقي.(١٤)

رابعا: ركزت المنظمة في العقود الأولى من إنشائها على مسانده الحركات الاستقلالية للدول الإفريقية، ومن أهم إنجازاتها إنشاء لجنة تحرير أفريقيا بدولة تنزانيا التي أوكل إليها تنسيق المساعدات المادية والعسكرية للحركات التحريرية. وكنتيجة لما سبق، تم إهمال أحد أهم أهداف المنظمة ألا وهى التكامل والتنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء مما أدى إلي تدنى التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى ٥% من إجمالي حجم التجارة في إفريقيا. (١٥)

خامسا: أثر الانشقاق العربي والانشقاق الإفريقي سلبا على مسيرة التعاون العربي الإفريقي. وأدت اتفاقيات كامب ديفيد إلى انشقاق عربي، انتقل هذا الخلاف إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تستجب إلى محاولات دول شمال إفريقيا لتعليق عضوية مصر في المنظمة. (١٦)

أما الانشقاق الإفريقي فيرجع إلى عام ١٩٨٢، حيث فجر انضمام الجمهورية الصحراوية إلى المنظمة انقسام دول القارة بين مؤيد ومعارض. (١٧)

سادسا: عانت دول إفريقيا في العقد الأخير من القرن العشرين من تداعيات القطبية الأحادية، حيث تراجعت مكانتها التي كانت تتمتع بها إبان الحرب الباردة في الساحة السياسية الدولية. ونتج عن ذلك تراجع الاهتمام الدولي بها وانخفض حجم المساعدات الدولية لها والاستثمارات المباشرة، في حين تدفقت المساعدات الدولية على دول الكتلة الشرقية سابقا والتي أصبحت نجوما على الساحة الدولية. وانعكس هذا الوضع بصورة سلبية على فعالية المنظمة لعدم قدرة آلياتها ومنظماتها السياسية، التي اتسمت بالجمود، على التعامل بحرفية وفعالية مع تلك المتغيرات الدولية والتفاعل معها. (١٨)

سابعا: عجز المنظمة عن معالجة الصراعات البينية والسيطرة الأمنية مما أدى إلى كوارث إنسانية مثل الحروب الأهلية والتطهير العرقي والنزوح الجماعي وانهيار النظم السياسية في دول مثل الصومال. أدت تلك الكوارث في عام واحد وهو ١٩٩٨ إلى وفاة ما يقرب من ٦،٥ مليون نسمة ونزوح داخلي بلغ ١،٩ مليون نسمة، بينما بلغ النزوح الخارجي ٦،٨ مليون نسمة. (١٩)

ثامنا: أدت التدخلات السياسية والعسكرية والاستغلال الاقتصادي من قبل الدول الاستعمارية السابقة والشركات المتعددة الجنسيات إلى إضعاف دور المنظمة على الساحة الإفريقية. فعلى سبيل المثال يفوق الدور الفرنسي في ساحل العاج والبلجيكي في الكونغو الديمقراطية بمراحل الدور الذي كانت تلعبه المنظمة من حيث دورها السياسي أو القدرة العسكرية على احتواء الصراعات والحروب الأهلية. وكان من نتائج ذلك تهميش القارة واستغلالها من قبل قوى وأطراف أجنبية فاعلة.

تاسعا: عدم اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية بتطبيق المدخل المؤسسي الذي يرتكز على المفاهيم التالية:

أ- اتساق العوامل الداخلية من استراتيجيات للأمن والسلام ومراعاة حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ الديمقراطية للكيان السياسي الوطني مع قوى العولمة.

ب- أهمية دور العوامل السياسية وبناء المجتمع المدني والاستقرار الوطني لنجاح التكتلات الإقليمية.

ج- التوجه الإقليمي هو بوصفه جزءا من متطلبات النظام العالمي الجديد. (٢٠)

ويجب ألا نغفل في هذا السياق بعض النجاحات التي حققتها منظمة الوحدة الإفريقية في مجالات مساعدة حركات التحرر الوطني ومحاربة نظام التفرقة العنصرية. قد قامت بدور محوري في تحرر عدد من الدول الأفريقية وقيادة الضغط السياسي ضد نظام التفرقة العنصرية على مستوى القارة، حتى قبل إنشاء المنظمة، في جنوب القارة (روديسيا وأنجولا وناميبيا وجنوب إفريقيا)، وشرقها (الصومال وكينيا والسودان)، وشمالها (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر)، ومغربها (الكاميرون). بالإضافة إلى ما سبق، لعبت المنظمة

دورا فاعلا في فض منازعات الحدود الإفريقية في إطار منظمة الوحدة في أربعة نزاعات الحدودية: النزاع الجزائري المغربي، والصومالي الأثيوبي، التشادي الليبي، والسنغالي الموريتاني. وأخيرا ساهمت في إخماد الحركات الانفصالية التالية: إقليم "كاتنجا" عن الكونغو، وإقليم بيافرا عن نيجيريا، ومشكلة الصحراء المغربية، والحرب الأهلية الصومالية. (٢١) وتميزت مرحلة العولمة بتبلور ظاهرة الانفتاح غير المقيد ونمو القوى الإقليمية. وقد مثلت التجارب الناجحة للمنظمات الإقليمية أمثلة تحتذي للقارة السمراء دفعت قادتها دفعا إلى الإجماع على أن المستقبل للاتحاد مما أدى إلى التغلب على الشكوك التي كانت تنتابهم في جدوى عملية الاتحاد. (٢٢)

ويعتبر بعض الكتاب أن لفظ "العولمة" هو مجرد مصطلح جديد لظواهر قديمة تبلورت في القرنين الماضيين وهي الاستعمار والإمبريالية والثورة الصناعية. وأن اللاعبين الرئيسين في "العولمة الجديدة" هم منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ضمن مخطط "عولمي" يعتبر مرحلة جديدة للتوسع الرأسمالي لكي يزيد الغني غنى والفقير فقرا. لذا، تبلورت رغبة القارة في الحصول على معاملة وحصة عادلة في الساحة العالمية وعدم تهميش القارة. وكان التحدي الأكبر في بدايات هذه المرحلة هو تباين الهويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في القارة، مما يستلزم معه إعادة صياغتها في هوية واحدة هي الهوية الإفريقية توطئة لتكاملها في الإطار العالمي. (٢٣) وحاولت إفريقيا الاحتذاء بالنموذج الأوروبي الناجح في الاتحاد رغم تباين المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الحالتين. وقد قدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية تقريرا إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا في يوليو من عام ٢٠٠١ كجزء من ترتيبات إنشاء الاتحاد الإفريقي. وأورد التقرير أن الهدف من إحلال الاتحاد محل المنظمة هو تأسيس مؤسسة ذات حيوية وإبداع تستطيع أن تستجيب لاثنين من تحديات الساعة وهما العولمة والعرقية، بدخول إفريقيا مرحلة جديدة بمنظمة جديدة أكثر شمولا وأشد تصميما على مواجهة التحديات ومواكبة الآمال والطموحات. (٢٤)

ومن المظاهر الإيجابية التي يمكن رصدها في المرحلة المعاصرة التي تمر بها القارة:

١- إدراك القادة والشعوب أن المخرج الوحيد للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هو التضامن والتوحد.

٢- استفادة مؤسسي الاتحاد الإفريقي من التجارب الإقليمية الوحدوية الأخرى بدون حساسيات أو نظرة دونية للذاتية.

٣- الدور المتنامي للشعوب الإفريقية في المشاركة في صنع القرارات السياسية كاستجابة للمد الديمقراطي في الساحة الدولية، وإن كان معدل هذا المد أبطأ في إفريقيا عنه في باقي مناطق العالم الأخرى. بالإضافة إلى أن الاعتراف الدولي بأن النموذج الغربي للديموقراطية، والذي يعتمد على التعددية السياسية والنظم التمثيلية والانتخابات، قد لا يتناسب مع الواقع الاجتماعي والسياسي الإفريقي، وهو ما تم الاتفاق علية في القمة الإفريقية الأمريكية في مايو ١٩٩٨ التي خلصت إلى أنه ليس هناك طريق واحد للديمقراطية، ويمكن إقامتها حتى بدون أحزاب سياسية. ومن معالم النموذج الديمقراطي المهجن المناسب لإفريقيا: إقامة دولة قوية تسيطر على المجموعات القبلية والعرقية لوضع وتنفيذ البرامج الوطنية للتنمية، ودعم سلطات ومؤسسات المجتمع المدني غير العرقية أو القبلية، وقبول وجود حاكم قوى، ولكن يتسم بسياسة قومية، منتم إلى أحد أعراق المجتمع، والعمل على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية، وتشجيع الممارسات والمؤسسات الديمقراطية التقليدية مثل مجالس الحكماء. (٢٥)

٤- غلبة البعد المؤسسي وتفعيل الاتفاقيات البينية كنتيجة مباشرة لوجود قانون مؤسسي للاتحاد، والالتزام المنضبط في معظم الأحوال، من جانب الدول الأعضاء. وأخيرا اختيار شخصية ديناميكية وذات وزن سياسي كبير لقيادة الاتحاد وهو ألفا عمر كونارى الرئيس السابق لدولة مالي.

٥- القناعة الدولية، على مستوى المنظمات الدولية والكيانات السياسية الوطنية، بمساندة الاتحاد الإفريقي سياسيا واقتصاديا. وتجلى ذلك في المساعدات الاقتصادية والعسكرية والدور السياسي الذي تعززه منظمات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مثل الولايات المتحدة.

٢- المبحث الثاني: إنشاء الاتحاد الإفريقي

وتبلورت فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في مدينة "سرت" بليبيا في سبتمبر ١٩٩٩. وتوجت المرحلة الرابعة بإعلان دخول الاتفاق التأسيسي له حيز التنفيذ في مدينة "ديربن" في دولة جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢، وهو الكيان الاتحادي الذي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية. ومعنى ذلك أن الاتحاد الإفريقي أنشئ لكي يكمل ويطور، ولا ينقض، ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الإفريقية، حيث نص إعلان "سرت" على إنشاؤه طبقا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام نظامه الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في "أبوجا" المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية. ومما يؤكد المفهوم السابق أن الاتحاد يرث الكثير من آليات ونصوص منظمة الوحدة الإفريقية. (٢٦)

٢-١- الفروق بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي

يعتبر الاتحاد الإفريقي بشكل عام تطورا في الإطار المفاهيمي والمدخل البنائي والوظيفي للمنظمة. فيعتبر الاتحاد تطورا ينقل القارة من مفهوم التكامل الاقتصادي إلى مفهوم الوحدة السياسية وذلك ببناء منظمة فوق وطنية. ويحتاج هذا التطور النوعي تغييرات جذرية وشكلية في رؤية ورسالة وأهداف ومؤسسات وأنشطة وبرامج عمل منظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما توضحه مقولة ألفا عمر كونارى، السكرتير العام للاتحاد الإفريقي: "الاتحاد الإفريقي ليس منظمة الوحدة الإفريقية". (٢٧)

ويوضح العرض التالي الاختلافات بين المنظمة والاتحاد الإفريقي.

١- تصنف المنظمة على أنها أداة للتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء، بينما يصنف الاتحاد، نظريا، على أنة منظمة فوق وطنية لها مؤسسات وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وتمشيا مع كون الاتحاد الإفريقي منظمة فوق وطنية، نظريا على أقل تقدير، فإنه أرسي في نظامه التأسيسي مبدأ جديدا وهو حق الاتحاد في التدخل لدى الدول الأعضاء في حالات محددة.

٢- أدخل الاتحاد الإفريقي في قانونه التأسيسي مبادئ لم ترد في ميثاق المنظمة لتتمشى مع الواقع الدولي المعاصر وتوجهات العولمة مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وحق التدخل في حالات محددة بناء على طلب من الدول الأعضاء لإعادة السلام والأمن. (٢٨) بالإضافة إلى أن التركيز على فكرة السيادة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، لم يرد له نظير في القانون التأسيسي للاتحاد، ربما لإعادة تعريف مفهوم السيادة في ظل معطيات العولمة، والتنسيق بين مفهومي "السيادة الوطنية" و"السيادة القارية". (٢٩)

٣- لم يتضمن القانون التأسيسي للاتحاد مبادئ ذكرت في ميثاق المنظمة لتغير المعطيات السياسية في الساحة الإفريقية ومن أمثلة تلك المبادئ "تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل" وكذلك "التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الإفريقية، التي لم تستقل بعد". (٣٠)

٤-استحدث الاتحاد الإفريقي أجهزة جديدة لتكون قادرة على النهوض برسالته وأهدافه الطموحة، ومن المخطط أن يطور أجهزته لاحقا لتصل إلى ٢٧ جهازا بمحاكاة الاتحاد الأوروبي، بينما اقتصرت أجهزة المنظمة على أربعة فقط. (٣١)

٥- أقر الاتحاد في المواد السابعة والعاشرة من قانونه التأسيسي اتخاذ قرارات مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي بالإجماع، وهى قاعدة استحدثت لضمان التكاتف بين قادة الدول الأعضاء وتذويب الخلافات فيما بينهم؛ وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الاتحاد.

٦- أفرد الاتحاد مواد كاملة من قانونه التأسيسي، المواد التاسعة والثالثة عشرة، لتوصيف سلطات ومهام مؤتمر الاتحاد ومجلسه التنفيذي، وكانت أوسع وأشمل من



المفهوم المبتسر للوظائف المحدودة لمؤتمر القمة المذكور ومجلس الوزراء في المواد الثامنة والثالثة عشرة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

٧- تم تغيير مسميات ووظائف بعض مؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية. على سبيل المثال تم تغيير مسمى مجلس الوزراء في المنظمة ليصبح المجلس التنفيذي في الاتحاد. والسبب في التغيير في المسميات التنظيمية هو مسايره التغير في طبيعة عمل تلك المؤسسات وتمكينه من تنفيذ المهام الموسعة الموكلة لها.

٨- تم نقل بعض السلطات التي كانت موكلة لمجلس الوزراء في المنظمة إلى المؤتمر في الاتحاد مثل اعتماد ميزانية الاتحاد. ويعتقد الباحث أن الغرض من وراء هذا التغيير هو إدراك القادة لحيوية التمويل في إنجاز أنشطة الاتحاد والاستفادة من الخبرة السابقة، غير الإيجابية، في اعتبار الموازنة والتمويل كعمليات إجرائية تفوض إلى المستوى السياسي الأدنى.

٩- أقر القانون التأسيسي للاتحاد قاعدة أن اللجان الفنية المتخصصة تكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي وليس أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كما كان في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. ويعتبر ذلك تصحيحا لأوضاع إدارية غير رشيدة، حيث أن الموضوعات الفنية والمتخصصة يجب ألا تعرض أمام قادة الدول بل أمام المجلس التنفيذي الذي يضم خبرات تنفيذية متخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية.

١٠- عزز الاتحاد مفهوم البرجماتية في قانونه التأسيسي بتجاهله المادة الثالثة والعشرين من ميثاق المنظمة الذي تنص على: "تمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء، طبقا لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة، بشرط ألا يتجاوز نصيب أي دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة". ويعتقد الباحث أن البيئة السياسية التي واكبت إنشاء الاتحاد، والدور الليبي المحوري في إنشائه، حتمت الاستفادة من الحماس الكبير من بعض الدول لفكرة الوحدة الكاملة في التعهد بتمويل جل الأنشطة في هذا الإطار في ظل الأزمة التمويلية الخانقة التي كانت تتعرض لها منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الوقت.

١١- تأكيدا لما ذهب إليه الباحث في النقطة السابقة، فقد أضاف القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لغات الدول التي آلت على نفسها بدفع النصيب الأكبر من موازنة الاتحاد الإفريقي كلغات رسمية، بعد أن كانت مقتصرة على الإنجليزية والفرنسية في منظمة الوحدة الإفريقية. تم إضافة اللغة العربية والبرتغالية لتحمل دول عربية مثل ليبيا ومصر تونس والجزائر النصيب الأكبر من موازنة الاتحاد، بالإضافة إلى الثروة البترولية المكتشفة حديثا في الدول المتحدثة بالبرتغالية مثل أنجولا.

١٢- استحدث الاتحاد المادة الثالثة والعشرين التي أفردت آليات ونصوص مفصلة لفرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتخلف عن سداد مساهمتها في ميزانية الاتحاد أو التي لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد. وفلسفة ذلك ترجع في المقام الأول إلى أن المراحل المعاصرة والمستقبلية للاتحاد تستوجب وجود نظام فعال يحتوى على آليات وأدوات محددة لتفعيل المبادئ الطموحة وتنفيذ الأهداف المنصوص عليها، بالإضافة إلى الرغبة الأكيدة في تفادى أخطاء حقبة منظمة الوحدة الإفريقية.

١٣- وضع الاتحاد سياسة دفاعية مشتركة للقارة، ويرجع ذلك إلى تصنيف الاتحاد لاعتبارات الأمن والسلم كأولوية أولى بعد فشل منظمة الوحدة في التعامل مع تلك المشكلة بفاعلية لاعتماد الأخيرة على مداخل إدانة وشجب الصراعات، وفى حال تدخلها تكون في صورة وساطات غير رسمية.

١٤- حصر ميثاق منظمة الوحدة الطرق السلمية لفض المنازعات في أربعة طرق وهى المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم، بينما أضاف واستحدث الاتحاد الإفريقي آليات أكثر فعالية في التعامل مع النزاعات والصراعات بالتركيز على إنشاء محكمة العدل بالإضافة إلى ترك أساليب التسوية الأخرى مفتوحة وفق ما تقرره مؤتمرات القمة.

١٥- أدرك الاتحاد الإفريقي أن الاتحاد القوى ينشأ عن مجموعة من الدول القوية والمتماسكة في بنيانها الداخلة.(٣٢) من هذا المنطلق حاول الاتحاد التركيز على موضوعات الديمقراطية وأزمات المشاركة وتوزيع الموارد والهوية داخل دول الاتحاد لضمان البناء المتماسك للبنة الأولى للاتحاد.

١٦- انفتاح الاتحاد الإفريقي المنضبط على العالم الخارجي، الذي من مظاهره الاستفادة من تجارب المنظمات الإقليمية المناظرة له. ولعل أبرز أمثلة هذا الانفتاح زيارة وفد إفريقي إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ للإطلاع على أسلوب عمل مفوضية الاتحاد الأوروبي، ليس بهدف الاقتباس الحرفي، بل نقل المفاهيم القابلة للتطبيق في البيئة الإفريقية والتي تتمشى مع الاتحاد الوليد. (٣٣)

١٧- إبان عهد منظمة الوحدة الإفريقية، لم يزد عدد الدول التي كانت تؤيد الوحدة السياسية عن ست دول، أما باقي الدول فقد كان سقف التعاون يقف عند التعاون الوظيفي (اقتصادي، اجتماعي، وثقافي). وأختلف الوضع عند قيام الاتحاد الإفريقي، فقد أبدت أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء – ما يزيد عن ثلاثين دولة – إقامة شكل ما من الوحدة السياسية. (٣٤)

يوضح العرض السابق لجوانب التباين بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي أن هناك تباين كبير في المسائل الجوهرية والشكلية بين الكيانين والذي يعكس الاختلاف في رسالة كل منهما ورؤيتهما لدورهما في الساحة الإفريقية، وبالتالي انعكس ذلك على أسلوب التعامل مع القضايا الإقليمية.

ومن أولويات الاتحاد تجنب جوانب النقص التي ظهرت في تجربة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن أبرز تلك الظواهر السلبية ضعف المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وانفصال القواعد الشعبية عن طبقة متخذي القرار على المستويات الوطنية وعلى المستوى الإقليمي للقارة.

٢-٢- المشاركة الشعبية

يحاول الاتحاد الإفريقي محو مقولة أنه أنشئ بإرادة النخب الإفريقية الحاكمة وبمبادرات منها، وليست بإرادة ومبادرات شعوبها مثلما حدث في حالة الاتحاد الأوروبي، مما دفع بعض المراقبين إلى وصفه بأنه "نادي الرؤساء". وبالتالي ينفى الاتحاد وصمه بتميز سياساته بأنها سياسات فوقية تفرض على شعوبها بدون إعطاء فرص للمشاركة الحقيقية في صنع السياسات أو القرارات.

وإدراكا من الاتحاد لأهمية المشاركة الشعبية في فعالياته وإيمانا بحيوية دور المشاركة الشعبية فيها، أشار القانون التأسيسي للاتحاد إلى هذا الموضوع بالنصوص التالية في الديباجة، والمواد ٣ و٤ و١٧ و٢٣ و٣٠ على التوالي:

* "... وبالحاجة إلى بناء شراكه بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا".
* "تعزيز المبادئ والمؤسسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد"
* "مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد".
* "لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية وتكامل القارة اقتصاديا، يتم إنشاء برلمان لعموم إفريقيا".
* "يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد".
* "لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد".

ويرى الباحث أن الإشارات العديدة المباشرة أو غير المباشرة إلى ضرورة المشاركة الشعبية للشعوب الإفريقية في صنع القرار داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي والمنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد تغطى تجاهل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية للمشاركة الشعبية حيث لم يتم الإشارة إليها في أي من مواده أو حتى في ديباجته. ومن الجلي أن واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي أدركوا بصورة لا غموض حولها أن من أسباب ضعف فعالية منظمة الوحدة الإفريقية هو عدم المشاركة الشعبية في فعالياتها ونقص دعم الشعوب الأعضاء لمؤسسات المنظمة، ولذا ركزوا بصورة واضحة على الدور المحوري للمشاركة

الشعبية في مؤسسات الاتحاد وأنشطته.

ويشير د. أحمد يوسف القرعي إلى نقاط جوهرية في السياق السابق على النحو التالي:

أولا: محدودية الأجهزة الخاصة بالمشاركة الشعبية (برلمان عموم إفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) بالإضافة إلى كونها مجرد أجهزة ذات صلاحيات استشارية فقط. وقد تدارك القانون التأسيسي ذلك بإضفاء طابع المرونة بحق مؤتمر الاتحاد بإنشاء المزيد من الأجهزة طبقا للحاجة المستقبلية.

ثانيا: لم يتم تحديد مهام وسلطات وتشكيل وتنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في القانون التأسيسي وذلك لعدم توفر قاعدة بيانات كاملة عن المنظمات الإفريقية غير الحكومية، هذا بخلاف برلمان عموم إفريقيا الذي تم إصدار بروتوكول خاص به مما يسمح بمواكبة الأخير للأجهزة الحكومية منذ بداية نشاط الاتحاد. (٣٥)

٢-٣- الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي:

يتشكل الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي من وحدات تنظيمية يطلق عليها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مصطلح "أجهزة الاتحاد"، وسيتم استعراضها بنفس الترتيب المذكور في المادة الخامسة من القانون التأسيسي.

٢-٣-١- مؤتمر الاتحاد

يعتبر مؤتمر الاتحاد بمثابة السلطة العليا في الاتحاد حيث قررت له المادة التاسعة من القانون التأسيسي للاتحاد سلطات واسعة من وضع السياسات العامة للاتحاد ومراقبة تنفيذها من قبل دول وأجهزة الاتحاد، وإنشاء وتوجيه أجهزة الاتحاد، واتخاذ قرارات انضمام أي دول إلى الاتحاد، واعتماد ميزانية الاتحاد، وتعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم. واختتمت المادة التاسعة بالتأكيد على أن السلطات السابق ذكرها هي سلطات أصيلة بتقرير سلطة المؤتمر بتفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد الأخرى. ومن المظاهر الأخرى للسلطات الواسعة للمؤتمر عدم وضع لائحة داخلية خاصة به، بل أعطيت حرية ومرونة واسعة للمؤتمر في وضع واعتماد اللائحة الداخلية الخاصة به.

نستنتج من القراءة التحليلية الأولية لسلطات ووظائف المؤتمر وجود درجة عالية من المركزية الإدارية للسلطة العليا في الاتحاد. من المؤشرات الجلية لوجود المركزية انفراد المؤتمر باعتماد ميزانية الاتحاد، بعد أن كانت مهمة مجلس الوزراء في منظمة الوحدة الإفريقية. المؤشر الثاني هو انفراد المؤتمر بسلطة تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم، ويعتقد الباحث أن تلك السلطة كان من الأنسب إسنادها إلى المجلس التنفيذي للاتحاد لتباين طبيعتها التنفيذية عن سلطات وضع السياسات والتوجهات الاستراتيجية التي يتميز بها مؤتمر الاتحاد. ويتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم الثلاثة وخمسين. ويجتمع المؤتمر بصفة سنوية في دورة عادية، ويجوز انعقاد دورة استثنائية بناء على طلب دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من ثلثي أعضاء الاتحاد. وتؤكد المادة السادسة من القانون التأسيسي على ديمقراطية اتخاذ القرار في تحديد رئيس المؤتمر، حيث يتم انتخاب رئيس دولة أو حكومة رئيسا للمؤتمر لمدة عام واحد. ويتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع، وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة إجرائية أم لا، يتم ذلك بأغلبية بسيطة.

٢-٣-٢- المجلس التنفيذي

ينظر إلى المجلس التنفيذي كجهاز تنفيذي لتفعيل قرارات المؤتمر ومساعدته في أدائه لمهامه وتنفيذ السياسات العامة للاتحاد، بالإضافة إلى تمهيده لاجتماعات المؤتمر. وتنص المادة الثالثة عشرة من القانون التأسيسي للاتحاد على إعطاء المجلس التنفيذي سلطة التنسيق واتخاذ القرارات التنفيذية في المجالات الفنية المتعلقة في كل مجالات التعاون الإنتاجية والخدمية والتكنولوجية بين الدول الأعضاء. وكما هو الحال في المؤتمر، يضع المجلس لائحته الداخلية ويعتمدها.

ويتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو ممثلين تعينهم حكومات الدول الأعضاء. ويجتمع المجلس بصفة نصف سنوية في دورتين عاديتين، ويجوز عقد دورة استثنائية بناء على طلب أي دولة عضو في الاتحاد وبموافقة ثلثي الدول الأعضاء. ويتكون النصاب



القانوني من أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء للاجتماعات العادية والاستثنائية للمجلس. ويتخذ المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع، وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة إجرائية أم لا، يتم ذلك بأغلبية بسيطة. (٣٦)

٢-٣-٣- برلمان عموم إفريقيا

تم إنشاؤه في مارس عام ٢٠٠٤ بتوقيع ٣٦ دولة على وثيقة إنشائه (نصت وثيقة إنشائه على توقيع ٢٤ دولة على الأقل من أصل ٥٣ دولة أعضاء في الاتحاد). ويتكون البرلمان من ٢٠٥ عضوا من ٤١ دولة صوتت على وثيقة إنشائه، أي أن كل برلماني سيمثل ما يقرب من ثلاثة ملايين إفريقي عندما تصدق كل دول الاتحاد أل ٥٣ ويصبح عدد أعضاء البرلمان ٢٦٥ (وعدد الأعضاء قابل للزيادة المضطردة بازدياد عدد الدول الأعضاء) ومقره الدائم في جنوب أفريقيا. ويحق لكل دولة من الدول الأعضاء ترشيح خمسة من نواب برلمانها الوطني (على أن تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل وأن يمثلوا التيارات السياسية في كل دولة) ليمثلوها في برلمان عموم إفريقيا، أي أن أعضاء البرلمان الإفريقي معينون من دولهم وليسوا منتخبين مباشرة لتمثيل دولهم في البرلمان. ورسالة البرلمان هي تنفيذ أهداف ومبادئ ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي يرسى مبادئ الديموقراطية والمشاركة الشعبية، مما يعطى قوة دافعة لتغيير الواقع السياسي الإفريقي والذي يساهم بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة ككل. وتم الاتفاق على أن تكون للبرلمان سلطات استشارية فقط في السنوات الخمس الأولى لإنشائه، وبعدها يكون له سلطات تشريعية كاملة. وللبرلمان رئيس وأربعة نواب يمثلون المناطق الجغرافية الخمس للاتحاد الإفريقي.

في دراسة عن دور برلمان عموم إفريقيا في تنمية القارة الإفريقية (٣٧) ، ذكرت أن فكرة البرلمان الإفريقي ترجع إلى عام ١٩٩١ حيث وقعت معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية African Economic Community والذي دخل حيز التنفيذ الفعلي في مايو ١٩٩٤. ومغزى وجود أربع لغات رسمية تستخدم في البرلمان (العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية)، وكذلك انتخاب أربعة نواب لرئيس البرلمان هو تكريس مفهوم المساواة بين الشعوب والمناطق الجغرافية الخمس في القارة وعدم تهميش أي منها. ويعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه البرلمان هو خلق صيغ للتوازن والتلاقي للوصول إلى إجماع قانوني بين الدول "الفرانكفونية" (التي تتحدث الفرنسية)، و"الأنجلوفونية" (التي تتحدث الإنجليزية) و"البرتغافونية" (التي تتحدث البرتغالية)، والدول التي تتبع النظم القانونية الإسلامية.

وتنص المادة ١٨ من اتفاقية إنشاء البرلمان على تعاونه الوثيق مع البرلمانات الإقليمية في إفريقيا وكذلك مع البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء. وتوجد ثلاث برلمانات إقليمية في إفريقيا وهي: البرلمان الإقليمي لدول شرق إفريقيا، والبرلمان الإقليمي لدول غرب إفريقيا، والبرلمان الإقليمي لدول جنوب إفريقيا.

وتحمل المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء برلمان عموم إفريقيا الأهداف التالية:

١- تيسير تحقيق أهداف وسياسات منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقي والاتحاد الإفريقي.
٢- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديموقراطية في إفريقيا.
٣- تشجيع مفاهيم الحوكمة الجيدة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء.
٤- تنمية الوعي لدى الشعوب الإفريقية بالأهداف والسياسات الهادفة إلى تكامل القارة في إطار إنشاء الاتحاد الإفريقي.
٥- تعزيز السلم والأمن والاستقرار.
٦- المساهمة في مستقبل مزدهر للشعوب الإفريقية عن طريق الاعتماد على الذات والإصلاح الاقتصادي.
٧- تسهيل التعاون والتنمية في إفريقيا.
٨- تقوية التضامن القاري وخلق مفهوم المصير المشترك بين الشعوب الإفريقية.
٩- تسهيل التعاون بين المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

ومن الوهلة الأولى، تعتبر تلك الأهداف عامة، حيث تصلح من وجهة نظر الباحث لتكون أهداف الاتحاد الإفريقي

ككل، ووضعت بطريقة غير مباشرة وغير وظيفية، أي أنها لكي تنفذ يجب إعادة صياغتها في شكل تكليفات ومهام محددة. وكما ذكر في بداية الدراسة أن الاتحاد الإفريقي يبنى مؤسساته على الاتفاقات القائمة والنظام المؤسسي القائم والمتمثل في منظمة الوحدة الأفريقية، أي أنه جاء لا لكي يهدر الجهد المبذول بل لكي يبنى عليه ويقويه، وهو ما يحسب للاتحاد كبادرة للنضوج السياسي والمؤسسي في إفريقيا.

ويجتمع البرلمان مرتين سنويا،في شهري فبراير ويوليو، على الأقل في دورات انعقاد دورية، على ألا تقل مدة كل دورة انعقاد دورية عن شهر كامل. أما الدورات الاستثنائية فيتطلب عقدها موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، أو أعضاء مجلس وزراء الخارجية، أو مؤتمر الاتحاد.

وتم تشكيل ثلاثة لجان لوضع النظام الأساسي للبرلمان وهي:لجنة الشئون القانونية، ولجنة الموازنة، ولجنة الاعتمادات. وتتشكل كل لجنة من ١٥ عضوا (ثلاثة من كل من منطقة جغرافية). وكلفت لجنة للقواعد بوضع مقترحات لتفعيل دور البرلمان في مجالات حقوق الإنسان وتنمية الديموقراطية والحكم الفعال والشفافية والمساءلة والأمن والسلم والتعاون والتنمية في إفريقيا. ومن الملاحظ أن تلك التكليفات تتمشى مع أهداف الاتحاد الإفريقي وتهدف لعلاج أوجه القصور المزمنة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي تعانى منها القارة الإفريقية.

ويكلف للبرلمان في المرحلة الأولى، الخمس سنوات الأولى، بأداء الوظائف التالية:

١- مناقشة ما يطرح عليه من موضوعات وإبداء الرأي عن طريق تقديم توصيات محددة بمبادرة داخلية منه أو بطلب من (مجلس قادة الدول)، أو من أي مؤسسة لصنع السياسات داخل الاتحاد.

٢- مناقشة موازنة الاتحاد والجماعة الاقتصادية ووضع التوصيات قبل مناقشتها في اجتماع رؤساء الدول.

٣- العمل على التنسيق بين القوانين الوطنية للدول الأعضاء.

٤- وضع توصيات تهدف إلى المساهمة في تحقيق منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية ولفت الانتباه إلى التحديات التي تواجه عملية التكامل، ووضع الاستراتيجيات للتعامل مع تلك التحديات.

٥- دعوة المسؤولين التنفيذيين لحضور جلسات البرلمان وتقديم مستندات ومساعدة البرلمان في أداء وظائفه.

٦- تشجيع التنسيق بين السياسات والبرامج والأنشطة في الدول الأعضاء،

٧- تبنى البرلمان لقواعد خاصة به، وينتخب رئيسه، ويتقدم بمقترح إلى مجلس وزراء الخارجية والقمة الإفريقية بحجم وطبيعة عمل الجهاز الإداري له.

٨- أداء أي وظائف أخرى تساهم في تحقيق أهداف البرلمان المنصوص عليها في المادة الثالثة من بروتوكول برلمان عموم إفريقيا.

٩- دعم برامج وأهداف الاتحاد الإفريقي والجماعة الإفريقية. (٣٨)

وبالقراءة التحليلية للوظائف السابقة، نجد أن رسالة البرلمان في المرحلة الأولى الانتقالية تنحصر في قيام تجمع للبرلمانيين الأفارقة للتباحث ووضع التوصيات المناسبة لتهيئة البيئة المناسبة لقيام البرلمان بكامل صلاحياته التشريعية والرقابية بعد الخمس سنوات الأولى. ولكن يثور تساؤل حيوي ألا وهو: ما تأثير التوصيات التي يصدرها البرلمان على رؤساء الدول، ومدى استجابتهم لها؟ وبمعنى آخر ما الإجراءات التي في نطاق سلطة البرلمان لمساءلة أي رئيس دولة في حال عدم الالتزام بالمعايير الموضوعة؟ ويرى الباحث عدم وجود آلية واضحة المعالم في العلاقة بين برلمان عموم إفريقيا ومتخذي القرار في الدول الأعضاء من ناحية، وبين البرلمان ومؤسسات الاتحاد التنفيذية (المجالس التنفيذية ومؤتمر رؤساء الدول) من ناحية أخري. (٣٩)

ومما يثير العديد من علامات الاستفهام حول مدى فعالية التوصيات في المرحلة الانتقالية أو القرارات في المرحلة الثانية في مواجهة السلطة الواسعة لمؤتمر الاتحاد. ويعتقد الباحث أن الشكوك في فعالية البرلمان تلقى ظلالا من الشك في مصداقيته، بل في مصداقية كيان الاتحاد الأفريقي ككل، حيث أن البدايات الفاشلة أو المهتزة في الغالب تكون بداية

النهاية للمنظمات السياسية الدولية كما حدث في حالة عصبة الأمم. ويوجد نص جيد للغاية في اتفاقية إنشاء البرلمان يضمن له تحقيق الاستمرارية والمرونة، حيث ينص على عقد مؤتمر لمراجعة الاتفاقية بعد خمس سنوات ثم تعاد الكرة كل عشر سنوات. والغرض من تلك المراجعة الدورية للاتفاقية ضمان فعاليتها وتحقيق أهداف البرلمان والأهداف الأسمى للاتحاد الإفريقي. (٤٠)

ومن نقاط الضعف في آليات عمل البرلمان، والتي يجب مراجعتها تمهيدا لتفعيل عمل البرلمان كمؤسسة تشريعية ورقابية فوق قومية، هي عدم قدرته على إلزام أو حتى طلب مثول المسؤولين في المفوضية التابعة للاتحاد أمام نواب البرلمان أو تقديم مستندات إليه. وهذا الموضوع قد يؤكد مقولة أن البرلمان هو مشروع سياسي لإضفاء الشرعية وتقوية عملية التكامل الإفريقي، أكثر منه كأداة جادة لتحقيق التكامل. (٤١)

وتم الاتفاق على طرح التقارير الدورية التي تقدم عن طريق "آلية مراجعة النظراء" للمناقشة في دورات الانعقاد العادية للتعرف على مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الموضوعة مسبقا في هذا الشأن. ويعطى هذا الاتفاق دلالات قاطعة على تطور دور البرلمان نظريا إلى اعتباره منظمة فوق قومية "Supranational organization"، وهو ما يشبه إلى حد بعيد، ما يقوم به البرلمان الأوروبي. وهذا المفهوم يتناقض مع حقيقة أن برلمان عموم إفريقيا، في المرحلة الانتقالية، يعتبر مؤسسة بدائية وغير ناضجة، على أن ينضج بصورة مرحلية.

ويقترح تشكيل هيئة مصغرة، يطلق عليها هيئة الحكماء، تتكون من خمسة أعضاء على أن يرأسها رئيس البرلمان. ومن مهام تلك الهيئة مناقشة التقارير المقدمة من مجلس السلم والأمن عن الصراعات الإفريقية ومدى التقدم في التعامل معها وحلها، وبنهاية المناقشات تقدم هيئة الحكماء التوصيات الضرورية وأسلوب متابعتها. وإذا تحقق ذلك في أرض الواقع، يكون البرلمان قد بدأ بداية قوية في التعامل مع المشكلات المزمنة للقارة تتجاوز بكثير التوقعات التي خرجت بأن الخمس سنوات الأولى من عمر المجلس لن تتجاوز الدور الرمزي والاحتفالي. وهو ما طرح التساؤل التالي: كيف يمكن التنسيق بين مفهوم تقوية دور الدولة واستقلاليتها وسيادتها الداخلية مع مفهوم التكامل الإفريقي والسلطة التشريعية الموحدة؟ ويعتبر هذا تحديا كبيرا للاتحاد الإفريقي يستدعى إعادة تصميم دور الدولة بالنظر إلى علاقاتها بالمنظمات فوق القومية.

وتنادى عديد من الأصوات بتوسيع صلاحيات البرلمان ليشمل الصلاحيات التالية:

أولا: إعطاء البرلمان السلطة على إرسال وفود تقصى الحقائق إلى أي دولة تعانى من انتهاكات لحقوق الإنسان لتحقيق أحد الأهداف التي انشأ البرلمان من أجل تحقيقها.

ثانيا: مصادقة البرلمان الإفريقي على تعيين مفوضي الاتحاد الأحد عشر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن انتخاب المفوضين يتم من قبل رؤساء دول الاتحاد، مما يعنى أن انتخابهم يخضع إلى اعتبارات وتوازنات سياسية في المقام الأول ويقلل من مصداقية المفوضية.

ثالثا: إعطاء البرلمان السلطة على تعيين أو حتى المشاركة في اختيار قضاة محكمة العدل الإفريقية الأحد عشر، وحاليا يتم تعيين قضاة محكمة العدل الإفريقية من قبل مؤتمر الاتحاد. وقد قرر مؤتمر القمة في عام ٢٠٠٤ للاتحاد تكامل محكمة العدل الإفريقية مع المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان. (٤٢)

تشكيل برلمان عموم إفريقيا

أثارت عملية تشكيل البرلمان لغطا واسعا بين الساسة والمراقبين الأفارقة وجدلا في أروقة لجان الخبراء واضعي البروتوكول المنشئ للبرلمان حول النقاط الخلافية التالية:

- عدد الأعضاء من كل دولة عضو في الاتحاد.
- تمثيل المرأة والتيارات السياسية والاجتماعية والعرقية التي تمثل أقليات في الدول الأعضاء.
- أسلوب اختيار ممثلي كل دولة –الانتخاب أم التعيين–.
- الحصانة والامتيازات الممنوحة لأعضاء البرلمان الإفريقي. (٤٣)

ظهرت وجهتا نظر متباينين في موضوع عدد الأعضاء لتمثيل كل دولة حيث نادى عدد من الدول، خاصة الصغرى،

بتطبيق مبدأ المساواة في التمثيل انطلاقا من أن كل دولة تعتبر كيانا قانونيا ذو سيادة، بالإضافة إلى العمل بذلك المبدأ في منظمة الوحدة الإفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة. في المقابل طالبت الدول الكبرى بالتمثيل النسبي لكل دولة بالإضافة إلى وضع حد أدنى وأقصى لتمثيل كل دولة. وتم الاتفاق على أن تمثيل الدول الأعضاء بعدد متساو من الأعضاء في الخمس سنوات الأولى (المرحلة الانتقالية). أما المرحلة الثانية للبرلمان فستتميز بتطبيق قاعدة التمثيل النسبي، كما هو الحال في البرلمان الأوروبي، والذي بمقتضاه يخصص عدد مقاعد لكل دولة عضو في الاتحاد تتناسب طرديا مع عدد سكانها. (٤٤)

تم الاتفاق بين دول الاتحاد الإفريقي على منح أعضاء برلمان عموم إفريقيا جميع الحصانات المقررة في القانون التأسيسي للاتحاد واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تعد المرجعية الرئيسة في هذا المجال. ويمنح أعضاء البرلمان حصانة عن المحاسبة الجنائية والمدنية عما قاله أو فعله داخل أو خارج البرلمان، ولكن في حدود صلاحياته كعضو به. ويتم رفع الحصانة للأسباب وبالطريقة المنصوص عليها في النظام الداخلي للبرلمان.

موازنة وتمويل برلمان عموم إفريقيا

ينص بروتوكول البرلمان على أن تتحمل دولة المقر، وهي جنوب إفريقيا، جميع تكاليف إنشاء وتجهيز وفرش مقر البرلمان، بالإضافة إلى تحمل كافة نفقات الإعاشة والتنقلات وتجهيزات العمل الخاصة برئيس البرلمان. وتم الاتفاق في القمة الإفريقية في يوليو عام ٢٠٠٤ على أن تكون موازنة البرلمان السنوية ما يقرب من ١٠ مليون دولار أمريكي، وطبقا لبروتوكول إنشاء البرلمان، فان موازنته تعتبر جزءا من موازنة الاتحاد. وفى اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد في ديسمبر عام ٢٠٠٤، تم تخصيص مبلغ ٥،٦ مليون دولار أمريكي لموازنة البرلمان في عام ٢٠٠٥ من موازنة المفوضية الإفريقية البالغة ١٥٨ مليون دولار لنفس العام (٦٣ مليون من حصة الأعضاء و٩٥ مليون من المساهمات التطوعية). (٤٥)

أما بالنسبة للامتيازات فقد تم الاتفاق على منح أعضاء البرلمان كافة الامتيازات المالية المخصصة لأعضاء البعثات الدبلوماسية مثل الإعفاء من دفع الضرائب، بالإضافة إلى ذلك يتم دفع مخصصات مالية للبرلمانين على أن تتحمل كل دولة عضو نفقات ممثليها من نفقات السفر والمعيشة والبدلات والتأمين الصحي وأي مصروفات أخرى في الخمس سنوات الأولى من عمر البرلمان.

<u>٢-٣-٤- المفوضية الإفريقية</u>

من المخطط إنشاء المفوضية الإفريقية لتؤدى عمل أمانة (سكرتارية) الاتحاد ،أي للقيام بإدارة الشئون اليومية للاتحاد الإفريقي. ويمكن تلخيص وظائفها على النحو التالي:

١- تمثيل الاتحاد والدفاع عن مصالحه.
٢- تجهيز الدراسات التي ينظر فيها المجلس التنفيذي للاتحاد.
٣- تطوير وتنسيق سياسات الاتحاد مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا.
٤- ضمان توحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه الأحداث الإقليمية والعالمية.
٥- تنمية المرأة وضمان عدم التفرقة بين الجنسين.

ويتكون الهيكل التنظيمي للمفوضية من رئيس ونائب للرئيس وثمانية مفوضين باختصاصات مختلفة، ووحدات خاصة بالإدارة، وبالتعاون العربي الإفريقي، وبالشئون القانونية، وبالتحليل السياسي، وبخدمات البروتوكول. وطبقا للمادة ٣٣ من القانون التأسيسي للاتحاد، يعتبر الأمين العام ومساعدوه هم موظفو المفوضية بصفة مؤقتة حتى يتم إعلان قيام المفوضية رسميا. ويتم الموافقة النهائية على تفصيلات الهيكل التنظيمي والوظائف ولائحة العمل للمفوضية عن طريق مؤتمر الاتحاد. (٤٦)

وتتنوع مجالات عمل واهتمام المفوضية لتشمل ثمانية مفوضات طبقا للتصنيف التالي:

- السلم والأمن في إفريقيا: منع الصراعات وإدارتها ومحاربة الإرهاب.
- الشئون الاقتصادية: التكامل الاقتصادي والشئون المالية والتمويلية وتنمية القطاع الخاص وتنمية الاستثمار وتعبئة الموارد.



- الشئون السياسية: الديمقراطية وحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني واللاجئين والشئون الإنسانية وعودة النازحين والحكم الصالح.
- البنية التحتية والطاقة: مصادر وإنتاج الطاقة والمواصلات والاتصالات والسياحة.
- الشئون الاجتماعية: الصحة والطفولة ومكافحة المخدرات والهجرة والعمل والرياضة.
- الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا: التعليم والعلوم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التجارة والتصنيع: السياسات التجارية والجمارك وسياسات التصنيع.
- الاقتصاد الريفي والزراعة: الاقتصاد الريفي والسياسات الزراعية والثروة الحيوانية وحماية البيئة والمياه والوارد الطبيعية والتصحر. (٤٧)

٢-٣-٥- مجلس السلم والأمن

تم إنشاؤه في فبراير عام ٢٠٠٤ ضمن فعاليات قمة استثنائية لدول الاتحاد الإفريقي ليحل محل آلية منع وإدارة وحل الصراعات المنشأة في عام ١٩٩٣ والتي كانت تتبع منظمة الوحدة الإفريقية المنحلة. ويتخذ المجلس من أديس أبابا، عاصمة أثيوبيا، مقرا له. ويبنى المجلس على مفهوم أن السلم والأمن هما متطلبات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وعلى فلسفة أن حماية حقوق المواطن لا تقل أهمية عن حماية الدولة، لذا تم إنشاء المجلس بناء على إعلان القمة الأفريقية تبنى سياسة أمنية ودفاعية مشتركة بالإضافة إلى مبادئ لحماية حقوق الإنسان. ويتكون من ١٥ عضوا، ومهامه الرئيسة هي منع الصراعات أو التعامل معها، والتدخل في حالات جرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ولا ينظر إلى المجلس رسميا على أنه أداة لحماية حقوق الإنسان، ولكنه يحمل في طياته أهدافا ومبادئ تعزز هذا التوجه. ضمن أهداف المجلس "تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الصالح وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كجزء من الجهود لمنع الصراعات". ومن مبادئه: "احترام سيادة القانون، والحقوق والحريات الأساسية للبشر، وقدسية الحياة البشرية، والقوانين الدولية لحقوق الإنسان". (٤٨)

القوة الإفريقية African Standby Force

من المخطط تكوين القوة الإفريقية بشكل مرحلي لتكون في شكلها الرسمي النهائي بحلول عام ٢٠١٠. ويعتمد المجلس عليها بحيث تكون جاهزة للتدخل عسكريا مع أي أزمة مسلحة في خلال عشرة أيام من تاريخ استدعائها. (٤٩) وستكلف القوة بعدة مهام منها: تنفيذ مهام حفظ السلام، والتدخل العسكري المبرر، وتنفيذ مهام إنسانية، وأخيرا مهام تعمير ما أفسدته الصراعات الداخلية والخارجية.

وترجع فكرة إنشاء قوة إفريقية إلى عام ١٩٩٧، وكان ذلك في إطار مبادرة مشتركة طرحت خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية في "هراري". وطرح في هذا الاجتماع تسمية هذه القوة بـ "القوة الإفريقية للاستجابة السريعة" "The African Crisis Response Force" ولكن لم يكتب لتلك القوة الظهور للنور لتحفظ العديد من الدول الإفريقية على موضوعات: ضوابط ومعايير ونوعية ونطاق التدخل العسكري، وتمويل القوة، وضمانات المساندة والاستمرارية. (٥٠)

وقد وعد الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بمبلغ ٣٠٠ مليون يورو في موازنة القوة لأهميتها في استقرار وتنمية القارة الإفريقية. ومن المشكلات التي تقابل إنشاء تلك القوة عدم توافر التمويل الكافي لإدارة عملياتها نظرا لضعف قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية في موازنة تلك القوة. (٥١)

٢-٣-٦- اللجان الفنية المتخصصة

أفرد القانون التأسيسي للاتحاد المواد من الرابعة عشر وحتى السادسة عشرة لتشكيل وتخصصات وآلية اجتماعات اللجان الفنية التابعة للمجلس التنفيذي. أنشأ المؤتمر اللجان الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد على أن يختص أيضا بإنشاء لجان جديدة أو إعادة هيكلة اللجان الحالية. وتكون تلك اللجان مسئولة أمام المجلس التنفيذي للاتحاد. وتصنف اللجان على النحو التالي:

١- لجنة الاقتصاد الريفي والقضايا الزراعية.

٢- لجنة الشئون المالية والنقدية.



٣- اللجنة المختصة بقضايا التجارة والجمارك والهجرة.
٤- لجنة الصناعة والعوم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.
٥- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.
٦- لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية.
٧- لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

وتتشكل اللجان من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالمجالات التي تقع في نطاق تخصصاتهم. تتعدد وتتنوع وظائف اللجان طبقا للعرض التالي:

- إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي.
- ضمان الإشراف ومتابعة وتقويم تطبيق القرارات التي تتخذها سلطات وأجهزة الاتحاد.
- ضمان التنسيق وموائمة مشاريع وبرامج الاتحاد.
- تقديم التوصيات الفنية إلى المجلس التنفيذي بشأن أحكام القانون التأسيسي للاتحاد.
- تنفيذ أي مهام أخرى تكلف بها اللجان بشأن تنفيذ أحكام القانون التأسيسي للاتحاد.

ونلاحظ من عدد وتخصصات اللجان الفنية أن الرغبة في تقليص عدد اللجان أدى إلى خلل في التركيبة الداخلية لكل لجنة لعدم وجود علاقات مباشرة بين التخصصات المتوفرة بها، مما قد ينعكس سلبا على فعالية الأداء والتنسيق فيما بينهم. (٥٢) ونجد من التحليل الأولي لتشكيل اللجان أنها تتكون من أعلى المستويات التنفيذية المتخصصة في الدول الأعضاء (الوزراء أو كبار المسؤولين في القطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم)، ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في ضمان الالتزام بالتنفيذ. وتعد اللجان الفنية المطبخ الذي تعد فيه المشاريع والبرامج التنفيذية للاتحاد والتنسيق فيما بينهم مما يعطيها أهمية خاصة ويضعها في دائرة اهتمام المحللين.

من نقاط الضعف التي تنظم عمل اللجان الفنية النص على أن تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويعتقد الباحث أن هذا النص يتنافى مع المفهوم المؤسسي لعمل اللجان الفنية كأحد أجهزة الاتحاد الإفريقي التي يجب أن تعمل طبقا لآلية عمل مؤسسية واضحة ومحددة تتسم بالاستمرارية. بالإضافة إلى ما سبق، فإن المهام الموكلة للجان الفنية متعددة ومتشعبة ، وهى بذلك تحتاج إلى تكريس كامل للمهام الموكلة إليها وإلا لن يتثنى لها النجاح في تنفيذها بكفاءة وفعالية. وأخيرا، يعطى هذا النص الانطباع بعدم جدية العمل بتلك اللجان وعدم أهميها مما ينعكس سلبا في عملية المساءلة الإدارية لأنشطة تلك اللجان.

٢-٣-٧- لجنة الممثلين الدائمين

وطبقا للقانون الأساسي للاتحاد، تتكون اللجنة من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء. وتتشكل اللجنة حاليا من سفراء الدول الأعضاء المعتمدين لدى أثيوبيا دولة المقر. وتنحصر مسئولية اللجنة في تحضير أعمال المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، وتعمل اللجنة بناء على تعليمات المجلس. ويجوز للجنة تشكيل لجان منبثقة أو مجموعات عمل في حال الحاجة لذلك.

٢-٣-٨- مؤسسات قيد الإنشاء:

أولا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

سوف يتم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أن يكون الهيئة الاستشارية للاتحاد في تلك المجالات. وسيحدد مؤتمر الاتحاد مهام المجلس وسلطاته وتشكيلة وتنظيمه. وبشكل عام، يتكون المجلس من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

ثانيا: المؤسسات المالية:

من المخطط إنشاء ثلاثة مؤسسات مالية تابعة للاتحاد الإفريقي ،والتي ستكلف بأداء دور محوري في تمويل خطط التنمية الإفريقية المشتركة، وهي:

أ- البنك المركزي الإفريقي.
ب- صندوق النقد الإفريقي.
ت- بنك الاستثمار الإفريقي.

ثالثا: محكمة العدل الإفريقية

سيتم إنشاء محكمة عدل إفريقية تابعة للاتحاد. يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها. ويعتبر وجود هذا الجهاز القضائي



ضرورة للفصل في النزاعات بين الدول الأعضاء، أو القضايا المتعلقة بتفسير القانون التأسيسي المنشئ للاتحاد (٥٣)

٢-٤- آليات التفاعل بين مؤسسات الاتحاد

تنص آليات العمل بين مؤسسات الاتحاد على الفصل بينها وتعزيز مبدأ التخصص لتفادى تضارب السلطات والمسؤوليات بين الأجهزة والمؤسسات التابعة له. وينص بروتوكول برلمان عموم إفريقيا في المادة الرابعة-١ على عدم نظر محكمة العدل الإفريقية لموضوع تنظره في نفس الوقت مؤسسة أخرى من مؤسسات الاتحاد. وعلى سبيل المثال،سيتم رفض طلب أعضاء برلمان عموم إفريقيا إحالة موضوع يختص بانتهاكات لحقوق الإنسان إلى محكمة العدل الإفريقية إذا كانت مفوضية حقوق الإنسان تنظر هذا الموضوع.

وكبناء مؤسسي، يعتبر المؤتمر هو الجهاز الأعلى في الاتحاد الإفريقي ويضع الاستراتيجيات والسياسات والتوجيهات العامة للاتحاد والأجهزة التابعة له، ويجوز له تفويض أي من سلطاته وصلاحياته إلى الأجهزة الأخرى في الاتحاد. ويحكم علاقة المؤتمر بالدول الأعضاء مبدأ السلطة فوق الوطنية التي يتمتع بها الاتحاد في مواجهة السيادة الوطنية، وإن تم قصرها على ثلاث حالات كما تم العرض لها مسبقا في هذه الدراسة. (٥٤)

ويمكن تشبيه المجلس التنفيذي بمجلس وزراء المؤتمر، حيث أن المجلس يختص بتنفيذ سياسات وقرارات المؤتمر. ويساعد المجلس في أداء أعماله اللجان الفنية المتخصصة، والتي تقوم بعمل الدراسات التي يحتاجها المجلس لتنفيذ برامجه. ولا ينبغي الخلط بين عمل المجلس وعمل المفوضية الإفريقية، حيث أن الأخيرة تعمل كأمانة لتسيير الشئون الإدارية للاتحاد.

أما بالنسبة لعلاقة برلمان عموم إفريقيا بالأجهزة الأخرى في الاتحاد فتعتمد في الأساس على الفترة التي يعمل فيها. ففي المرحلة الأولى الانتقالية، وكما ذكر مسبقا، تكون سلطاته محدودة وقراراته استشارية، أما المرحلة التالية فسيعمل بكامل صلاحياته التشريعية والرقابية الملزمة كجناح وسلطة تشريعية للاتحاد. (٥٥)

ويخلص الباحث من استعراض وظائف ومهام أجهزة الاتحاد وجود تكرار في مجالات العمل والمهام بين اللجان الفنية والمفوضية الإفريقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما قد يعنى تضاربا في المسئوليات والمهام واستنزافا للوقت والموارد المحدودة للاتحاد.

٣- المبحث الثالث: أنشطة الاتحاد الإفريقي

يناقش هذا المبحث معايير دعم الدول لأنشطة المنظمات الإقليمية وتطبيق تلك المعايير على الحالة نطاق البحث، ومن هذا المنطلق يتم مناقشة بعض إنجازات الاتحاد الإفريقي. ويناقش المبحث أيضا أحد أهم أنشطة الاتحاد الإفريقي وهو برنامج "النيباد". وأخيرا يختتم البحث بمناقشة نشاط طموح للاتحاد وهو القناة التليفزيونية الإفريقية.

٣-١- معايير دعم الدول للمنظمات الإقليمية

من المتطلبات الرئيسة لنجاح وفعالية المنظمات الإقليمية والتحديات التي تواجه استمراريتها مدى وجود دعم فاعل من قبل الدول الأعضاء لها ومساندتها لتحقيق أهدافها. والعرض التالي يوضح معايير هذا الدعم بغرض التوصل إلى خلاصة في هذا الشأن.

١- معدل اشتراك رؤساء الدول والحكومات وكبار الوزراء للدول الأعضاء في مؤتمرات المنظمات.
٢- حجم ودرجة تمثيل الوفود المشاركة.
٣- المساندة السياسية للمنظمات من حيث المشاركة الإيجابية في صنع القرار والالتزام بالقرارات والحرص على تنفيذها. (٥٦)
٤- المساندة المالية للمنظمات من حيث الالتزام بدفع حصص الدول من موازنات المنظمة في مواعيدها المقررة.
٥- دعم أنشطة المنظمات داخل حدود كل دولة وحل المشكلات التي تعترض سبيلها، والحرص على استضافة أجهزة وفروع المنظمة في أراضيها.

يعتقد الباحث أن المعايير الأول والثاني والخامس متوفرة في الاتحاد لوجود حماس للمشاركة في لقاءات الاتحاد بوفود رفيعة المستوى بالإضافة إلى الحرص المتناهي على استضافة أجهزة وفروع الاتحاد في أراضيها، والذي تخطى





حد المنافسة إلى مستوى الصراع في قضية استضافة مقر برلمان عموم إفريقيا والذي حسم في صالح جنوب إفريقيا. في المقابل، تشهد الساحة الإفريقية عدم التزام من جانب الدول الأفريقية بسداد التزاماتها المالية تجاه الاتحاد مما أدى إلي وجود عجز خطير في موازنة الاتحاد. وقد يعزى ذلك إلى الأزمات المالية والاقتصادية التي يعاني منها الاتحاد، مما يعني أن عدم الالتزام مرجعة إلى ظروف خارجة عن إرادة الدول الأعضاء. أما عن قضية المشاركة والالتزام بالقرارات المتخذة من قبل أجهزة الاتحاد فتتباين بشكل كبير بين الدول الأعضاء. وقد يكون مرجعه إلى التشكك من البعض في جدوى التزامهم في ظل عدم التزام الآخرين، مما يحتاج إلى وقت للموائمة وبناء مناخ للثقة بين الأعضاء.

٣-٢- إنجازات الاتحاد الإفريقي

ومن المؤشرات الإيجابية في الاتحاد الأفريقي التي ظهرت في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ الاتفاق على العديد من الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات والتصديق عليها من قبل برلمانات الدول الأعضاء على النحو التالي:

* اتفاقية إنشاء هيئة الطاقة الإفريقية تم الاتفاق عليها في لوساكا، زامبيا في يوليو ٢٠٠١، والتصديق عليها في ١١ أغسطس ٢٠٠٥.
* البروتوكول الخاص بمجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد تم الاتفاق علية في ديربان، جنوب إفريقيا في يوليو ٢٠٠٢، وتم التصديق علية في ١ مارس ٢٠٠٥.
* اتفاقية المحميات الطبيعية والموارد الطبيعية المصادقة في ٣ أغسطس ٢٠٠٥ الاتفاق عليها في "مابوتو"، موزمبيق في يوليو ٢٠٠٣.
* بروتوكول ميثاق حقوق الإنسان وحقوق المرأة في إفريقيا المصادقة في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥ والاتفاق في مابوتو، موزمبيق في يوليو ٢٠٠٣.
* بروتوكول محكمة العدل الأفريقية فى ٣ أغسطس ٢٠٠٥، والاتفاق علية في مابوتو، موزمبيق في يوليو ٢٠٠٣.
* اتفاقية الدفاع المشترك وعدم الاعتداء في ٣١ يناير ٢٠٠٥ في أبوجا، نيجيريا
* بروتوكول محاربة الإرهاب في التصديق علية ٤ يوليو ٢٠٠٥، تم الاتفاق علية في أديس أبابا في ٨ يوليو ٢٠٠٤.
* اتفاقية لمحاربة الفساد تم التصديق عليها في ٣ أغسطس ٢٠٠٥ تم الاتفاق عليها في موبوتو، موزمبيق في ١١ يوليو ٢٠٠٣.
* بروتوكول معاهدة إنشاء المجتمع الاقتصادي الإفريقي المرتبط ببرلمان عموم إفريقيا تم الاتفاق علية في سرت، ليبيا في مارس ٢٠٠١، والتصديق عليه في ٧ ديسمبر ٢٠٠٤. (٥٧).

٣-٣- برنامج الشراكة الجديد لتنمية إفريقيا "نيباد"
The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)

تم تبنى هذا البرنامج في يوليو عام ٢٠٠١ ضمن فعاليات الدورة السابعة والثلاثين لقادة الدول أو رؤساء الحكومات الإفريقية المنعقدة في "لوساكا" كأداة لمنظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتمت المصادقة رسميا على إنشاء البرنامج في أكتوبر من نفس العام، ومنذ ٢٠٠٢ انتقلت مهمة هذا البرنامج إلى للاتحاد الإفريقي. (٥٨) وأسست خمسه دول برنامج النيباد وهى مصر وجنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا والسنغال، وتشكل تلك الدول اللجنة المنبثقة عن البرنامج التي تجتمع بصفة شهرية لإدارة البرنامج تنفيذيا. ويعتبر البرنامج نتاج دمج كيانين تنفيذيين كانا يعملان في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هما: برنامج نهضة إفريقيا African Recovery Program (MAP) الذي طرحته جنوب إفريقيا، وخطة "أوميجا" "OMEGA" التي طرحتها السنغال. ويقوم الاتحاد الإفريقي بدراسة الصيغ التنظيمية والقانونية والإدارية لدمج البرنامج داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد، ففي مؤتمر قمة "مابوتو"، عاصمة موزمبيق، المنعقد في يوليو عام ٢٠٠٣ تمت التوصية باتخاذ الإجراءات التنفيذية لإدماج البرنامج داخل الاتحاد الإفريقي. وأول تلك الخطوات كانت بناء الارتباط بين اللجنة المنبثقة من النيباد مع الأجهزة التنفيذية للاتحاد مثل المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين. وكانت الخطوة الثانية موافقة جنوب إفريقيا على إنشاء سكرتارية مؤقتة للنيباد في أراضيها ومنح تلك السكرتارية الوضع القانوني كجهاز تابع للاتحاد لمدة ثلاث

سنوات كفترة انتقالية يتحدد بعدها الشكل التنظيمي النهائي للبرنامج.

ويتميز برنامج "النيباد" بالخصائص التالية:

١- اقترح وصمم أهدافه وأنشطته وآلياته القادة الأفارقة بدون اقتباس من نظم غربية قائمة، رغم شكوك ومخاوف العديد من القادة الأفارقة من تبنى البرنامج للنماذج الغربية للديمقراطية. وتشمل أهدافه: الإسراع في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، ومحو الفقر المنتشر في إفريقيا، وتطبيق مبادئ "الحوكمة الجيدة" "Good Governance"، وحماية حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، وإيقاف عملية تهميش قارة إفريقيا في عملية العولمة.

٢- يشمل البرنامج خطة تنموية شاملة ومتكاملة للتعامل مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة متوازنة عن طريق التكامل الاقتصادي والاجتماعي الأشمل وتحسين وضع إفريقيا التنافسي عالميا.

٣- يعتبر البرنامج بمثابة التزام من القادة الأفارقة أمام الشعوب الإفريقية وأمام المجتمع الدولي بمفاهيم وتحقيق التنمية المستدامة وبالإسراع بتكامل إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

٤- يعتبر البرنامج إطار عمل للشراكة مع بقية مناطق ودول العالم، ودعوة لهم للمشاركة في تنمية القارة تحت مظلة الأجندة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأولويات البرنامج، بالإضافة إلى تقوية المشاركة الإفريقية ودورها في المنظمات الدولية. (٥٩) ويتميز برنامج "النيباد" باتساق آفاقه الاستراتيجية ليشمل المنظور العالمي باعتبار الدول الأخرى شركاء إفريقيا في التنمية حيث يقابل التزام الدول الإفريقية بالإصلاح السياسي والاقتصادي وحماية حقوق الإنسان التزام دولي بزيادة الاستثمار في إفريقيا والمساعدات الاقتصادية وتخفيف عبء الديون. وتعتبر تلك الأهداف المنطلق والمحرك للوصول إلى مؤشرات اقتصادية إيجابية مثل زيادة الاستثمارات الأجنبية ومشاركة أكثر فعالية من قبل القطاع الخاص في الدول الإفريقية.

ويمكن الإشارة إلى أن أكبر مقومات النجاح للبرنامج هو إدراكه أن القضاء على المشكلات الاقتصادية الإفريقية لا تعتمد فقط على السياسات الاقتصادية السليمة بل أيضا بتطبيق برنامج إصلاحي يلتزم بمبادئ الديمقراطية والحكم الصالح وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، وتعتبر تلك المداخل الإنسانية مفاهيم جديدة في مجال العمل الإفريقي تعكس إدراكا والتزاما بمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان. (٦٠)

ويشرف على تنفيذ برنامج النيباد جهاز يطلق علية "اللجنة التنفيذية" ويتكون من عشرين عضوا. وكانت أول خطوات عمل اللجنة على أرض الواقع في اجتماع أبوجا عام ٢٠٠٣ حيث وضعت مذكرة تفاهم لعمل آلية مراجعة النظراء كمبادرة تطوعية من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي كأساس لحوار بناء لضمان التنمية الشاملة لدول القارة، وتطورت مذكرة التفاهم بعد ذلك لتشمل إجراءات ملزمة للدول التي تنتهك مبادئ البرنامج.

٣-٣-١- تمويل برنامج "النيباد"

تعتبر مشكلة تمويل البرامج والمنظمات مشكلة مزمنة ومتكررة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول القارة بالإضافة إلى عدم اقتناع العديد من القيادات بجدوى التعاون الإقليمي لضعف الوعي السياسي والتجارب التاريخية غير المشجعة. وتنقسم مصادر تمويل البرنامج إلى تمويل إفريقي وتمويل دولي.

البعد الأول في التمويل الإفريقي هو التمويل الحكومي، حيث دعا المؤتمر الوزاري للعلوم والتكنولوجيا التابع النيباد في عام ٢٠٠٣ الدول الأفريقية إلى تخصيص نسبة ١% من موازناتها للبحث العلمي وتمويل مراكز الامتياز. وحاول البرنامج اقتباس النموذج التمويلي للأبحاث لمنظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الذي ينص على أن تساهم كل دولة من الدول الأعضاء بما قيمته مليون دولار. البعد الثاني في التمويل الإفريقي هو تمويل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لأنشطة البرنامج. البنوك الإقليمية مثل البنك العربي الأفريقي وبنك التنمية لجنوب إفريقيا يجب أن يحذوا حذو البنوك الإقليمية في القارات الأخرى مثل بنك



الأمريكتين للتنمية Inter-American Development Bank وكذلك بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank (IDB) التي تمول الأبحاث في المناطق التي تعمل بها كجزء من تنمية المجتمع الذي تعمل به. (٦١)

البعد الثاني للتمويل هو التمويل الدولي الذي يعتمد على تمويل ثنائي ومتعدد الأطراف. وتم الاتفاق مع دول مجموعة الثمانية (G8) على العمل كشريك فاعل في البرنامج وتمويله عن طريق مؤسسات تنموية ثنائية ومتعددة الأطراف. وبدأ التعاون بين البرنامج ومجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٢ حيث تم الاتفاق على عمل خطة مشتركة لبرنامج النيباد تقدم إلى قمة الثمانية لمناقشتها في العام التالي، وكذلك على تخصيص مبلغ سنوي للبرنامج قدره ١٠ مليون دولار. وفى قمة المجموعة في فرنسا عام ٢٠٠٣ تمت مناقشة تقرير عن التقدم في تنفيذ الخطة التنفيذية للبرنامج والمجالات التي كان التقدم فيها بطيئا والأسباب التي أدت إلى ذلك، وتم زيادة المخصصات السنوية للبرنامج لتصل إلى ١٦ مليون دولار. وفى قمة المجموعة التي عقدت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ تم دعوة قادة إفريقيا إلى المشاركة، في ضوء شكوى رئيس الاتحاد الإفريقي، ابوسانجو، من عدم تنفيذ العديد من الدول الأوروبية لالتزاماتها نحو برنامج النيباد. وتميزت قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في بريطانيا في عام ٢٠٠٥، والتي رأسها "تونى بلير"، برؤية جديدة وشاملة للعلاقة بين المجموعة والبرنامج. وطرح "بلير" تحت عنوان "تفويض لإفريقيا" "Commission for Africa" للقمة بمراجعة شاملة لكل مشكلات القارة ودور المجتمع الدولي في التعامل معها، ووضع التصورات المستقبلية لوضع أفريقيا في الأجندة الدولية. (٦٢)

أعلنت كندا في ٢٠٠٣ عن معونة قدرها ٧٥٠٠٠٠ دولار كندى لمنتدى تنمية العلوم والتكنولوجيا التابع لبرنامج النيباد لتمويل الأبحاث في مجالي الزراعة والصحة. وأعلنت الولايات المتحدة وكندا، عن طريق هيئات المعونة التابعة لهما عن تقديم تمويل لبرامج النيباد للتطوير العلمي والتكنولوجي. أما المعونة المتعددة الأطراف فقد تركزت في مصدرين هما: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. (٦٣)

ففي عام ٢٠٠٣ قدم الاتحاد الأوروبي منحة قدرها ٥١ مليون يورو يخصص الجزء الأكبر منها إلى إفريقيا لتمويل مشروعات الأبحاث عن طريق برنامج النيباد. أما الأمم المتحدة فقد ركزت على المشروعات المشتركة مع النيباد التي تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية في إفريقيا لتجنب الإفراط في الاعتماد على المعونات الأجنبية. (٦٤)

٣-٣-٢- آلية مراجعة النظراء Peer Review Mechanism

نظرا لوجود مشكلات اقتصادية وسياسية مزمنة بالإضافة إلى فساد العديد من القادة الأفارقة وسوء إدارتهم لاقتصاد دولهم، تم إنشاء آلية مراجعة النظراء كمحور رئيس لبرنامج "النيباد"، للتغلب على تلك المشكلات ومراقبة الالتزام بأهداف البرنامج بمبادرات تطوعية من الدول الأعضاء. وتم إقرار أول وثيقة للآلية في يوليو عام ٢٠٠٢، وتتلخص في التأكد من التزام السياسات والممارسات الواقعية للدول الأعضاء بالمبادئ والمعايير والقيم التي أرساها البرنامج في مجالات السياسة والاقتصاد والحوكمة الجيدة. أي أن وثيقة "النيباد" تحدد أي خلل أو انحراف في المجالات المذكورة عاليه توطئة لتفادى الانحرافات أو التعامل معها. وحتى منتصف عام ٢٠٠٥،وافقت ٢٣ من ٥٣ دولة أعضاء في الاتحاد طواعية على إخضاع سياساتهم العامة إلى تلك الآلية. وتوجد مؤسسة مماثلة للآلية في أهدافها وهى مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا The Conference on Security, Stability, Development in Africa (CSSDCA) والذي يعود تاريخ إنشائها إلى عام ١٩٩٠. وتنحصر الاختلافات بينهما في كون المؤتمر له إجراءات تنفيذية أكثر إلزاما من الآلية، بالإضافة إلى أن المؤتمر يعمل بصفة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني في الدول الإفريقية. ويتلخص عمل الآلية في رقابة مجموعة مختارة من الشخصيات المرموقة على المستوى الإفريقي بصفة دورية للدول الأعضاء التي صدقت على عمل تلك الآلية. وتقوم تلك المجموعة بإعداد تقرير عن التقدم في مجالات الديمقراطية والاقتصاد ومبادئ الحوكمة الجيدة والإجراءات التي اتخذتها كل دولة للإصلاح في تلك المجالات، والتي يجب أن تتخذ. ويتم رفع التقرير إلى الاتحاد الإفريقي بعد مناقشته مع



حكومة الدولة التي خضعت لآلية المراجعة. وفي حال ظهور ضعف في إرادة الدولة في الإصلاح، يتم ترتيب لقاءات بين القيادة السياسية لتلك الدولة وبين القيادات السياسية الإفريقية تمهيداً "لمناقشات بناءة". وفي حال تأخر الإصلاح عن ستة أشهر من تاريخ تقديم التقرير، يتم اتخاذ عدة إجراءات رسمية وهي: مخاطبة الحكومة رسمياً وتذكيرها بالإصلاحات المطلوبة، وإدراج الانتهاكات في جداول أعمال أجهزة الاتحاد لمناقشتها، وإبلاغ المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان بالانتهاكات تمهيداً لاتخاذ الإجراءات والعقوبات المناسبة حيال تلك الانتهاكات. وتقوم بإدارة هذه العملية سكرتارية آلية مراجعة النظراء، والتي أنشئت في عام ٢٠٠٣، ومن مهامها عمل وتحديث قاعدة للبيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول الإفريقية، وإعداد وثائق عن كل دولة عضو لمساعدة المجموعات المكلفة بالمراجعة، وكذلك اقتراح معايير ومؤشرات لقياس الأداء في المجالات السابق ذكرها ووضعها في وثائق توزع على الدول الأعضاء. وقد تم تحويل تلك المؤشرات إلى صحيفة استقصاء أرسلت في عام ٢٠٠٤ إلى الدول الأعضاء لعمل تقييم ذاتي عن أدائها الوطني في كل مجالات اختصاص الآلية. (٦٥)

من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توضح الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه تلك الآلية أن ٤٠% من الأفارقة يصنفون تحت خط الفقر، و٣٣ دولة من مجموع ٤٨ دولة الأقل تنمية على مستوى العالم هم من الدول الإفريقية. وسياسياً، تتميز معظم الدول الإفريقية بأن المشاركة في القرار السياسي تقتصر على النخب الإثنية أو العائلية أو الاقتصادية أو السياسية مع حرمان السواد الأعظم من الشعب من المشاركة السياسية.(٦٦)

ومن مؤشرات النجاح للبرنامج تنفيذ التوصية التي رفعها إلى الاتحاد الإفريقي برفض عملية توريث الحكم إلى ابن رئيس توجو الراحل "اياديما" "Gnassingbe Eyadema" والذي قاد توجو بنظام سلطوي، بتأييد فرنسي، اثر انقلاب جاء به للسلطة منذ عام ١٩٦٧. وكذلك رفض تزوير الانتخابات الرئاسية التي عقدت لإضفاء الشرعية عليه، بالإضافة إلى تأييد الاتحاد الأفريقي للانقلاب السلمي الذي أطاح بالرئيس غير الشرعي للبلاد. (٦٧)

٣-٣-٣- النيباد وحقوق الإنسان في إفريقيا

تعتبر قضية حماية حريات وحقوق الإنسان أحد القضايا الفارقة والحاسمة في مستقبل التنمية ونجاح العمل الإفريقي والتي جذبت اهتمام المجتمع الدولي واستحوذت على تأييده. لذا أفرد برنامج النيباد مساحة واسعة لتلك القضية والتي تتلخص في خمسة أبعاد هي:

١- توسيع مفهوم الفقر من مجرد ضعف الدخل المادي إلى البعد الأكثر شمولاً بعدم قدرة الشعوب على التحكم في مصائرهم وحياتهم. أي أن الشعوب (بدون النظر إلى الجنس أو الأصل العرقي والقبلي أو المعتقدات الدينية) يجب أن تكون لها حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، فعلى سبيل المثال تتحكم أقليات في المجريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول إفريقية مثل نيجيريا والجابون وغينيا الاستوائية مما يجعلها مرشحة للدخول في حروب أهلية طاحنه.

٢- تفادى إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب عن طريق تصميم خطة شاملة على المستويين الوطني والإفريقي ككل. فعلى المستوى الوطني يجب أن تتم مراجعة للسياسات في هذا المجال بتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات مؤسسية على المحاسبة، بالإضافة إلى إصلاح تشريعي شامل. وعلى مستوى القارة الإفريقية، يجب ضمان تعزيز التعاون والتنسيق بين دول القارة وتقوية الاستجابة المؤسسية لأجهزة الاتحاد الإفريقي بتفعيل آليات تلك الاستجابة.

٣- الشراكة مع المجتمع الدولي لحل تلك المشكلات، كأحد تطبيقات العولمة، لأن جزءاً كبيراً من المشكلة مصدره الدول الاستعمارية فقد أغمضت الدول الغربية عينيها طويلاً عن تجاوزات وجرائم القادة الأفارقة لتحقيق أهدافها من السيطرة على الموارد الطبيعية للقارة، وكذلك تغذية الصراعات العرقية والحدودية، مما ساهم في تفاقم المشكلات الإنسانية.

٤- العمل مع كل الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية

للتعامل مع مشكلة اللاجئين نتيجة للصراعات العسكرية والنازحين بسبب المجاعات الذين بلغ عددهم في عام ٢٠٠٢ ١٣،٥ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٤ زاد هذا العدد بمقدار ٢،٨ مليون نسمة طبقا لإحصائيات المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. (٦٨)

البعد الخامس هو التعامل مع وباء مرض نقص المناعة المكتسبة المعروف ب"الايدز" والذي له تداعيات اجتماعية واقتصادية مدمرة. ويتركز الدور لحماية حقوق المواطنين الأفارقة على التعاون مع المنظمات العالمية وشركات الأدوية الكبرى في إنتاج أدوية هذا المرض بأسعار منخفضة في إفريقيا، بالإضافة إلى برامج التوعية لتفادى الإصابة بهذا المرض.

من العرض السابق، نخرج باستنتاج أن العامل المشترك للأبعاد الخمسة السابقة والذي خلق مشكلاتها هو الضعف البنياني والمؤسسي للدولة في إفريقيا. وأسباب هذا الضعف متعددة منها:

- الانتماء القبلي والعرقي يفوق الانتماء الوطني في العديد من الدول.
- ارتباط النظم السياسية بالحاكم أكبر من ارتباطها بمؤسسات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ضعف شرعية النظم لأنها لم تأتى مباشرة من الشعب، وعدم المشاركة السياسية الشعبية أو ضعفها مما يضعف قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة لنبض الشعب.
- معظم دساتير الدول الأفريقية مقتبس من نظم سياسية غربية لا يناسب الواقع الإفريقي مما يضعف النظم السياسية الإفريقية ويفصلها عن الواقع.
- سيطرة النخب العسكرية أو العرقية أو الاقتصادية مما يفصلها عن الشعب ويدفعها إلى إضعاف المجموعات الأخرى في الساحة السياسية.

٣-٣-٤- النيباد وبرنامج تنمية العلوم والتكنولوجيا

من المشكلات الرئيسة التي تعانى منها القارة الإفريقية هي التخلف العلمي والتكنولوجي على مستوى القارة ككل، ويعزى تدهور الإنتاجية والقيمة المضافة لاقتصاديات القارة إلى هذه المشكلة. مجموع ناتج الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٨، ما عدا دولة جنوب إفريقيا، لا يزيد عن ١% فقط من القيمة المضافة للناتج الصناعي العالمي للدول النامية، وهو يقل ب٢% عن النسبة في عام ١٩٨٥ مما يشير إلى التدهور السريع في الإنتاجية الإفريقية. (٦٩)

ويؤكد هذا المنحي التناقضات الصارخة، المشار إليها سابقا في هذه الدراسة، من وجود وفرة للثروات الطبيعية مع غلبة مظاهر الفقر المدقع والمجاعات في أرجاء القارة وانتشار الأمراض الوبائية والمتوطنة. ويعتمد نجاح واستمرارية برنامج النيباد بصفة كبيرة على قدرة الاتحاد الأفريقي، بعد انضمام البرنامج رسميا إلى هيكل الاتحاد، على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية لإنشاء قدرات علمية وتكنولوجية مؤسسية قادرة على إدارة عملية التحول والتنمية في القارة الأفريقية.

أدرك واضعو برنامج النيباد أبعاد تلك المشكلة وأن المدخل الرئيس للحل هو التنمية العلمية والتكنولوجية لاستغلال الموارد الغير مستغلة كليا أو جزئيا، أو المستغلة بأسلوب غير رشيد مما يؤدى استنزافها بهدف تعظيم الإنتاجية والقيمة المضافة للإنتاج. وإدراك برنامج "النيباد" نابع من التوجه العام للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي أكد الدور المحوري لسياسات الاعتماد على العلم والتكنولوجيا في مؤسسات وأنشطة الاتحاد، وهو ما تم الإشارة إليه في المواد التالية: المادة ٣، والمادة ٥، والمادة ١٣، والمادة ١٤، والمادة ١٥ (التي توضح آلية تطبيق العلم والتكنولوجيا).

وتركز وثيقة النيباد على توفير البنية الأساسية لإنتاج السلع والخدمات العامة من بينها: المواصلات والطاقة والمياه النظيفة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والقضاء على الأمراض المتوطنة والوبائية وحماية البيئة وبناء القدرات البحثية . ويحتاج البرنامج للعديد من الخطط التنفيذية لتحقيق الأهداف المذكورة سابقا. ويمكن تلخيص تلك الخطط التنفيذية في السياق التالي:

- تحقيق التعاون الإقليمي في مجال معايير الإنتاج

والتشارك في نظم المعلومات وقواعد البيانات.

- تكوين شبكة وطنية ودولية من مراكز التميز "Centers of Excellence" للتدريب وتبادل الخبرات لمساعدة العلماء والباحثين الأفارقة، والتركيز على ربط الأبحاث العلمية والتكنولوجية بالقطاعات الإنتاجية والتفاعل بينهما، لأن فصلهما يهدر أي قيمة للأبحاث والتطوير .
- التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية بهدف تطوير الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأدوية للاستفادة من التنوع البيولوجي الإفريقي.
- التوسع في الأبحاث الجيولوجية للاستفادة المثلى من المعادن المتوافرة في إفريقيا.
- بناء قاعدة من المهارات الخاصة بتكنولوجيا الهندسة الإنتاجية والرقابة على الجودة لتعزيز التنوع التصنيعي.

ولتحقيق ما سبق من أنشطة، تم إنشاء سكرتارية لبرنامج النيباد كلفت بالتنسيق بين تلك الأنشطة وتوفير التمويل اللازم لها والمعونة الفنية في إنشاء قواعد بيانات للخبراء على مستوى القارة. بالإضافة إلى ما سبق، أنشأت السكرتارية منتدى تنمية العلوم والتكنولوجيا الذي تتعدد أنشطته في مجالات: تشكيل مجالس وزارية، وتكوين شبكة من المؤسسات العلمية وخبراء المجتمع، وعقد مؤتمرات علمية، وتكوين لجان استشارية. ومن أنشطة السكرتارية في عام ٢٠٠٤ عقد مؤتمر أشرفت عليه فنيا جامعة الأمم المتحدة لتصميم سياسة لحصر الابتكارات والأنشطة الابتكارية في إفريقيا.

وتم تفعيل التعاون بين النيباد والمنظمات الإقليمية الإفريقية في جنوب وغرب وشرق وشمال القارة. تم إنشاء شبكة وبرنامج تعاون بين النيباد وجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) وعمل آلية مشتركة لتمويل تلك البرامج. ويقوم هذا البرنامج بعمل خطط استراتيجية وبرامج تنفيذية لإدخال التكنولوجيا في جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما التعاون بين النيباد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) فركز على مجالات الزراعة، والتعدين، وتصنيع الأدوية، والصناعة، والعلوم النووية، والاتصالات والمعلومات، والمواصلات. وتقوم برامج التنمية التكنولوجية بتقديم تقارير فنية للبرلمان التابع للايكواس واللجنة الفنية التابعة له. شهدت منطقة شرق إفريقيا في فبراير عام ٢٠٠٣ إنشاء مجلس مشترك للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون بين برنامج النيباد وجامعات كينيا وأوغندا وتنزانيا، حيث خصص برنامج النيباد في عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠ مليون دولار لإنشاء مراكز للأبحاث والمعلومات في تلك الجامعات بالإضافة إلى تخصيص ما يقرب من ٥ مليون دولار لبرامج التدريب والمنح الدراسية ورفع قدرات أعضاء هيئات التدريس بها. (٧٠) أما في منطقة شمال إفريقيا، فقد أنشأ الاتحاد المغاربى لجنة وزارية خاصة للتعليم والبحوث العلمية بالتعاون مع برنامج النيباد بالإضافة إلى الرابطة القوية بين تلك اللجنة مع الاتحاد الأوروبي.

ولتفعيل أنشطة برنامج النيباد على المستوى الوطني، قامت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد بإنشاء وحدات تابعة للبرنامج لتنفذ أنشطته محليا وتسمى مراكز التميز، بل أن بعض الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا أنشأت وحدة لتنفيذ أنشطة النيباد داخل وزارة العلوم والتكنولوجيا، وفى نيجيريا تم إنشاء وزارة فيدرالية للتعاون والتكامل الإفريقي لتطبيق هذا المدخل. وتعتمد فكرة تلك المراكز على استغلال قدرات ومهارات بحثية متميزة في دولة معينة وتنميتها لتكون مركز إشعاعي على المستوى الإقليمي أو القاري. وتم إنشاء مركز امتياز في مجال علم الرياضيات في الكاميرون، وآخر لعلم الأجنة في غانا، وثالث لكيمياء النبات في مدغشقر، وفى كينيا تم إنشاء مؤسسة لأبحاث أمراض الماشية تابعة للنيباد. وفى خطة برنامج النيباد إنشاء مراكز للامتياز في مجال أشعة الليزر وعلوم الفضاء.

٣-٤- القناة التليفزيونية الإفريقية "أفرا فيزيون"

يسعى الإفريقيون إلى بناء هياكل معلومات واتصالات لمشاطرة الرؤى والطموحات والبرامج المشتركة التي قاموا معاً بتعريفها وقبولها. إن مغزى وقيمة الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس السلم والأمن ، يجب ترويجها على نطاق واسع في جميع أرجاء القارة كنقطة تجمع لتعزيز وتوجيه التنمية المستقبلية.

وترجع فكرة إنشاء منبر إعلامي إفريقي إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين حيث أظهر الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية وعيا تاما بحاجة إفريقيا إلي امتلاك وإدارة وسائلها ومؤسساتها للمعلومات وكانت فكرة وكالة الأنباء الإفريقية استجابة مبكرة لهذا الطلب. غير أنه كانت هناك مشاريع للتعاون في مجال الإذاعة في إفريقيا طوال العقود الثلاثة الماضية بدأت بإنشاء اتحاد المؤسسات الوطنية للإذاعة والتلفزيون في إفريقيا وذلك في عام ١٩٦٢.

وخلال قمة "أبوجا" في يناير ٢٠٠٥ ، طرح الرئيس حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، سؤالاً عن إنشاء قناة تلفزيونية إفريقية مؤكداً علي أهميتها بالنسبة للقارة. وأعلن هناك المبادرة المصرية ما يتوفر من تسهيلات وقدرات للقمر الصناعي المصري عن طريق Nile-Sat وأكد للمجتمعين استعداد مصر لتوفير الموارد الفنية والبشرية اللازمة لضمان تحقيق الهدف الأساسي للتكامل المتزايد فيما بين الشعوب الإفريقية. والتقي كوناري بالوفد المصري الرفيع المستوي الذي بعثه الرئيس مبارك لمناقشة المبادرة المصرية في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥. وفور ذلك اتخذ التدابير اللازمة بإرسال وفد مكون من خمسة أشخاص من مفوضية الاتحاد الإفريقي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ لمناقشة تفاصيل التحضير لعقد اجتماع للخبراء مع السلطات المصرية. وأعدت وزارة الإعلام المصرية دراسة أرسلت من قبل إلي جميع البلدان الإفريقية لالتماس رأيها حول المبادرة المصرية بشأن إنشاء قناة تلفزيونية إفريقية. وكانت الردود من معظم البلدان إيجابية ومفيدة وسيتم إدخالها في المداولات المستقبلية. وقد أدت هذه الخطوات إلي وضع الأساس لعقد الاجتماع المقترح للخبراء وبموجب هذا توجه الدعوة لحضور هذا الاجتماع. والمدعوون هم الأشخاص الذين يتمتعون بالخبرة والتجربة اللازمة في المجالات المهنية ذات الصلة من المنظمات والمؤسسات الإفريقية الوطنية والقارية ومن المهجر والشركاء الدوليين. (٧١)

وتم عقد الاجتماع في القاهرة من ٢١ إلي ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥. يشمل المشاركون : خبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ،مفوضية الاتحاد الإفريقي ،خبراء مستقلون من المهجر ،وخبراء من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ويكون تنظيم الاجتماع أساسا مسؤولية كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وجمهورية مصر العربية حيث إن الاجتماع للخبراء يقوم علي المقررات المنبثقة عن المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا الصدد سيتم توقيع اتفاقية الاستضافة بين الاتحاد الإفريقي وجمهورية مصر العربية وهناك شكل قياسي للاتفاقية سيقوم بإعدادها مكتب المستشار القانوني للاتحاد الإفريقي والإدارات والمديريات ذات الصلة الأخرى ولسلاسة التنظيم ، تم تشكيل مختلف اللجان علي مستوي كل من الاتحاد الإفريقي والبلد المضيف.

ويهدف هذا المشروع الرائد إلى تحقيق الهدفين التاليين:

١- إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية قارية تربط بين المجتمعات داخل إفريقيا وبين إفريقيا وبقية العالم.
٢- خلق صوت عالمي محترم وذي مصداقية لترويج مثل الاتحاد الإفريقي وتعزيز مشاركة القارة في تحديد وتشكيل أجنده التنمية الدولية.

وستكون القناة الإفريقية القارية المقترحة كياناً جديداً ذا شخصية مؤسسية وأدبية خاصة به. وتم الاتفاق على أن تكون قناة عامة تشمل جميع المجالات الإخبارية والترفيهية والرياضية وتبث إرسالها، الذي يغطى كل المناطق الإفريقية، باللغات الرسمية للاتحاد: العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية. وتم الاتفاق على أن يتم تمويل القناة في الفترة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات من قبل الحكومات الإفريقية، ثم تعتمد بعد ذلك على مواردها في التمويل الذاتي، على أن يتم تقويم عمل القناة بعد ثلاث سنوات من بثها. وأوضحت دراسات الجدوى أن الموازنة السنوية للقناة لن تقل عن ٣٤ مليون دولار، مما حدا بالاتحاد الأفريقي إلى مخاطبة الحكومات الأفريقية إلى تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في هذه القناة. وتتنافس عدة دول وكذلك القطاع الخاص لنيل حق استضافة وبث القناة وأهم الدول المتنافسة هي مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والتي تمثل القوى الإقليمية الكبرى في شمال وغرب وجنوب إفريقيا.

وتعتبر مصر الدولة الأكثر ترجيحا للفوز بالاستضافة لامتلاكها بنية أساسية متميزة لوجود القمر الصناعي المصري "نايل سات" ومدينة الإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى ذلك وجود كوادر بشرية إعلامية مدربة ذات قاعدة كبيرة. وستقدم التوصيات إلي أجهزة صنع السياسة للاتحاد الإفريقي وهي لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر في يناير ٢٠٠٦ لمزيد من البحث واتخاذ القرار .

٤- المبحث الرابع: المنظمات الإقليمية في إفريقيا

يعتبر التكامل الإقليمي الإفريقي أداه للتنمية والاستقرار الإقليمي لأنه يساعد اقتصاديات القارة على التنوع ويتجنب عملية التهميش الدولي، وتعتبر عملية التكامل الإقليمي الخطوة الأولى التصاعدية (من أسفل إلى أعلى) للتكامل على مستوى القارة ككل. والسبب الرئيس لعرض التجارب التعاونية والتكاملية الإفريقية هو الاستفادة من تلك الخبرات في المنظمة الأم على مستوى القارة وهى الاتحاد الإفريقي. ومن الإيجابيات الاقتصادية للتكامل الإقليمي:

١- الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب زيادة الرقعة التجارية والآفاق الاستثمارية.

٢- ضمان التكامل بين مراحل الإنتاج الثلاث: الأولي، والصناعي، والخدمي، مما يكون له تداعيات إيجابية على القيمة المضافة على المستوى الإقليمي.

٣- تعزيز التنوع الإنتاجي وتحسين قدرات ومهارات التجارة الخارجية مما يساعد على بناء الخبرات الضرورية للدخول إلى الأسواق العالمية التي تتسم بالتنافسية العالية. (٧٢)

٤-١- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "كوميسا" Common Market for Eastern & Southern Africa "COMESA"

حلت "كوميسا" في ١٩٩٣ محل تنظيم سابق يسمى "المنطقة الحرة للتجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا"، وتم امتداد عمل معاهدة التجارة التفضيلية ليتم تطبيقها في "كوميسا" وبحيث تتحول من منطقة حرة إلى سوق مشتركة بعد عشر سنوات من تاريخ إنشاء "كوميسا". (٧٣) ولكن تواجه المنظمة مشكلات خاصة بالتزام الدول بتطبيق البرنامج الموضوع لتخوفها من فتح أسواقها مما يؤدى إلى الإضرار بصناعاتها وكذلك انخفاض حصيلة الجمارك التي تعتبر مصدرا رئيسا للدخل في موازنات العديد من الدول الأفريقية. في ١٩٩٧ التزمت دولتان فقط بتخفيض الجمارك إلى ٨٠%، وفى عام ١٩٩٩ التزمت أربعة دول أعضاء بالتخفيض إلى ٩٠% من الجمارك البينية للدول الأعضاء، وفى عام ٢٠٠٠ تم إنشاء المنطقة الحرة للكوميسا بتسع دول فقط من الدول الأعضاء. (٧٤)

وتضم "كوميسا" ٢١ دولة من جنوب وشرق وشمال إفريقيا، وتعطى مصر، كأكبر عضو في هذا الكيان الاقتصادي، أهمية كبيرة له لأنه من أكثر المنظمات الإفريقية فعالية بالإضافة إلى كونها ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية (يزيد عدد سكان دوله عن ٣٥٠ مليون نسمة).

وتم إنشاء أجهزة "للكوميسا" وهي كالتالي:

١- هيئة رؤساء الدول والحكومات، وهو الجهاز الرئيس والمحوري وواضع السياسيات العامة في المنظمة.

٢- اللجنة الحكومية، والتي تضم السكرتارية الدائمة لحكومات الدول الأعضاء.

٣- مجلس وزراء الخارجية، والذي يضع السياسات التنفيذية.

٤- لجنة محافظي البنوك المركزية، والتي تضع السياسات المالية والتمويلية للمنظمة.

٥- السكرتارية العامة، والتي تدير الشئون الإدارية وتشرف على تنفيذ البرامج.

٦- اللجان الفنية، والتي تقوم بالدراسات الفنية التي تكلف بالقيام بها.

٧- اللجنة الاستشارية، والتي يمثل فيها الفاعلون الرئيسين من القطاع الخاص من جماعات الضغط ورجال الأعمال.

٨- محكمة العدل، والتي تكلف بالنظر في المنازعات بين الدول الأعضاء. (٧٥)

ولتيسير حركة التجارة البينية لدول "كوميسا"، تم إنشاء ثلاث مؤسسات وهى كالتالي: غرفة المقاصة والتي تقوم بتسوية أرصدة حسابات الدول الأعضاء الناتجة عن التجارة البينية. المؤسسة الثانية هي بنك التنمية لمنطقة التجارة التفضيلية ويختص بتمويل مشروعات التكامل للدول

الأعضاء. المؤسسة الثالثة هي هيئة إصدار الشيكات السياحية لمنطقة التجارة التفضيلية وتقوم بخدمات مصرفية للتعامل بها في الدول الأعضاء بغرض تنمية السياحة وتيسير التنقل بين الدول الأعضاء. (٧٦) وقد حققت "كوميسا" نجاحا كبيرا وفعالية في تسهيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء بوضع هياكل للتعريفات الجمركية تشمل تخفيضات مؤثرة بين دولها، وبين الدول الأعضاء والعالم الخارجي.

٤-٢- تجمع دول الساحل الصحراوية Community of Sahel-Saharan States

يعتبر هذا التجمع أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث عدد الدول المشاركة فيه، ويضم ١٦ دولة، ومن حيث الوزن النسبي للناتج المحلى الإجمالي، وأخيرا، من حيث عدد سكان الدول الأعضاء به، حيث يتعدى عدد سكان دوله نصف عدد سكان القارة. (٧٧)

وقعت وثيقة تأسيس هذا التجمع بمدينة "سرت" في عام ١٩٩٨، ويهدف في الأساس إلى إنشاء كتلة اقتصادية إفريقية متكاملة لها استراتيجية تنموية تحقق رسالة مشتركة وهى الاعتماد الذاتي التكاملي لاقتصاديات الدول الأعضاء ككتلة موحدة، بالإضافة إلى التكامل السياسي والاجتماعي والثقافي. وفى عام ١٩٩٩ تم توسيع مجالات العمل للتجمع بإضافة الميثاق الأمني وتبادل المعلومات والتنسيق في مجالات الزراعة والصناعة والاستثمار.

٤-٣- المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (إيكواس) Economic Community of West African States (ECOWAS)

وقعت أربع دول على اتفاقية إنشاء "الايكواس" عام ١٩٦٥، ولكن لم يتم تفعيل تلك الاتفاقية. وتجددت الدعوة لإنشائها في عام ١٩٧٢ عن طريق نيجيريا، التي هي أكبر دولة في غرب إفريقيا. واستغرقت الاجتماعات التحضيرية مدة ثلاث سنوات، إلى أن تم التوقيع على معاهدة إنشاء المنظمة في "لاجوس" في مايو ١٩٧٥، وتم التوقيع على البروتوكولات المنفذة لها في العام التالي في "لومي". وفى يوليو ١٩٩٣، وقعت الدول الأعضاء الست عشرة التي تقع جميعا في منطقة غرب إفريقيا، على معاهدة معدلة للمنظمة لدفع عملية التكامل الاقتصادي عن طريق الاندماج في جميع مجالات النشاط الاقتصادي: الصناعي والنقل والاتصالات والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والمسائل المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعظيم التعاون السياسي بين الدول الأعضاء. (٧٨)

وأجهزة المنظمة هي: هيئة رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، وبرلمان الـ "ايكواس"، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل، والسكرتارية التنفيذية، وصندوق التعاون والتنمية. وبالإضافة إلى تلك الأجهزة ولاستكمال البناء التنظيمي للجماعة، تم إنشاء عدد من الوكالات المتخصصة لتنمية مجالات الصحة والمرأة والسياسة النقدية. وتعتبر هيئة رؤساء الدول والحكومات السلطة العليا في الجماعة حيث تضع وتنسق السياسات العامة لها، وتضع الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها، وتحيل إلى محكمة العدل المنازعات التي لم تتمكن مؤسسات الجماعة من التعامل معها. وتجتمع الهيئة في دورة سنوية عادية وبصورة استثنائية بناء على طلب أحد الدول الأعضاء المعزز بأغلبية بسيطة. (٧٩)

ويعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول المنظمة خطوة في طريق الوحدة الاقتصادية الكاملة التي تتميز بتحرير التجارة البينية والتي تتحقق بإلغاء جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية، وإلغاء كل العوائق أمام تنقل عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات الداخلية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الالتزام بسياسة تجارية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء. ومع نهاية عام ٢٠٠٠ قامت ثمانية دول فقط بإلغاء العوائق الجمركية على السلع المصنعة، بالإضافة إلى اثنتي عشرة دولة قامت بإلغاء العوائق غير الجمركية. وفى مجال إلغاء العوائق على تدفق عوامل الإنتاج بين حدود الدول الأعضاء، تم اتخاذ إجراءات تنفيذية هامة مثل إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني الدول الأعضاء. (٨٠)

ولعبت الجماعة دورا محوريا في العديد من القضايا الإقليمية خاصة في مجال الأمن والسلم في تلك المنطقة المشتعلة بالحروب الأهلية بأن نجحت في إخماد الحروب الأهلية في "سيراليون" و"ليبريا" واستعادة الديمقراطية فيهما.



ولكن تعانى الجماعة من العديد من المشكلات التي تعوق الاندماج الإقليمي منها: عدم الاستقرار السياسي الناتج عن ضعف نظم الحكم وضعف المجتمع المدني، الفساد المؤسسي في المؤسسات الوطنية، تقلب الإرادة السياسية، وضعف الاقتصاديات الغرب إفريقية بشكل عام.

٤-٤- جماعة التنمية للجنوب الإفريقي "سادك" Southern African Development Community "SADC"

بدأت فكرة التجمع الاقتصادي لدول جنوب إفريقيا في عام ١٩٧٩، وتم إعلان المنظمة رسميا في قمة "لوساكا" في أبريل ١٩٨٠ تحت مسمى "مؤتمر التنسيق والتنمية للجنوب الإفريقي" Southern African Development and Coordination Conference "SADCC"

غير أنه في عام ١٩٩٢ تم حدوث تطور تكاملي ووظيفي للتكتل ليتغير أسمه إلى المسمى الحالي. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في "سادك" ١٦ دولة موزعة على مناطق جنوب ووسط القارة. (٨١) وتضم المنظمة ما يزيد عن ٢٠٠ مليون نسمة، بالإضافة إلى ناتج قومي إجمالي يزيد عن ١٧٦ مليار دولار، وتسيطر جنوب إفريقيا على ٧٨% من هذا الناتج الإجمالي للجماعة ككل. (٨٢)

وتتبنى الجماعة مدخلا تكامليا جديرا بالدراسة والمتابعة التحليلية يتلخص في إسناد المشروعات التكاملية داخل الأقاليم الاقتصادية بتوزيعها بشكل يتوافق مع الميزة النسبية للدول داخل تلك الأقاليم. على سبيل المثال اختصت موريشيوس، التي تتميز بالطبيعة الخلابة، بمشروعات السياحة، في حين اختصت زامبيا بمشروعات التعدين لتميزها بوجود ثروات معدنية كبيرة بها، واختصت جنوب إفريقيا بمشروعات الصحة وتمويل الاستثمارات لتقدمها العلمي وتوفر مؤسسات التمويل بها.

وتؤدى المنظمة بعض الأنشطة السياسية مثل الرقابة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الدول الأعضاء. ومن أمثلة ذلك الانتخابات البرلمانية التي عقدت في زيمبابوي، والتي أرسلت المنظمة بعثة من مراقبين، بالتوازي مع البعثة التي أرسلها الاتحاد الإفريقي لنفس الغرض، للتأكد من حسن سير الانتخابات. وأقرت البعثتان بمصداقية الانتخابات مع إثبات تحفظات بظهور مشكلات ضئيلة في عملية التصويت. (٨٣)

٤-٥- هيئة التنمية بين الحكومية (الإيجاد) Intergovernmental Authority for Development

أنشأت الهيئة في عام ١٩٨٦ تحت مسمى "المنظمة بين الحكومية للجفاف والتنمية" "The Intergovernmental Authority on Drought and Development" (IGADD)، أي أنها كانت تحصر اهتماماتها في مجالات الجفاف والتصحر. ومنذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين، قررت الدول المؤسسة إعادة الحيوية إلى أوصال المنظمة وتحويلها إلى منظمة إقليمية بصلاحيات كاملة في المجالات السياسية والتنموية والاقتصادية والتجارية، وبذلك تحول جل اهتماماتها إلى العمل من أجل الأمن الإقليمي والحوار السياسي بين دول القارة. وكان ينظر استراتيجيا إلى منظمة "الإيجاد" على أنها تمثل الضلع الشمال الإفريقي لمنظمة "كوميسا"، بينما تمثل منظمة "سادك" "SADC" المنظمة الند لها في جنوب إفريقيا. وفى عام ١٩٩٦، اجتمع قادة الدول السبعة الأعضاء في اجتماع استثنائي للمنظمة في "نيروبي" وقرروا الموافقة رسميا على تغيير اسم المنظمة إلى الاسم الحالي لها وتبنى الاتفاقات التي تنص على ذلك. (٨٤)

وتضم المنظمة أربعة أجهزة وهى: جمعية رؤساء الدول والحكومات، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة السفراء، والسكرتارية. ويتضح من آليات العمل في المنظمة أن السكرتارية تلعب الدور التنفيذي الأهم فيها. ويرأس السكرتارية السكرتير التنفيذي التي تعينه جمعية رؤساء الدول لأربع سنوات، ويقوم بالإشراف على أقسام الأمانة الثلاثة وهى التعاون الاقتصادي والبيئي، والشئون السياسية، والقضايا الإنسانية.

ومن الجلي أن الأقسام التنفيذية تعكس القضايا الملحة وأولويات المنظمة للحقائق التالية: متوسط نمو السكان في الدول الأعضاء يتجاوز ٣% سنويا، وموجة التصحر التي تعانى منها الدول الأعضاء تفرز نقص في الإنتاج الغذائي مما يفرز مجاعات، وتعانى معظم الدول الأعضاء من أزمات إنسانية من انتهاكات لحقوق الإنسان والهجرة

الجماعية، وأخيرا، عدم الاستقرار السياسي والأمني على مستوى الوطني والبيني في ست من السبع دول الأعضاء، هي: الصومال والسودان وأوغندا وإريتريا وأثيوبيا وجيبوتي.

ويوضح العرض التالي بعض الاستنتاجات التي لا يجب إغفالها وهي كالتالي: أولا: يطرح البرنامج لأول مرة مفهوم مساءلة القادة الأفارقة أمام الشعوب الإفريقية، وهو ما يوضح التزام القادة الأفارقة بالمد الديمقراطي، والذي بدون الالتزام بمبادئه لن يتثنى للقارة الاندماج في عملية العولمة.

ثانيا: يركز البرنامج في مفاهيمه ومبادئه على أبعاد براجماتية مثل الرغبة والعمل على الاندماج في النظام العالمي والشراكة معه وعدم التقوقع إقليميا لأن هذا هو المخرج الوحيد للتعامل مع النظام العالمي الجديد.

ثالثا: تفهم واستيعاب القادة الإفريقية للارتباط الوثيق القائم بين متطلبات التنمية المستدامة في القارة الإفريقية وهي: التكامل الاقتصادي بين دول القارة، والنمو الاقتصادي المتسارع، والتنمية السياسية والاجتماعية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والتفاعل المنضبط مع قوى العولمة بالاندماج المدروس وتفادى تهميش القارة عالميا.

رابعا: إدراك قادة القارة أن المعادلة الدقيقة للتنمية الإفريقية لا تأتى إلا من معاركة المشكلات الإفريقية وعايشها، وأن حلول مشكلات القارة لا يجب أن تقتبس من تجارب عالمية تتباين في بيئتها الداخلية مع البيئة الإفريقية.

خامسا: ظهر بجلاء إدراك القادة لأهمية التنمية المتوازنة بعد وضع أولوياتها، بحيث لا يطغى قطاع تنموي على القطاعات الأخرى.

٤-٦- الاتحاد الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى "إيكاس" Economic Community of Central African States "ECCAS

نشأت فكرة تكوين اتحاد اقتصادي لدول منطقة إفريقيا الوسطى في مؤتمر قمة لدول المنطقة في ديسمبر عام ١٩٨١، وتوجت مجهودات تلك الدول بإنشاء المنظمة بنهاية عام ١٩٨٣، وإن لم تبدأ أنشطتها الفعلية إلا في عام ١٩٨٥. ومنذ عام ١٩٩٢ تقلصت أنشطتها بشكل كبير لعدة أسباب منها الضائقة المالية التي تعانى منها المنظمة لعدم التزام الدول الأعضاء بدفع حصتها من الموازنة، بالإضافة إلى دخول بعض أعضائها أطرافا في نزاعات إقليمية ضد أعضاء آخرين. (٨٥)

وتبنت المنظمة برنامجا مرحليا لتحرير التجارة البينية بين أعضائها في أول ثمان سنوات من عمرها. المرحلة الأولى كانت تهدف إلى خفض تدريجي للعوائق غير الجمركية بين أعضائها، وإن لم تكلل تلك المرحلة بالنجاح لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبعض دولها مثل الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. وكان من أهدف منظمة الايكاس تحقيق الوحدة الجمركية للدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٣، ولكن الظروف السابقة حالت دوت تحقيق هذا الإنجاز. (٨٦)

ويضم الاتحاد ١١ دولة في منطقة وسط إفريقيا، ويعيش فيه ما يقرب من ٥٠ مليون شخص. ويهدف "إيكاس" إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، ولكنه حقق نجاحا هامشيا لوجود تنظيمات فرعية به يؤدى التنافس فيما بينهم إلى تعطيل التجارة بين الدول العشر الأعضاء ككل وتسهيلها بين دول التنظيمات الفرعية. التجمع الأول بين دول البحيرات العظمى وهى الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. بينما يتكون التجمع الثاني من ست دول وهى الكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو بيساو والجابون وغينيا الاستوائية. (٨٧)

٤-٧- الاتحاد المغاربي العربي Union Du Maghreb Arabe "UMA"

بدأت بوادر تكوين الاتحاد عام ١٩٦٤ ضمن فعاليات مؤتمر وزراء اقتصاد دول المغرب العربي بين الجزائر والمغرب وليبيا وتونس للتنسيق بين خطط التنمية للدول الأربع، وكذلك بين منطقة المغرب العربي وبين التنظيمات الاقتصادية والوحدوية الأوروبية، ولكن لأسباب سياسية لم يكتب لتلك الخطط النجاح. وفى عام ١٩٨٨ تم إعادة تفعيل الاتحاد في مؤتمر قمة عقد في الجزائر بمشاركة خمس رؤساء لدول المغرب العربي. وفى العام التالي تم توقيع معاهدة إنشاء الاتحاد في "مراكش" بالمغرب لتفعيل التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء.



نخلص من العرض السابق إلى أن معظم التكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية الإفريقية لم تتعدى مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل الاقتصادي والسياسي للأسباب التالية:

أولا: تعاني معظم التكتلات من عدم وجود نظام مؤسسي مستقل عن الدول الأعضاء بالإضافة إلى ضعف في آليات اتخاذ القرارات. ويرجع هذا الضعف إلى عدة عوامل لعل من أهمها وجود دول تقود كل تكتل على حدة مثل نيجيريا في منظمة "الايكواس" وجنوب إفريقيا في منظمة "سادك". العامل الثاني هو تفشى ظاهرة "شخصنة السلطة" مستوى القارة مما يؤدى إلى إخضاع سياسات الدول الأعضاء في كل تكتل إلى التقلبات المزاجية الشخصية لتلك القيادات، علما بأن آليات اتخاذ القرار في تلك التكتلات تعتمد في الأساس على مؤتمرات القمة. العامل الثالث هو عدم الاستقرار السياسي لمعظم دول القارة الناتج عن وجود نظم سلطوية تسيطر بشكل كامل على عمليتي صناعة واتخاذ القرار السياسي بدون مشاركة شعبية أو من منظمات المجتمع المدني.

ثانيا: يتسم النمط السائد للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية الإفريقية بعدم المساواة فيما بينهم، أي أن جل المزايا الاقتصادية تكون في صالح الدولة القطب في التكتل. وتتعدد الأمثلة على ذلك: جنوب إفريقيا في منظمة "سادك"، ونيجيريا في منظمة "ايكواس"، والكونغو الديمقراطية في منظمة "ايكاس"، وكينيا في منظمة "جماعة شرق إفريقيا".

ثالثا: أدت الظروف الاقتصادية غير المواتية في القارة إلى تغليب النظرة الذاتية الأحادية على مفهوم التكامل الاقتصادي والسياسي، والذي تراجعت أسهمه في سلم أولويات سياسات الدول الأعضاء في تلك التكتلات. وكذلك أدت تلك الظروف إلى عدم استكمال التكتلات لموازناتها المخططة مما أثر بالسلب على تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها. وأفرز ذلك حالة من الإحباط التشاؤم والتي خلقت بدورها جوا من التشكك في جدوى تلك التكتلات.

رابعا: وجود خلافات سياسية بين أعضاء التكتلات من أبرزها النزاعات الحدودية مما أدى إلى ظهور تداعيات سياسية سلبية ألقت بظلالها على عمليتي التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

خامسا: عدم نضوج المؤسسات داخل كل تكتل، حيث يوجد مؤسسات مالية وتمويلية وتشريعية وتنفيذية في العديد من تلك التكتلات بدون إمكانيات مادية كافية أو مؤهلات بشرية قادرة على تنفيذ الأهداف الطموحة البعيدة المنال.

سادسا: عدم التنسيق بين تلك التكتلات على المستوى الأفقي، وخاصة في ظل تكرار عضوية العديد من الدول الأعضاء وكذلك المؤسسات في أكثر من تكتل، أدى إلى إذكاء روح التنافس والتصارع بين تلك التكتلات على حساب قيم التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينهم.

<u>٥- المبحث الخامس: التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي</u>

تواجه الاتحاد الإفريقي كمنظمة دولية إقليمية حديثة العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وخليط من تلك المشكلات. والهدف من دراسة تلك التحديات التعرف على كل ما يهدد فعالية أداء الاتحاد ومؤسساته وتحقيق أهدافها، والعمل على تفادى الآثار السلبية لتلك التحديات. ويلقى العرض التالي الضوء على أهم صور التحديات التي تواجه الاتحاد بأبعادها المختلفة:

٥-١- التحديات الهيكلية والمؤسسية

تواجه الاتحاد العديد من التحديات التي تحمل الصبغة الهيكلية والمؤسسية. أول تلك التحديات وأكثرها تعقيدا هي كيفية تنظيم العلاقات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، وتنسيقها فيما بينها. ويتركز جوهر المشكلة، ليس في تعدد تلك التجمعات بل في التباين الكبير بين تلك التجمعات سواء في الأهداف أو مستويات التطور أو مراحل التكامل الاقتصادي. وينتج عن تلك المشكلة تداخل عضوية أعضاء الاتحاد في العديد من المنظمات العالمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية والمنظمة الفرانكفونية. ومن المتعارف عليه أن كل منظمة دولية تفرض التزامات على أعضائها، مما يثير مسألة تعارض تلك الالتزامات مع التزامات الدول الأعضاء تجاه الاتحاد الإفريقي. (٨٨)

التحدي الثاني في هذا الإطار، والذي يهدد مصداقية

الاتحاد الإفريقي على المستوى المؤسسي، هو قضية موقف رؤساء الدول والحكومات الذين وصلوا إلى السلطة بطرق تتعارض مع المادة ٣٠ من القانون التأسيسي للاتحاد. ويوجد فريقان من قادة الاتحاد لهم آراء متباينة في هذا الإطار: الفريق الأول يرى أن وجودهم يعتبر من قبيل الأمر الواقع المستقر "De Facto" ومجرد إثارة هذا الموضوع سيؤدى بالضرورة إلى انقسام الاتحاد لوجود تكتلات ومصالح إقليمية في القارة. في المقابل، يؤكد قادة آخرون أن إرساء مبدأ حظر مشاركة القادة الذين وصلوا إلى السلطة بطرق غير دستورية يستدعى تطبيقه بدون أي استثناء، لأن التهاون في ذلك يرسى سابقة خطيرة تضعف مصداقية الاتحاد، خاصة في سنواته الأولى والتي يريد من خلالها محو سنوات طويلة من التجاوزات السياسية الخطيرة التي كانت تجرى تحت سمع وبصر منظمة الوحدة الإفريقية.

٥-٢- التحديات الأمنية

تعتبر الصراعات المسلحة والحروب الأهلية هي الهاجس الأكبر الذي يؤرق القارة السوداء ويدفعها إلى التخلف في كافة نواحي التنمية الوطنية والإقليمية. ويرجع تفاقم هذه الظاهرة إلى العديد من العوامل المتشابكة من دكتاتورية معظم النظم الحاكمة، وسوء توزيع الثروة بين الأقاليم في الدولة الواحدة، وأسباب تتعلق بالاضطهاد وانتهاك حقوق الأقليات الدينية أو العرقية أو القبلية والتطهير العرقي والمذابح الجماعية، والتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدول القارة، التدخلات الخارجية لإزكاء الصراعات لتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي، والنزاعات الحدودية، إلى مساندة دول لمتمردين من دول مجاورة. ويأسف الباحث لذكر حقيقة أن الميراث الاستعماري الذي خلفه الغرب قد أدى إلى تفشى جرائم ضد الإنسانية كالمذابح الجماعية والتطهير العرقي بيد أفارقة، تتوارى بجانبها الجرائم التي أرتكبها الاستعمار. أدى ذلك إلى تعالى أصوات مغرضة بإعادة استعمار إفريقيا بدعوى إنقاذها من مواطنيها. (٨٩) ومن النتائج المفزعة للحروب الأهلية والبينية في إفريقيا، العدد الهائل من الضحايا المدنين، والتي في العادة تحسب بالملايين، ففي الكونغو الديمقراطية وحدها تعدى عدد ضحايا الحرب الأهلية فيها منذ عام ١٩٩٨ الثلاثة ملايين قتيل من المدنيين مما يجعلها المنطقة التي شهدت أكثر ضحايا مدنيين منذ الحرب العالمية الثانية. (٩٠)

وتعدد صور النفوذ الخارجي في دول إفريقية بعينها مثل التدخل الفرنسي العسكري في ساحل العاج والذي أجج الحرب الأهلية منذ عام ٢٠٠٤، والتدخل البلجيكي في الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا، والنفوذ البرتغالي في أنجولا. ويمكن ملاحظة أن التدخلات الأجنبية في أي كيان سياسي إفريقي يفرز بؤرا عديدة للصراع مرشحة دائما للتفجر، وإن هدأت حدتها قليلا لالتقاط الأنفاس.

وأدى الفشل الذريع لقوات الأمم المتحدة في الصومال إلى إحجام الأمم المتحدة عن التدخل العسكري لرفض الدول الكبرى إمدادها بالتمويل والعتاد والقوات الضرورية للتدخل في النزاعات المسلحة الإفريقية. وظهرت دعوات عالمية وإفريقية لاقتصار عملية تسوية الصراعات الإفريقية على قوات أفريقية لحفظ السلام والحد من الاعتماد على قوات غير إفريقية. وأدى هذا التوجه إلى اقتصار عمليات حفظ السلام في "دارفور" (السودان) على قوات تحت راية الاتحاد الإفريقي، وإن كان التمويل والعتاد الرئيس تسهم فيه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد طلبت الأمم المتحدة من الاتحاد الإفريقي إرسال ٣٣٢٠ مراقبا لمنع المذابح هناك، يوجد منهم فعليا في منتصف عام ٢٠٠٥ ما يزيد عن ١٤٠٠ مراقب إفريقي. (٩١) ومن أمثلة المساعدات العسكرية الثنائية، سحب ستة ملايين دولار من موازنة وزارة الدفاع الأمريكية وتخصيصها لقوات الاتحاد الإفريقي المرسلة لحفظ السلام إلى "دارفور" في السودان في ١٥ يوليو ٢٠٠٥ بقرار تنفيذي من الرئيس الأمريكي. (٩٢)

ومن الأمثلة الأخرى اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٧ الصادر في ١١ يونية عام ٢٠٠٤ على هيئة من هيئات الاتحاد الإفريقي وهى "الإيجاد" "Intergovernmental Authority on Development, IGAD." للتعامل مع أزمة "دارفور" بتشكيل لجنة منبثقة من "الايجاد" ترأسها كينيا ومهمتها التعامل مع الأطراف المباشرة للأزمة من مليشيات "الجنجويد" والتنظيمات العسكرية



المعادية لها والحكومتين السودانية والتشادية، بالإضافة إلى المشكلات الإنسانية والاجتماعية التي تخلفها هذه الأزمة من انتهاك لحقوق الإنسان والجرائم العنصرية والتهجير وسد الاحتياجات الإنسانية الأساسية. (٩٣)

وبناء على ما سبق، أقر الاتحاد الإفريقي إنشاء قوة عسكرية ستبدأ في العمل في ٢٠١٠، كما ذكر من قبل في هذه الدراسة، أطلق عليها "القوة الإفريقية" African "Standby Force". ويعتقد الباحث أن القوة الإفريقية ستواجه مشكلات مالية ولوجستية وخاصة بإدارة الأفراد. المشكلة الأكبر تتركز حول توافر التمويل اللازم في ظل المشكلات الاقتصادية الخانقة التي تتعرض لها كافة الدول الإفريقية وعدم التأكد من استمرارية تمويل الأطراف الدولية للقوات في حال عدم الالتزام بتوصياتها. المشكلة الثانية تتعلق بالتباين الكبير في جيوش الدول الإفريقية في نظم ومستوى تقنية التسليح، والمهارات العسكرية، والمستوى المتدني للبنية الأساسية في الطرق والسكك الحديدية لنقل القوات. المشكلة الثالثة تتركز في التباين في مستويات الإرادة السياسية لزعماء القارة في التدخل عسكريا، وهو ما يرجع إلى وجود تحالفات ومصالح بين بعض القادة.

٥-٣- التحديات السياسات الدولية والإقليمية

أدت تداعيات سياسات القطبية الأحادية وممارسات العولمة إلى بناء واقع سياسي دولي يجب التعامل معه بنظرة براجماتية. فوجود مخططات لإدماج القارة في إطار عمليات وسياسات العولمة بدون مراعاة لخصوصيات القارة سيؤدى بالضرورة إلى إلحاق الضرر بالهياكل الإنتاجية لدول القارة واستنزاف اقتصادياتها بالإضافة إلى تهميشها سياسيا. ومن الناحية السياسية ستؤدى سياسات القطبية الأحادية إلى احتواء إفريقيا وتسييرها سياسيا في ظل الفرقة السياسية بين دول القارة وعدم وجود موقف أفريقي موحد.

ولعل فشل الدول الإفريقية في الاتفاق على موقف موحد في قضية شغل تسعة مقاعد دائمة (منهم مقعدين لهما حق النقض) في مجلس الأمن توطئة لإصلاح الأمم المتحدة، قد ألقى بظلال قاتمة على جهود الاتحاد الإفريقي، وأدى ذلك إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن توافق على زيادة الدول الدائمة العضوية بأكثر من خمسة أعضاء منهم ثلاثة لهم حق النقض. ويعتبر اتفاق نيجيريا مع "مجموعة الأربعة" "G4" المكونة من اليابان والهند والبرازيل وألمانيا (الدول الأوفر فرصة للحصول على المقاعد الدائمة) على بنود مجحفة بفرص إفريقيا في التمثيل المتوازن في مقابل إدماجها في تكتلهم مؤشرا خطيرا لانقسام الجبهة الإفريقية التي شكلها الاتحاد الإفريقي، وفاوض مجموعة الأربعة ونسق معها لاتخاذ موقف دولي موحد من عملية إصلاح الأمم المتحدة. (٩٤)

ويجب عدم إغفال دور الفاعلين الدوليين في سياق عملية توسيع عضوية مجلس الأمن، حيث تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في صالح اختيار مصر وجنوب إفريقيا للمقعدين السابق عرضهما على القارة. وفي المقابل، تعتمد نيجيريا على تعبئة الرأي العام الأفريقي على أن المقعدين يجب أن يكونا مخصصين لإفريقيا "السوداء"، وتعتمد كذلك على ضعف الدور المصري الحالي وتأثيرها في الساحة السياسية الإفريقية مقارنة بالدور المحوري لمصر إبان عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات. (٩٥) وقد أكد الاتحاد الإفريقي في اجتماع قمته في ١٦ سبتمبر عام ٢٠٠٥ على رفض التوجه النيجيري ورفض إعطاء أي تنازلات عن طلبه السابق بشغل تسعة مقاعد دائمة (منهم مقعدين لهما حق النقض) في مجلس الأمن.

٥-٤- التحديات الاقتصادية

تعانى الاقتصاديات الإفريقية من مشكلات اقتصادية مزمنة منها تعدى النسبة الآمنة لديونها الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، والعجز في موازناتها، والمستويات العالية من التضخم الهيكلي، والنسب العالية من البطالة، وتشوه الهياكل الإنتاجية لاقتصادياتها، والنمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية، وتدنى الناتج القومي الإجمالي إلى حد النمو السالب للعديد من الاقتصاديات الإفريقية. وبشكل غالب، تعتبر الدول الإفريقية اقتصاديات منتجة للمواد الأولية سواء التعدينية منها أو الزراعية، ومن هذا المنطلق تبرز مشكلة تحكم الدول المستوردة في أسعار تلك المنتجات الأولية في الأسواق العالمية المتخصصة. وقد عزى العديد

من المحللين تلك المشكلات الاقتصادية الهيكلية إلى عوامل جغرافية واجتماعية وسياسية. (٩٦)

بالإضافة إلى ما سبق، تتعرض تلك الأسواق لتقلبات حادة في أسعار تلك المنتجات مما يكون له تداعيات سلبية على النحو التالي:

١- عدم قدرة الدول الإفريقية على التنبؤ بإيراداتها من التصدير مما يؤثر سلبا على الخطط التنموية الوطنية القصيرة والطويلة المدى.

٢- حدوث أزمات اقتصادية خانقة وعدم القدرة على استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج الحيوية من الخارج لنقص العملات الصعبة.

٣- في المتوسط تزيد أسعار المواد الأولية بدالة حسابية مقارنة بالسلع الصناعية المستوردة التي تزيد بدالة هندسية، مما ينتج عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات وتراكم الديون الخارجية على الدول النامية بشكل عام والإفريقية بشكل خاص لأنها الأفقر والأقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

٤- تتحكم الدول الكبرى -التي حولت استعمارها العسكري للدول الأكثر فقر إلى استعمار اقتصادي- في استغلال الثروات الوطنية الإفريقية عن طريق امتيازات للشركات المتعددة الجنسيات للدول الأم، أو تكتل منها، أو تتصارع فيما بينها للفوز بالغنيمة. وكنتيجة مباشرة لهذا الاستغلال، تعانى أفريقيا من تدنى التجارة البينية بين دولها وبلغ نصيبها في بدايات القرن الواحد والعشرون من إجمالي الناتج الصناعي العالمي وكذلك من التجارة الدولية ١،٨% فقط. وبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ١٥ بليون دولار بنسبة ٤% من الإجمالي العالمي. (٩٧)

وأدلى وزير التجارة الأمريكي بالتصريح التالي في سياق مؤتمر القمة الأفريقية والأمريكية الثالث الذي عقد في داكار في عام ١٩٩٥: "أن الولايات المتحدة تركت إفريقيا فترة طويلة جدا لفرنسا، ولكنها من الآن وصاعدا ستبدى مقاومة كبيرة حيال شركاء القارة التقليديين... لقد تركنا للأوروبيين سوقا محتملة يسكنها ٧٠٠ مليون نسمة لفترة طويلة، وإن السوق الإفريقية تزخر بفرص مماثلة لتلك التي كانت متوافرة في أمريكا اللاتينية قبل عشر سنوات وفى آسيا قبل ١٥ عاما." (٩٨)

وقد قوت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ صلاتها التجارية مع العديد من الدول الإفريقية، وعقدت اتفاقيات تجارية مع بعضها، وفى طريقها لعقد اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من دول القارة ومنها مصر.

٥- يؤدى ضعف العائد من الثروات الوطنية إلى حلقة مفرغة من التداعيات السلبية المتسلسلة من نقص الادخار إلى ضعف الاستثمار إلى الإنتاجية المتدنية، مما أدي إلى تدهور نصيب القارة من الناتج الإجمالي العالمي.

٦- يؤدى زيادة عرض العملات الوطنية وضعف الطلب عليها إلى ضعف وعدم استقرار قيمتها، مما يؤدى في النهاية إلى أن أصبحت جميع العملات الإفريقية عملات غير قابلة للتداول الدولي "Soft Currencies". ومن النواتج السلبية لذلك تسعير المنتجات الإفريقية بعملات أجنبية، بالإضافة إلى تعويم العملات الوطنية وربطها بالعملات الأجنبية مما يؤدى في المدى الطويل إلى التبعية الاقتصادية.

٧- معظم التبادل التجاري، المحدود في حجمه ونطاقه، بين دول الجوار الإفريقي يتم بصورة غير قانونية أو غير رسمية لعدة أسباب منها أن الاتفاقيات الرسمية لتقليل التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية تفقد مغزاها لوجود "مصروفات وضرائب غير رسمية" يفرضها المسؤولين وجنود الحدود.

ويمكن توضيح الصورة الواقعية للاقتصاديات الإفريقية من المؤشرات التالية:

١- تعتبر دول إفريقيا اسفل الصحراء الكبرى أفقر دول العالم، حيث بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلى في عام ٢٠٠٣ أقل من ٣٠٠ بليون دولار أمريكي.

٢- تحتل الدول الإفريقية في عام ٢٠٠٣ أكثر من ثلث قائمة الدول التي تعانى من معدلات تضخم تفوق نسبة ال١٠%، وتحتل أنجولا راس القائمة بمعدل تضخم قدرة



٩٢%. وفي عام ٢٠٠٠ وصل معدل التضخم في الكونغو الديمقراطية إلى نسبة غير مسبوقة وهى ٥١٦%.

٣- الإنفاق الحكومي في دول إفريقيا الشمالية في عام ٢٠٠٣ لا يزيد عن ١١% من إجمالي الناتج المحلى، بينما تتراوح نفس النسبة في أوروبا وآسيا بين ٥٥%-٦١%.

٤- متوسط نسبة الديون الخارجية للدول الإفريقية اسفل الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٣ بلغت ٥٨% من إجمالي الناتج المحلى، بينما النسبة في الاقتصاديات متوسطة الدخل لا تزيد عن ٩%.

٥- في عام ٢٠٠٣، تعانى معظم موازين المدفوعات الإفريقية من عجز ما بين المتوسط والكبير بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية وعدم قدرتها على سد الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى ضعف قدراتها التصديرية للأسواق الخارجية. (٩٩) ويتيح التكامل الاقتصادي الإفريقي وتوحده فرصة لدول القارة الهروب من النفق المظلم الذي يميز الاقتصاديات الإفريقية والحصول على مزايا اقتصادية عديدة منها الضغط للحصول على شروط تجارية أفضل في إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وكذلك مع المانحين للمعونة، بالإضافة إلى تكوين تكتل اقتصادي له ثقل على المستوى الدولي.

أثرت الظروف الاقتصادية السالف ذكرها على قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على الوفاء بالتزاماتها في موازنة الاتحاد وبالتالي يؤثر ذلك سلبا على نطاق وفعالية أنشطة الاتحاد، فقد قدر الاتحاد الحاجة إلى ٢٠٠ مليون دولار لتمويل برنامج "النيباد" ولكن تم خفضه إلى فقط ٣٠ مليون دولار. وموازنة الاتحاد الإفريقي حتى بداية عام ٢٠٠٥ محدودة ولا تتماشى مع الطموحات والأهداف العريضة للاتحاد حيث لا تتعدى ٤٣ مليونا دولار أمريكي، لم تدفع الدول الأعضاء منها سوى ٢٧ مليونا. ورغم ذلك وافق وزراء خارجية الدول الأعضاء في ديسمبر عام ٢٠٠٤ على زيادة موازنة الاتحاد أربعة أمثال لتصبح ١٥٨ مليونا منها ٦٣ مليونا كحصص ملزمة و ٩٥ مليون مساهمات تطوعية.(١٠٠)

ويعتقد الباحث أن التقديرات السابقة للموازنة غير واقعية مما قد يؤدى إلى فقد مصداقية الاتحاد في حال عدم توفير نصف تلك الموازنة الطموحة، على أقل تقدير.

٥-٥- التحديات الاجتماعية والإنسانية

تعانى القارة الإفريقية من مشكلات اجتماعية وإنسانية تؤدى إلى معاناة سكانها وإهدار حقوقهم الإنسانية وآدميتهم. ويربو عدد سكان القارة السمراء عن ٧٠٠ مليون نسمة يشكلون ما يقرب من خمسة آلاف شعب وقبيلة وعرق متعدد اللغات والديانات والثقافات. (١٠١)

ويمكن تلخيص التحديات الإنسانية والاجتماعية التي تقابل الشعوب الإفريقية فيما يلي:

أولا: تعتبر مشكلة اللاجئين من المشكلات الكبيرة والمعقدة والتي تعتبر نتاج مباشر للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في إفريقيا، ونجد ٦ دول إفريقية في قائمة أكبر ١٠ دول على مستوى العالم مصدرة للاجئين وهى كالتالي: سيراليون "٤٤٠ ألف"، الصومال "٤١٥ ألف"، السودان "٣٧٤ ألف"، إريتريا "٣٢٠ ألف"، بوروندي "٣٠٠ ألف"، وأنجولا "٢٥٥ ألف". ولا تقتصر مشكلة اللاجئين على إعادة التوطن في دول أخرى فقط بل تفرز مشكلات قد تكون أخطر وتؤثر على استقرار دول ومناطق في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى إضعاف الدول ككيانات سياسية قادرة على التماسك والاستمرار. (١٠٢)

ومن أكبر تلك المشكلات عدم الاستقرار السياسي والأمني للدول المتلقية، وبينها وبين الدول الطاردة، الذي ينتج عن اللجوء إلى دول مجاورة. ولعل عدم الاستقرار والحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية ناتج في المقام الأول نتيجة لهجرة مئات الآلاف من رواندا وبوروندي، والصراعات الخارجية بين السودان وأوغندا والحرب الأهلية بهما تعتبر نتيجة مباشرة لاستضافة كل منهما للاجئين ومتمردين من الدولة الأخرى، جيش الرب وجيش تحرير السودان (قبل الاعتراف الرسمي به)، داخل أراضيهما. ويعتبر واحد من كل خمسين يعيشون في القارة من النازحين

لأسباب أمنية أو اقتصادية أو من اللاجئين سياسيا. (١٠٣)

ثانيا: من المشكلات المزمنة في إفريقيا مشكلة الفقر والذي يصل درجته في العديد من الدول الأفريقية إلى أدنى مستوياته عالميا، حيث تحتل الدول الأفريقية معظم مراتب أفقر ١٠ دول عالميا. ومن المفارقات المذهلة أن إفريقيا تعتبر من أغنى قارات العالم في الموارد الطبيعية بينما نجد أن أكبر نسبة من الفقر المدقع والمجاعات بها، مما يشير بشكل لا لبس فيه أن سوء استغلال الموارد، والصراعات العسكرية، والفساد الهيكلي، والظروف الاجتماعية المتردية من جهل وأمراض متوطنة ووبائية تتفاعل مجتمعة لينتج عنه الواقع الاجتماعي الحالي (٤١ مليون إفريقي أصيبوا بوباء الإيدز توفى منهم أكثر من ١٥ مليونا). ويمكن اقتباس مثال صارخ يعتبر تطبيقا مثاليا لما طرحه الباحث وهو مثال أنجولا التي تنتج ما يربو على ٨٠٠ ألف برميل بترول سنويا، وهو ما يفوق إنتاج الكويت من البترول، بالإضافة إلى إنتاجها بعض المعادن النفيسة مثل الماس، بينما يعانى فيها أربعة ملايين شخص من المجاعة.(١٠٤)

وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية نقلا عن تقارير رسمية من هيئات الإغاثة البريطانية في نوفمبر عام ٢٠٠٥ أن أكثر من ٢٠٠ ألف طفل من دولة النيجر وحدها يعتمدون بصفة كاملة على معونات دولية، أي أن النقص أو انقطاع تلك المعونات قد يؤدى إلى كارثة إنسانية في تلك الدولة ومثيلاتها العديدة في إفريقيا. دعت كل تلك الحقائق المؤلمة إلى أن يذكر تونى بلير، رئيس وزراء بريطانيا أن "إفريقيا تعتبر ندبة في ضمير العالم" (١٠٥)

"Africa is a scar on the conscience of the world"

نستنتج من العرض السابق وجود خط مشترك يربط بين جميع صور مشكلات والتحديات التي تواجه القارة. فالسلم والاستقرار السياسي ضرورات للتكامل الاقتصادي لعدة عوامل منها: أنهما يعطيان قوة دفع سياسية للتكامل، ولا يكتب للتكامل النجاح بدون تحقيق نمو اقتصادي إيجابي والذي بدورة ييسر تحقيق الأمن والسلم، ويعتبر التكامل أداة لتفادى النزاعات لوجود مصالح مشتركة للدول الإفريقية في هذا التكامل.

الخاتمة

أسفرت الدراسة عن توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

أولا: يرى الباحث أن أهداف الاتحاد طموحة بدرجة لا تتناسب مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في القارة، أي أن الاتحاد يحتاج إلى التدرج في عملية البناء المؤسسي وترشيدها لتتسم بالواقعية والتمثل بخط الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. ومبعث الطموح الإفريقي هو الرغبة في الوصول إلى ثمار سياسية واقتصادية واجتماعية على غرار الاتحاد الأوروبي بدون النظر إلى ما استغرقه الأخير للوصول لمرحلة النضوج السياسي والمؤسسي، وبدون التفرقة بين الواقعين الإفريقي والأوروبي. وبشكل عام يمكن بالخروج باستنتاج أن الاتحاد يحتاج إلى مراجعة لأهدافه التي لا تتناسب مع الواقع المعاصر خاصة تلك المتعلقة بتطبيق الوحدة النقدية وتطبيق السلطات التشريعية الفوق وطنية في برلمان عموم إفريقيا في المدى الزمني الموضوع.

ثانيا: استفاد واضعي القانون المؤسسي للاتحاد الإفريقي من جل تجربة منظمة الوحدة الإفريقية، مع التحفظ على أهدافه، مما أدى وجود فرصة حقيقية لاستمرار الاتحاد ككيان إقليمي في ظل معطيات العولمة. ومن مظاهر تلك الاستفادة محاولة واضعي القانون المؤسسي للاتحاد تناغم آليات عمل مؤسسات الاتحاد، وإن لم يصادفهم الكثير من النجاح في التوفيق بين تلك الآليات وأهداف الاتحاد. ويمكن الخروج باستنتاج أن ضعف الالتزام باتفاقيات منظمة الوحدة الإفريقية كان يرجع بصفة كبيرة إلى عدة عوامل منها: عدم الرغبة في التضحية بالاستقلالية الوطنية مقابل تقوية قوة إقليمية، وضعف المؤسسية الوطنية في معظم الدول الإفريقية والاعتماد على "الحالة المزاجية" للقادة من حيث التحمس أو الفتور لقضايا معينة.

ثالثا: يجب عمل مراجعة شاملة ووافية للكيانات السياسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة بغرض إلغاء بعضها لوجود معظم أنشطتها داخل أجهزة وبرامج الاتحاد. والمحك الأكبر لنجاح أي تكتل اقتصادي أو سياسي هو

وجود آليات مؤسسية قادرة على احتواء الخلافات وحل المشكلات المتوقع حدوثها. وبذلك يصبح أكبر الدروس المستفادة من التكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية الإفريقية هو تقوية التوجه المؤسسي للاتحاد الإفريقي بحيث يصبح له كيانا سياسيا وتنظيميا مستقلا فاعلا في آليات صناعة واتخاذ القرارات. وتوجد قناعة لدى الباحث أن بعض تلك الكيانات والتكتلات سوف تحل نفسها تلقائيا بمجرد ظهور بوادر نجاح الاتحاد في تحقيق أهدافه والثقة في مؤسساته، بعد استكمالها وعملها بصفة متكاملة كمنظومة واحدة.

رابعا: من منظور السياسة الدولية، يتمتع الاتحاد الإفريقي بمساندة سياسية واسعة من المجتمع الدولي لعدة أسباب أبرزها عدم رغبة الأطراف الدولية الفاعلة في التدخل المباشر في القارة لوجود خبرات غير مواتية في الماضي. ومن الناحية الاقتصادية، وعدت الدول الغنية بتمويل جزئي لبعض برامج وأنشطة الاتحاد، ولكن تواجه الاتحاد مشكلات معقدة مع قوى العولمة مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامسا: تم التوصل لبعض المقترحات لتفعيل دور الاتحاد الإفريقي عن طريق طرح الإصلاحات التالية:

١- عدم تكرار إنشاء أجهزة الجماعة الإفريقية والتي لها نظير في الاتحاد مثل القمة، ومجلس الوزراء، والبرلمان، ومحكمة العدل، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، والأمانة العامة واللجان الفنية. ولا يعتبر التكرار المؤسسي إهدارا للوقت والمال والمجهود فقط، بل قد ينطوي على قرارات متضاربة وصراعات بين تلك الأجهزة المتماثلة.

٢- إعادة النظر في مجالات اختصاص اللجان الفنية والمفوضية الإفريقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لوجود تضارب كبير في الاختصاصات حيث يقوم كل من تلك الأجهزة بعمل دراسات في ذات المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويقترح الباحث قصر تكليف تلك المهام على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية للأجهزة الأخرى بما يتماشى مع هذا السياق. وكنتيجة لهذا الاقتراح، سوف يتم إدماج وإلغاء وإعادة تسميه الأجهزة الأخرى.

٣- يعتقد الباحث أن الهيكل التنظيمي والإداري للاتحاد ضخم ومترهل ويحتاج لترشيد عدد أجهزته وإعادة نظر لوجود عدد من المحددات والاقتصادية والتمويلية التي تحد من قدرته على إدارتها بكفاءة وفعالية وضمان استمراريته.

٤- ترجع معظم مشكلات القارة إلى ضعف الكيان المؤسسي والسياسي لمعظم دول القارة، أي أن أحد المداخل لتقوية الاتحاد الإفريقي هو تقوية الدولة مؤسسيا وسياسيا كنواة للاتحاد.

٥- رغم وجود نصوص واضحة في مواد القانون التأسيسي ومبادئ وأهداف أجهزة الاتحاد توضح أسلوب التعامل مع انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الأساسية، لا تزال معظم دول القارة تشهد تلك الانتهاكات بدون تدخل فاعل من الاتحاد لتصحيح الأوضاع، إلا في حالة "دارفور" لوجود ضغوط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واستصدارهم قرارات لوقف العنف من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويرجع الباحث ضعف فعالية الاتحاد في هذا المجال إلى عدة أسباب أولها الثقافة الإفريقية التي تعتمد على تفضيل التفاوض الودي والتسويف على المواجهة. السبب الثاني يرجع إلى التكتلات السياسية الجغرافية في إفريقيا والروابط الثقافية والقبلية بين تلك الدول مثل تحدث شعوب شرق إفريقيا اللغة السواحلية، وانتشار قبيلة "الهوسا" في دول غرب إفريقيا والتحدث بلغتها، بالإضافة إلى الثقافة العربية في دول شمال إفريقيا. السبب الثالث هو وجود مصالح وروابط شخصية بين العديد من قادة الدول الإفريقية، مما يدفعهم إلى الدفاع عن مصالحهم ككتلة واحدة لأن انتقاد السياسات الفاسدة لأحدهم هي انتقاد لكل الأنظمة الفاسدة. السبب الرابع هو الرغبة الملحة في ضمان التضامن ووحدة الصف الإفريقي وتفادى أي انشقاق للاتحاد الإفريقي الوليد والحرص على نجاحه لأنه الفرصة الذهبية لدول القارة

للخروج من أزماتها.

ويمكن التوسع في الأجندة البحثية لهذا الموضوع بإثارة عدة تساؤلات من أهمها:

- هل أصبحت تخمة المؤسسية هي إشكالية العالم الثالث بعد أن كان غيابها هو الإشكالية الأساسية لهذه النظم؟
- هل الإرادة السياسية أهم من المؤسسية في عملية التنمية السياسية في إفريقيا؟
- هل الخبرة الغربية يمكن أن تفيد في هذا السياق؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما هي محددات الاستفادة من تلك الخبرة في هذا المجال؟
- ما الفرق بين الطموح الذي تعبر عنه المواثيق والمعاهدات وبين واقع هذه النصوص في التطبيق؟

الهوامش

١- د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة. أكتوبر ٢٠٠١). ص ١٦٢-١٦٧.

٢- صدرت دعوة مماثلة من ونستون تشرشل لقيام "ولايات متحدة أوروبية" في سبتمبر ١٩٤٦ في مدينة زيورخ في سويسرا. ويلاحظ التشابه في الفترات بين الدعوة إلى قيام ولايات متحدة في أوروبا وإفريقيا وهى ما يقرب من ١١ سنة، وكذلك في قيام الاتحادين الأوروبي في ١٩٩١، والإفريقي في ٢٠٠٢.

انظر: http://www.europa.eu.int/abs/history/index-en.htm

٣- د. أحمد الرشيدى. "الاتحاد الإفريقي". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية. ٢٠٠٤). ص ٤٨٥- ٤٨٧.

٤- د. عادل عبد الرازق. "دور مصر في منظمة الوحدة الإفريقية".(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ٢٠٠٢). ص ٣٥-٤٠.

٥- د. عبد الله الأشعل. "الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة".(القاهرة: مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر. ٢٠٠٢). ص ٣٤-٣٥.

٦- جمال نكروما. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة. أكتوبر ٢٠٠١). ص ٣٧-٤٣.

٧- حلمى شعراوى. "القراءة الإفريقية للنظام العالمي". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٩٤-١٠٠.

8- "Who Represents Africa On The UN Security Council?" New African. June 2005. P. 31.

٩- قارن بين استمرارية التكتلات الاقتصادية والسياسية الإفريقية التي استمرت بدون تطور نوعى في ظل وجود منظمات إفريقية إقليمية مع تطور فكر المنظمات الإقليمية الأوروبية من تغيير نشاطها ومسماها مثل تغيير نشاط ومسمى European Economic Community (EEC) إلى European Community (EC) وإلغاءها في نهاية المطاف، وتم إلغاء ودمج البعض الآخر مثل Organization for European Economic Cooperation (OEEC) وكذلك European Free Trade Association (EFTA).

انظر: Haseler, Stephen. Super-State. Hounmills, Palgrave Macmillan 2004.

١٠- د. محمود أبو العينين. "الاتحاد الأوروبي وإفريقيا". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٢١٠-٢١٢.

١١- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق, ص ٣٦، ٢٤٠.

12- Rose M. Kadende-Kaiser and Paul J. Kaiser. Phases of Conflict in Africa. Journal of African Affairs and Studies. Vol. 38 Number (2-3) 2005. P. 152.

١٣- د. عراقى عبد العزيز الشربينى. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة. أكتوبر ٢٠٠١). ص ٣٥١- ٣٥٢.

١٤- د. نيفين حليم صبرى. "التأثيرات السياسية للعولمة على إفريقيا". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة:الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ١٦١-١٦٦.

١٥- د. أحمد حجاج. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٨٩-٩٩.

١٦- د. عادل عبد الرازق. مرجع سابق، ص٢٢٣- ٢٢٦.

١٧- قارن بين نتائج الخلافات المدمرة على ساحة المنظمات



الإقليمية الإفريقية وبين نتائج الخلافات في الاتحاد الأوروبي الذي تتكفل القيم المؤسسية الراسخة بحلها دون خسائر كبيرة في البنيان المؤسسي.

انظر: Jovanovic, Miroslav N. "The Economics of European Union Integration: Limits and Prospects". Cheletenham, Edward Elgar, 2005.

١٨- قارن بين دول الاتحاد الأوروبي الفاعل في الساحة الدولية لوزنها السياسي والاقتصادي والعسكري ودور المنظمات الإقليمية الإفريقية التي تعتمد على رد الفعل.

انظر: Hoekman, Bernard M. "From Euro-med Partnership to European Neighborhood: Deeper Integration a la Carte and Economic Development". (Cairo: Economic Research Forum from Arab Countries, Iran, and Turkey, 2005).

وكذلك: Hartley, Trevor C. "The European Union Law in a Global Context". (Cambridge, Cambridge University Press, 2004).

١٩- قارن ذلك بدور الاتحاد الأوروبي الفاعل والحاسم في أزمة "كوسوفو".

انظر: Bernard, Catherine. "The Substantive Law of the E.U". (Oxford: Oxford University Press, 2004).

وكذلك: أيمن السيد شبانة. مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

٢٠- د. فرج عبد الفتاح فرج. "إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الإفريقية في ظل الاتحاد الإفريقي". "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٧٦-٢٧٧.

٢١- د. عادل عبد الرازق. مرجع سابق، ص ١١٢-١٨٢.

22- Ola Sheyin. "In Dreams Begin Responsibilities". New African. January 2005. Pp.36-37.

23-Tilman Dedering. "Globalization, Global History, and Africa". Journal of African Affairs and Studies. Vol. 37. Number 3-5. 2004. Pp. 273- 277.

٢٤- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ١٤٢-١٤٤.

٢٥- د. محمود محمد خلف. "التحديات التي تواجهها إفريقيا في عصر العولمة". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية المصرية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ١١٤- ١٢١.

26- "African Union: So Far So Good". New Africa. July 2004, Pp. 14-15.

27- Iqbal Jhazbhay, "The Horn of Hope". African Security Review. Issue 13 Vol. 2. 2004. P. 1.

٢٨- د. أحمد حجاج. مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

٢٩- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٨٣.

٣٠- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، الجزء الخاص بالمبادئ، مايو ١٩٨٣.

٣١- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، المادة الخامسة، يوليو ٢٠٠٠.

وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، المادة السابعة، مايو ١٩٨٣.

٣٢- د. ميلود المهذبى. "الاتحاد الإفريقي والعلاقات العربية الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٥١.

٣٣- السفير/ إبراهيم على حسن . مناقشات مؤتمر "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٥٩.

٣٤- د. حورية مجاهد. مناقشات مؤتمر "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٦٥.

٣٥- د. أحمد يوسف القرعي. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٧٠-٧٢.

٣٦- المجلس التنفيذي في الاتحاد الإفريقي يماثل نظيرة الأوروبي من حيث التشكيل المكون من الوزراء المختصين بالقضايا محل البحث، ولكنة يعتبر منفذ فقط للتوجيهات والسياسات التي يضعها مؤتمر الاتحاد. في المقابل يأتي المجلس الأوروبي على قمة صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

انظر: Gerven, Walter Van. "The European Union: A polity of States and People". (Stanford: Stanford University Press, 2005).

37- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele. "The Pan-African Parliament." African Security Review. 13, Vol. 4, 2004, Pp. 73-83.

٣٨- بروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا.

٣٩- على عكس الاتحاد الأوروبي الذي يتسم بوجود آلية واضحة أرستها اتفاقية "ماسترخت"

انظر: Bernard, Catherine. "The Substantive Law of the E.U". (Oxford: Oxford University Press, 2004).



وأيضا:

Http://www.europa.eu.int/eur-lex/en/treaties/dat/eu_con_treaty_en.pdf

٤٠- ومما يعطى أملا في نجاح برلمان عموم إفريقيا وجود مسيرة طويلة لنظيره الأوروبي الذي عقد أول انتخابات مباشرة لأعضائه في عام ١٩٧٩، أي بعد ٢٧ عاما كاملا من بداية إنشاءه في ١٩٥٢. وحتى كتابة هذه السطور، لا يعتبر البرلمان الأوروبي هيئة تشريعية بكامل صلاحياتها، بل أقرب إلى مصطلح "برلمان رقابي فوق وطني".

انظر: Pusca, Anca (ed.). European Union. New York, International Debate Education Association, 2004.

41- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele, op. cit., P. 79.

42- Ibid., Pp. 81-82

٤٣- د. حمدى عبد الرحمن حسن. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٨٢- ٨٤.

٤٤- أيمن السيد شبانة. مرجع سابق، ص ١٢٣.

45- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele, op., cit., P. 81.

٤٦- تتباين طبيعة عمل المفوضية في الاتحاد الإفريقي عن نظيرة الأوروبي، حيث تعمل المفوضية الأوروبية كمجلس تنفيذي بكامل صلاحياته وتتمتع باستقلالية تامة عن المجلس الوزاري. ويتم تكريس مبدأ المشاركة الشعبية في انتخاب أعضاء المفوضية من قبل البرلمان الأوروبي والذي يحق له، طبقا لمبدأ الرقابة البرلمانية سحب الثقة من المفوضية وإسقاطها، وهو ما حدث في سابقة في عام ١٩٩٩.

انظر: Lord, Christopher. "A Democratic Audit of the European Union". (Hampshire: Houndmills, 2004).

٤٧- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm

48- Bronwen Manby. "The African Union, NEPAD, and Human Rights: The Missing Agenda". Human Rights Quarterly. March 26, 2004. Pp. 985-988.

49- Soderberg, Nancy. Christian Science Monitor, 2/7/2005, Vol.97, Issue 51. P. 9.

٥٠- د. محمود أبو العينين. "الاتحاد الأفريقي وامكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر) ٢٠٠١. ص ٢٠٨.

51- African Union: So Far So Good", op. cit., pp. 14-15.

٥٢- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm

٥٣- د. أحمد الرشيدى. الاتحاد الإفريقي: "دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية المصرية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٥٠٠- ٥٠٣.

٥٤- أيمن السيد شبانة. مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٨.

٥٥- تتباين درجة الإلزام بين قرارات الاتحاد الإفريقي ونظيرة الأوروبي، ففي الأخير يتم تطبيق القواعد واللوائح المرنة والقرارات بسلطة فوقية وبدون الحاجة إلى الرجوع إلى المؤسسات الوطنية ويتم التطبيق حتى في حال تعارض القرارات مع التشريعات واللوائح الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

انظر: Arts, Karin and Dickson, Anna. "E.U. Development Cooperation: From Model to Symbol". (Manchester, Manchester University Press, 2004).

٥٦- د. عادل عبد الرازق. مرجع سابق، ص ٨٢-٨٣.

٥٧- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm

58- "Africa Acknowledges it Must Help Itself". Economist. Vol. 376. Issue 8434. July 9, 2005. Pp. 37-38.

59- Chissano, Joaquim Alberto. Global Agenda. Issue 2. Jan. 2004. P.3.

60- Bronwen Manby, op. cit., Pp. 983-984.

61- Frank K. Teng-Zeng. "The Same Story or New Directions?" Science and Public Policy. Vol. 32, Number 3. June 2005. P. 242.

62- Bronwen Manby, op. cit., Pp. 996 – 997.

63- Antonio de Figueiredo. We Well All Be Watching. New African. April 2005. P. 20.





64- Frank K. Teng-Zeng, op. cit., Pp. 240-241.
65- Bronwen Manby, op. cit., Pp. 990 – 992.
66- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele, op. cit., P. 77.
67- "Who's in Charge?" . Economist. Vol. 375. Issue 8424. April 30, 2005. P. 43.
68- Bronwen Manby, op.cit., Pp. 1010-1019.
69- Frank K. Teng-Zeng, op. cit., P. 231.
70- Ibid., P. 240.

٧١- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
72- Jacob Wanjala Musila. "The Intensity of Trade Creation and Trade Diversion". Journal of African Economies. Vol. 14, Number 1, 2005. p. 118.

٧٣- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
74- Jacob Wanjala Musila, op. cit., pp. 120-121

٧٥- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ١٢.

٧٦- راوية توفيق. "العولمة والإقليمية الجديدة في إفريقيا: دراسة لتجمع الكوميسا". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٤١٦-٤٢٠.

٧٧- د. فرج عبد الفتاح فرج. مرجع سابق، ص٢٨٤-٢٩٥.

٧٨- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm

٧٩- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ٧-٩.

80- Jacob Wanjala Musila, op. cit., Pp. 121-122.

٨١- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm

٨٢- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

83- "Where The Only Way To Vote Is With Your Feet". Economist. Vol. 375. Issue 8421, April 9, P. 39.

٨٤- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm

٨٥- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
86- Jacob Wanjala Musila, op. cit., P. 121.

٨٧- د. فرج عبد الفتاح فرج. مرجع سابق، ص ٢٩٤.

٨٨- د. عبد الملك عودة. "قضايا العلاقات العربية الإفريقية واستراتيجيات مقاربتها". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٤٥٣-٤٥٧.

89- Antonio de Figueiredo, op. cit., P. 20.
90- Bronwen Manby, op. cit., P. 1006.
91- Soderberg, Nancy, op. cit., P. 9.
92- Office of the Federal Register. The White House, July 19, 2005.
93- Cass, Frank. International Peacekeeping. Spring 2005, Vol. 12, Issue 1, Pp. 161-165.
94- "United We Stand". Economist. Vol. 376, Issue 8437. 30/7/2005. PP. 27-30.
95- "Who Represents Africa On The UN Security Council?", Op. cit., Pp. 30-31.
96- Tilman Dedering, op. cit., PP. 272- 273.

٩٧- د. محمد عبد الشفيع. "الاقتصاد السياسي للعولمة". "إفريقيا والعولمة". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٣٨.

٩٨- د. عبد الملك عودة. "التنافس الدولي في إفريقيا" (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي عدد ١٠١، أول يونية ١٩٩٦) ص٥١.

٩٩- إحصاءات البنك الدولي، الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٤.

100- African Union Members Agree to Quadruple Budget. New York Amsterdam News. Vol. 95, Issue 51. December 16, 2004. P. 2.

١٠١- د. محمود أبو العينين. مرجع سابق، ص ١٩٧.

102- Rose M. Kadende-Kaiser and Paul J. Kaiser, op. cit., Pp. 154-156. 103- Bronwen Manby, op. cit., p. 1018.

١٠٤- عبد الرحمن إسماعيل الصالحي. مرجع سابق. ص١٧٥.

105- Antonio de Figueiredo, op. cit., P. 20.





توجهات طلاب جامعة الملك عبد العزيز نحو الدراسة عن طريق الإنترنت

دكتور/ كمال بن منصور جـمبي
أستاذ مشارك – قسم علوم الحاسبات
كلية العلوم – جامعة الملك عبد العزيز
kjambi@kau.edu.sa

ملخص:

يحاول هذا البحث دراسة توجهات طلاب جامعة الملك عبد العزيز نحو الدراسة عن طريق الإنترنت. وأبدى الطلاب اهتماماً بالدراسة عن طريق الشبكة العالمية لما لها من فوائد عديدة كما أبدى بعضهم بعض التخوفات من سلبيات الدراسة عبر الإنترنت. ويتناول الاستبيان عدة محاور. يتناول المحور الأول استجابة الطلبة نحو المنافع التي يجنيها الدارس عن طريق الإنترنت. أما المحور الثاني فيتعامل مع المشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق الإنترنت في حين يتناول المحور الثالث المشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق المحاضرات الاعتيادية وينتهي البحث بعرض استجابات الطلاب وتقديم بعض التوصيات.

١ – المقدمة:

في ورشة التعليم الإلكتروني المصاحب للمؤتمر الثاني للعلوم (١) أوضح المشاركون أن للتعليم الإلكتروني العديد من الفوائد والتي يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية: المرونة والتي تتمثل في قدرة الطالب في الحصول على المادة التعليمية في الوقت والزمن المناسبين له، المواءمة الزمنية حيث يستطيع الدارس تلقي المادة التعليمية في الزمن المناسب لقدراته التعليمية، الموائمة التعليمية والتي تمكن من وضع الدروس والمادة التعليمة في الشكل المناسب للمتلقي، ثبات الجودة حيث تساغ المادة التعليمة من قبل الأفضل في إيصال المادة التعليمية وبالطريقة الأفضل وبالتالي إزالة الفوارق في استيعاب الطلبة من عدة مدرسين للمادة نفسها، المتابعة التعليمية والتي دعمها وجود الحاسب في متابعة كل من تعامل مع المادة التعليمية قراءة وفهماً وتفاعلاً و(اختباراً)، البيئة الآمنة والتي تسمح للطالب في التفاعل بشكل مباشر مع المادة العلمية دون خشية التعليق من الزملاء، سهولة تحديث المادة العلمية مع قدرات الحاسوب الإلكترونية، وأخيراً خفض التكاليف على المدى البعيد مع إمكانية إيصال الخدمة التعليمية إلى عدد كبير من الدارسين والاستعانة في الوقت نفسه على عدد أقل من الموظفين. وأضاف أحد الأكاديميين السعوديين (٢) إلي قدرة التعليم عن بعد على العمل على تساوي فرص التعليم الجامعي بين المدن والقرى والهجر والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المناطق المقامة فيها الجامعات بالإضافة إلى مراعاة احتياجات المجتمع ومتطلباته المتغيرة من القوى العاملة المدربة والمهن المختلفة والتي تدعو للجمع بين التعليم والتدريب وكذلك بين الدراسة والتجديد من خلال توفر فرص التعليم المستمر للموظفين والعمال وهم على رأس العمل في بيئة تعليمية تتناسب ومتطلبات المجتمع المحلي.

ولكن لابد من ذكر بعض السلبيات المصاحبة والتي يمكن تمثيلها بطول مدة التعامل مع أجهزة الحاسوب ومدي تأثير ذلك صحياً واجتماعياً على الدارسين، كما أن الاعتماد الكامل على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية قد يكون له تأثير على قدرة الطالب على التعامل مع أفراد المجتمع.

لقد أخذ التعليم عن بعد إهتماماً من قبل المشؤولين عن التعليم في المملكة العربية السعودية ففي تصريح لأمين مجلس التعليم العالي لجريدة محلية (٣) أشار إلى أن مشروع (التعليم عن بعد) يهدف لاستيعاب خريجي وخريجات الثانوية العامة الذين لا يتم قبولهم في مؤسسات التعليم العالي. حيث قال"هذا النوع من الدراسة له الكثير من الإيجابيات ولكن البدء فيه



بشكل غير مكتمل له العديد من السلبيات". حتى أن هذا لموضوع استحوذ على العديد من الأبحاث المشاركة في أحد المؤتمرات فقد أشار الباحث (٤) إلى تصميم لمقرر متقدم في جامعته وتأثير تغيير المقرر من الطريقة التقليدية إلى طريقة تقديمه عبر الإنترنت. أما الباحث في (٥) فقد استعرض الأدوات والمصادر التي يمكن استخدامها عبر الإنترنت وأشار إلى إمكانية استخدامها بشكل فعال في تعليم الطالبات. أما في (٦) فقد أشار الباحثان إلى استخدام تقنية ATM لتطوير عملية الاتصالات والخدمات التعليمية بالجامعة. وأضاف المحاضر في (٧) والذي يتعامل مع دارسين على مستوى الماجستير والدبلوم العالي إلى أسلوب التعليم المشارك Collaborative learning حيث يؤكد على استفادة مدرسي المقررات عن بعد من الطلبة نظراً للخبرات العملية التي يتمتع بها الدارسين الملتحقين في هذا البرنامج.

٢- أهداف البحث وتجربة الجامعة:

يهدف البحث إلى إجراء دراسة ميدانية عن قابلية طلاب جامعة الملك عبد العزيز للدراسة عن طريق الإنترنت. ففي تجربة شخصية ومن خلال تدريس مادة البرمجة عن طريق استخدام برنامج العروض الالكترونية لتسجيلها كإحدى مواد مشروع الجامعة الإلكترونية بجامعة الملك عبد العزيز لم يكن تجاوب الطلاب كما هو في الطريقة الاعتيادية. كما أن مناقشة أحد خريجي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لم تكون مشجعة للتعليم عن طريق الإنترنت وتم تفسير ذلك إلى قلة تفاعل الطلبة مع الدروس وعدم متابعتهم لها بالشكل التسلسلي الزمني المطلوب نتيجة لغياب المراقبة سواء الذاتية أو من قبل عضو هيئة التدريس. كما أنه كثيراً ما يتم تطبيق بعض الأفكار التي نجحت في بيئات أخرى دون دراسة جدواها أو تفاعل المجتمع السعودي معها.

كانت بداية التعليم عن بعد في جامعة الملك عبد العزيز عن طريق ما يعرف بـــ "الانتساب" وهي تجربة تزيد عن العشرين عاماً والتحق بها العديد من الطلاب على مستوى المملكة. وتتلخص هذه التجربة عن طريق أداء الاختبارات النصفية والنهائية في رحاب الجامعة بعد شراء المذكرات والكتب المطلوبة. ويتسنى للطالب حضور بعض الدورات الدراسية القصيرة ذات العلاقة بالمواد. وأثبتت التجربة نجاحها في التخصصات النظرية.

تطورت الفكرة إلى تسجيل محاضرات بعض المواد بالفيديو ومن ثم نسخها على أقراص مضغوطة لتوزيعها على طلاب الانتساب وكمرجع لطلاب الانتظام. كما تم توفير بعضها عبر الإنترنت. وتم مؤخراً استحداث عمادة متخصصة للدراسة عن بعد وسيتم اعتماد العديد من المواد في المستقبل القريب. وتسعى الجامعة لتطوير البنية التحتية لمركز التعليم الإلكتروني بالجامعة بحيث يتم ربطه بالشبكة التعليمية بالجامعة Intranet وشبكة المعلومات العالمية Internet (٨).

٣- الاستبيان:

ينقسم الاسبيان إلى ثلاثة محاور حيث يهتم المحور الأول بتصور عينة البحث عن المنافع التي قد يجنيها الدارس عن طريق الإنترنت في حين أن المحور الثاني يركز على تصور عينة البحث عن المشاكل التي قد تعترض الدارس عن طريق الإنترنت. أما المحور الثالث فيهتم بالمشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق المحاضرات الاعتيادية.

٣-١ عينة البحث

تتكون عينة البحث من ٢٧٠ طالباً في قسم علوم الحاسبات بكلية العلوم في جامعة الملك عبد العزيز الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية. وهذا العدد يقارب نصف عدد الطلاب في القسم وقت إجراء البحث. كما أود الإشارة إلى أن ما ينطبق على طلبة القسم قد لا ينطبق على طلاب آخرين في الأقسام الأخرى والذين يتمتعون بظروف مغايرة.

وقد تم اختيار أسلوب التحليل الاحصائي المعتمد على نسبة التكرار فقط وذلك بغرض استنباط الاتجاه العام وتمهيداً لدراسة إحصائية مستقبلية مستفيضة في هذا المجال لما له من أهمية خاصة للمملكة.

٣-١-١ العمر:

	التكرار	النسبة
عدم الإجابة	٥	١,٩
١٨-٢٠ سنة	٦٧	٢٤,٨
٢١-٢٣ سنة	١٨١	٦٧,٠
٢٤-٢٦ سنة	١١	٤,١
أكثر من ٢٦ سنة	٦	٢,٢



يوضح الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة البحث وبنسبة ٩١,٨% تقع في الفئة العمرية من ١٨-٢٣ وهي السن التي تكون في الفترة الدراسية الجامعية.

٣-١-٢ الاستخدام السابق للإنترنت

	التكرار	النسبة
عدم الإجابة	٤	١,٥
نعم	٢٤٤	٩٠,٤
لا	٢٢	٨,١

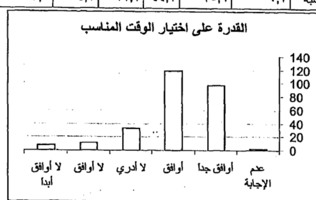
يتضح من المفردة السابقة أن الغالبية العظمى قد سبق لها التعامل مع الإنترنت وبنسبة ٩٠,٤%.

٣-٢ المحور الأول: المنافع التي يجنيها الدارس عن طريق الإنترنت

يتناول هذا الفصل المحور الأول للاستبيان والذي يتعلق بالمنافع التي قد يجنيها الدارس عن طريق الإنترنت والتي قد تشجع الطلبة على الالتحاق بدروس تعطى عن طريق الإنترنت.

٣-٢-١ القدرة على اختيار الوقت المناسب

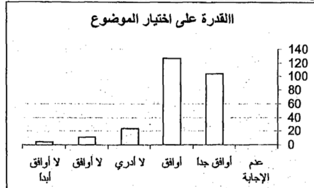
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٢	٩٧	١١٩	٣٣	١١	٨
النسبة	٠,٧	٣٥,٩	٤٤,١	١٢,١	٤,١	٣,٠



ما يمثل ٨٠ % وافق على أن للإنترنت خاصية المرونة في إعطاء الطالب القدرة على اختيار الوقت المناسب لتلقى المحاضرات. في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٧,١%.

٣-٢-٢ القدرة على اختيار الموضوع

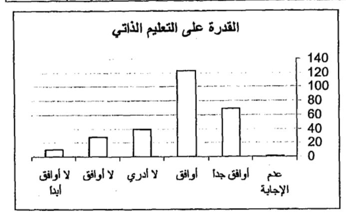
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٠	١٠٤	١٢٧	٢٤	١١	٤
النسبة	٠,٠	٣٨,٥	٤٧,٠	٨,٩	٤,١	١,٥



ما يمثل ٨٥,٥ % وافق على أن للإنترنت خاصية القدرة على اختيار الموضوع في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٥,٦% عليها وبالطبع فقد بنيت هذه النسبة على افتراض توفر جميع المواد على الشبكة وقابلية التسجيل فيها.

٣-٢-٣ القدرة على التعليم الذاتي

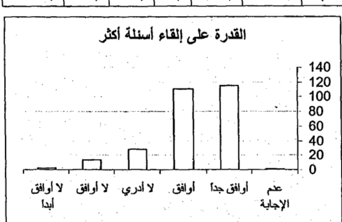
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	١	٦٩	١٢٣	٣٩	٢٨	١٠
النسبة	٠,٤	٢٥,٦	٤٥,٦	١٤,٤	١٠,٤	٣,٧



ما يمثل ٧١,٢ % وافق على أن للإنترنت خاصية الإفادة من القدرة على التعليم الذاتي في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٤,١% . ويبدو أن استجابة العينة على هذه الفكرة تبدو طبيعية نوعاً ما نظراً لأن معظم فئات الطلبة لم تتعود على التعليم الذاتي بل تعودت على وجود موجه مباشر في أي منظومة تعليمية.

٣-٢-٤ القدرة على إلقاء أسئلة أكثر

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	١	١١٥	١١١	٢٨	١٣	٢
النسبة	٠,٤	٤٢,٦	٤١,١	١٠,٤	٤,٨	٠,٧



ما يمثل ٨٣,٧ % وافق على أن للإنترنت خاصية إتاحة الفرصة على إلقاء أسئلة أكثر في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٥,٥%. ونفس التبرير السابق قد ينطبق على النقطة الحالية.

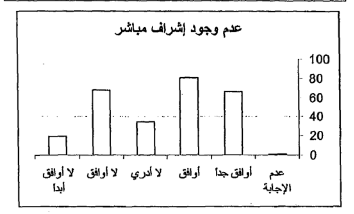


٣-٣ المحور الثاني: المشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق الإنترنت

تناقش هذه الفقرة المشاكل التي قد يواجهها الطالب عند دراسته لمادة ما عن طريق الإنترنت. ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة المؤيدين للمفردات التي تناقش هذه المشاكل قد انخفضت مقارنة بالنقاط التي سبق ذكرها في المحور الأول وفي الوقت نفسه زادت نسبة المخالفين لتلك المفردات.

٣-٣-١ عدم وجود إشراف مباشر

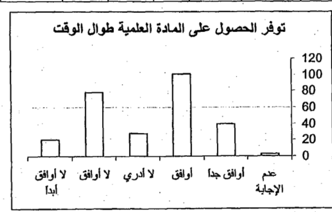
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	١	٦٦	٨١	٣٥	٦٨	١٩
النسبة	٠,٤	٢٤,٤	٣٠,٠	١٣,٠	٢٥,٢	٧,٠



ما يمثل ٥٤,٤ % وافق على أن عدم وجود إشراف مباشر للدراسة عن طريق الإنترنت تعتبر مشكلة رئيسية قد يواجهها الدارس عن طريق الإنترنت في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٣٢,٢%.

٣-٣-٢ توفر الحصول على المادة العلمية طوال الوقت

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٣	٤٠	١٠١	٢٨	٧٨	٢٠
النسبة	١,١	١٤,٨	٣٧,٤	١٠,٤	٢٨,٩	٧,٤

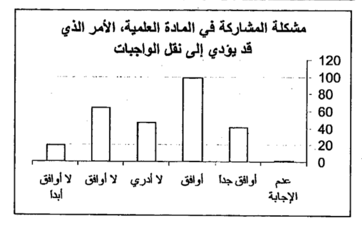


ما يمثل ٥٢,٢ % وافق على أن للإنترنت القدرة على توفير الحصول على المادة العلمية طوال الوقت في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٣٦,٣% .



٣-٣-٣ مشكلة المشاركة في المادة العلمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقل الواجبات

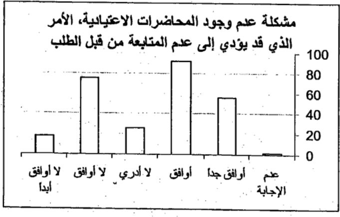
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	١	٤١	٩٩	٤٦	٦٤	١٩
النسبة	٠,٤	١٥,٢	٣٦,٧	١٧,٠	٢٣,٧	٧,٠



ما يمثل ٥١,٩ % وافق على أن للإنترنت مشكلة تتمثل في المشاركة في المادة العلمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقل الواجبات في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٣٠,٧%. ومن الملاحظ أن هذا النوع من المشاكل لا تقتصر على المواد التي يمكن دراستها على الإنترنت فقط بل هي متواجدة في الدراسة الاعتيادية والتي تتم عن المحاضرات الاعتيادية.

٣-٣-٤ مشكلة عدم وجود المحاضرات الاعتيادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم المتابعة من قبل الطلبة

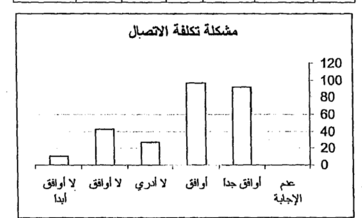
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٢	٥٦	٩٢	٢٦	٧٥	١٨
النسبة	٠,٧	٢١,١	٣٤,١	٩,٦	٢٧,٨	٦,٧



ما يمثل ٥٥,٢ % من عينة البحث وافق على أن للإنترنت مشكلة تتمثل في عدم وجود المحاضرات الاعتيادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم المتابعة من قبل الطلبة في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٤٤,٥%. وهذه المشكلة تبرز أيضاً في المحاضرات الاعتيادية حيث تثبتها نسبة الحضور فيها.

٣-٣-٥ مشكلة تكلفة الاتصال

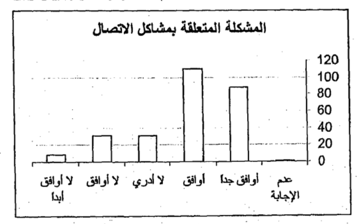
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٠	٩٢	٩٧	٢٧	٤٣	١١
النسبة	٠,٠	٣٤,١	٣٥,٩	١٠,٠	١٥,٩	٤,١



ما يمثل ٧٠,٠ % وافق على أن للإنترنت مشكلة تكلفة الاتصال في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٢٠,٠%. ويبدو أن تأثير هذه النقطة في تناقص نظراً لتخفيض تكلفة الاتصالات وزيادة سعة الخطوط مما يساهم في التقليل من تأثير هذا العامل.

٣-٣-٦ المشكلة المتعلقة بمشاكل الاتصال

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	١	٨٨	١١٠	٣١	٣١	٩
النسبة	٠,٤	٣٢,٦	٤٠,٧	١١,٥	١١,٥	٣,٣



ما يمثل ٧٣,٣ % وافق على أن للإنترنت مشكلة متعلقة بمشاكل الاتصال والتي تتمثل في الخطوط المشغولة وانقطاع الاتصال وبطء عملية النقل في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٤,٨%. وكما سبق ذكره في النقطة السابقة من التحسن الذي حصل في شبكة الاتصالات وبالتالي التقليل من تأثير هذا العامل.

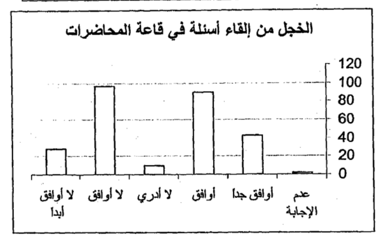


٣-٤ المحور الثالث: المشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق المحاضرات الاعتيادية

يتناول هذا الجزء المحور الثالث للاستبيان والذي يتعلق بالمشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق المحاضرات الاعتيادية والتي قد تشجع الطلبة على الالتحاق بدروس تعطى عن طريق الإنترنت.

٣-٤-١ مشكلة الخجل من إلقاء أسئلة في قاعة المحاضرات

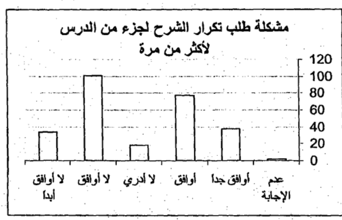
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٢	٤٣	٩٠	١٠	٩٧	٢٨
النسبة	٠,٧	١٥,٩	٣٣,٣	٣,٧	٣٥,٩	١٠,٤



ما يمثل ٤٩,٢ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية مشكلة للدارسين تتمثل في الخجل من إلقاء أسئلة في قاعة المحاضرات في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٤٦,٣% .

٣-٤-٢ مشكلة طلب تكرار الشرح لجزء من الدرس لأكثر من مرة

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٢	٣٨	٧٧	١٨	١٠١	٣٤
النسبة	٠,٧	١٤,١	٢٨,٥	٦,٧	٣٧,٤	١٢,٦

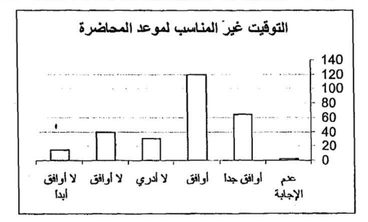


ما يمثل ٤٢,٦ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية مشكلة طلب تكرار الشرح لجزء من الدرس لأكثر من مرة في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٥٠,٠% .



٣-٤-٣ التوقيت غير المناسب لموعد المحاضرة

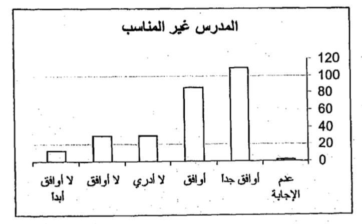
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٢	٦٤	١٢٠	٣٠	٣٩	١٥
النسبة	٠,٧	٢٣,٧	٤٤,٤	١١,١	١٤,٤	٥,٦



ما يمثل ٦٨,١ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية خاصية التوقيت غير المناسب لموعد المحاضرة في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٢٠,٠% . ومن الجدير بالذكر وجود ظاهرة عدم الرغبة في الدراسة الجامعية مساءً. وقد يعود ذلك لانشغال الطلبة بتوصيل وإعادة إخوانهم من المدارس بالإضافة إلى العرف على الدراسة الصباحية فقط.

٣-٤-٤ المدرس غير المناسب

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٢	١٠٩	٨٦	٣٠	٣٠	١٣
النسبة	٠,٧	٤٠,٤	٣١,٩	١١,١	١١,١	٤,٨



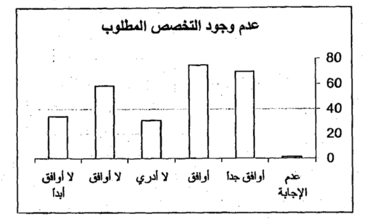
ما يمثل ٧٢,٣ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية خاصية المدرس غير المناسب في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٦,٩%. ففي تفسير لتغيير الشعب وتكدس الطلبة عند بعض أعضاء هيئة



التدريس في القسم قد يتبادر لأول وهلة أن السبب يعود إلى الدرجات التي يعطيها هؤلاء المدرسون ولكن قد يكون هنالك أسبابٌ أخرى تتمثل في الشرح الجيد والمعاملة الحسنة التي تؤدي إلى الراحة النفسية للطلاب.

٣-٤-٥ عدم وجود التخصص المطلوب

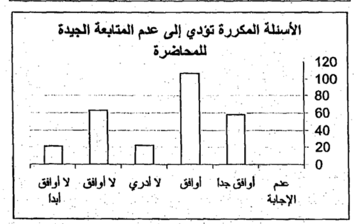
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	١	٧٠	٧٥	٣١	٥٩	٣٤
النسبة	٠,٤	٢٥,٩	٢٧,٨	١١,٥	٢١,٩	١٢,٦



ما يمثل ٥٣,٧ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية عدم وجود التخصص المطلوب في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٣٤,٥%.

٣-٤-٦ الأسئلة المكررة تؤدي إلى عدم المتابعة الجيدة للمحاضرة

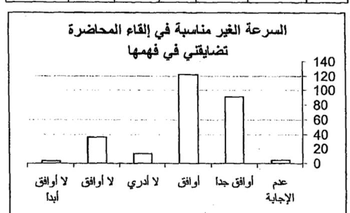
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٠	٥٨	١٠٦	٢٢	٦٣	٢١
النسبة	٠,٠	٢١,٥	٣٩,٣	٨,١	٢٣,٣	٧,٨



ما يمثل ٨٠,٨ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية خاصية الأسئلة المكررة تؤدي إلى عدم المتابعة الجيدة للمحاضرة في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٣١,١%.

٣-٤-٧ السرعة الغير مناسبة في إلقاء المحاضرة تضايقني في فهمها

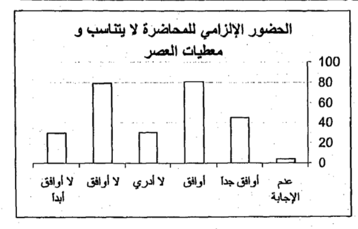
	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٤	٩٢	١٢٢	١٣	٣٦	٣
النسبة	١,٥	٣٤,١	٤٥,٢	٤,٨	١٣,٣	١,١



ما يمثل ٧٩,٣ % وافق على أن للدراسة عن طريق إلقاء المحاضرة تضايقني في فهمها في حين لم يوافق على المحاضرات الاعتيادية خاصية السرعة الغير مناسبة في هذه الفكرة سوى ١٤,٤%.

٣-٤-٨ الحضور الإلزامي للمحاضرة لا يتناسب ومعطيات العصر

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٤	٤٥	٨١	٣١	٧٩	٣٠
النسبة	١,٥	١٦,٧	٣٠,٠	١١,٥	٢٩,٣	١١,١

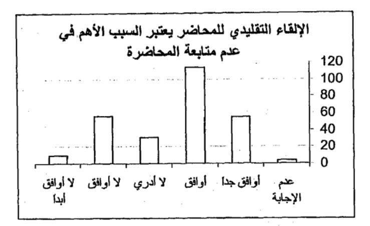


ما يمثل ٤٦,٧ % وافق على أن للدراسة عن طريق لا يتناسب ومعطيات العصر في حين لم يوافق على هذه المحاضرات الاعتيادية خاصية الحضور الإلزامي للمحاضرة الفكرة سوى ٤٠,٤% .

٣-٤-٩ الإلقاء التقليدي للمحاضر يعتبر السبب الأهم في عدم متابعة المحاضرة

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٤	٥٥	١١٤	٣١	٥٦	١٠
النسبة	١,٥	٢٠,٤	٤٢,٢	١١,٥	٢٠,٧	٣,٧

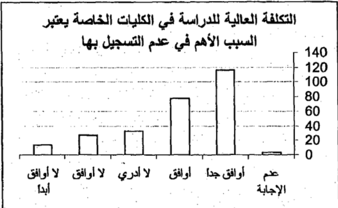




ما يمثل ٦٢,٦ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية خاصية الإلقاء التقليدي للمحاضر يعتبر السبب الأهم في عدم متابعة المحاضرة في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٢٤,٤%.

٣-٤-١٠ التكلفة العالية للدراسة في الكليات الخاصة يعتبر السبب الأهم في عدم التسجيل بها

	عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
التكرار	٣	١١٦	٧٨	٣٣	٢٧	١٣
النسبة	١,١	٤٣,٠	٢٨,٩	١٢,٢	١٠,٠	٤,٨



ما يمثل ٧١,٩ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية التكلفة العالية للدراسة في الكليات الخاصة يعتبر السبب الأهم في عدم التسجيل بها في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٤,٨% .

٤- الخاتمة:

إذاً... هل نحن جاهزون للتعليم الإلكتروني؟ سؤال طرحه أحد الأكاديميين (٩) حيث يدخل في اعتباره المنظومة التعليمية ككل، فالمعلم لابد أن تتوفر لديه مهارات تشغيل الحاسوب وتصميم الدروس التعليمية وتنفيذها. والمنهج اللازم لهذا النوع من التعليم لابد من تطبيقه بدون صعوبات أو معوقات. والبنية التحتية لهذا المشروع لابد من اكتمالها وجاهزيتها في كافة المؤسسات التعليمية المختلفة. كما لابد من وجود جهة محايدة مسئولة عن تقويم هذه المشروعات وتقديم تغذية مرتجعة للجهات المنفذة لمشروع التعليم الإلكتروني.

وبمراجعة استجابات عينة البحث، اتضح وجود أغلبية بالنسبة إلى المحور الأول والخاص بالمنافع التي قد يجنيها الدارس عن طريق الإنترنت حيث وافق على أن للإنترنت خاصية المرونة في إعطاء الطالب القدرة على اختيار الوقت المناسب لتلقى المحاضرات وافق على أن للإنترنت خاصية



القدرة على اختيار الموضوع على فرضية أن جميع المواد على الشبكة وقابلية التسجيل فيها الأمر الذي يقلل من ظاهرة الشعب المغلقة لاكتفائها من الطلبة المسجلين كما أن غالبية من الطلبة وافق على أن للإنترنت خاصية الإفادة من القدرة على التعليم الذاتي كما أن عدم الحضور في الفصل الاعتيادي يشجع غالبية الطلبة ويسمح لهم بإجراء مناقشة أكبر كما يتيح لهم الفرصة على إلقاء أسئلة أكثر.

أما بخصوص المحور الثاني والخاص بالمشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق الإنترنت فلم يظهر التوجه السابق. حيث وافق ما يزيد عن نصف العينة على أن فكرة عدم وجود إشراف مباشر للدراسة عن طريق الإنترنت تعتبر مشكلة رئيسية قد يواجهها الدارس عن طريق الإنترنت كما وافق ما يزيد عن نصف العينة بقليل على أن للإنترنت القدرة على توفير الحصول على المادة العلمية طوال الوقت وبنسبة مقاربة وافق على أن للإنترنت مشكلة تتمثل في المشاركة في المادة العلمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقل الواجبات. وفي المفردة الخاصة بأن للإنترنت مشكلة تتمثل في عدم وجود المحاضرات الاعتيادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم المتابعة من قبل الطلبة فقد وافق على ذلك ما يمثل ٥٥,٢ % من عينة البحث في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٤٤,٥% علماً بأن مشكلة الحضور تبرز أيضاً في المحاضرات الاعتيادية. ظهرت الغالبية مرة أخرى حين مناقشة مفردة أن للإنترنت مشكلة تكلفة الاتصال ومشاكله حيث وافق في هذا الأمر ما يزيد عن ٧٠% من العينة.

ومع صدور التوصية بتحويل القسم إلى كلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإقبال على الكلية المنتظرة ومن ثم تصبح عملية التدريس عن طريق الإنترنت أكثر إلحاحاً كما أن الإعتمادات المخصصة للكلية تعطيها مرونة أكثر للتعامل مع مشاكل الطلاب في التعليم عبر الإنترنت والتغلب عليها.

بعد استعراض استجابات الطلاب نجد أنه لا بد من المضي في توفير إمكانية التعليم عبر الإنترنت خصوصاً في المواد الأولية للأقسام والمواد العامة للكليات والتي تتميز بالعدد الكبير من الطلاب كما لا بد للجامعة من توسيع إمكانيات البنية التحتية للجامعة. كما أن الجامعة لا تزال تعاني من عملية الاتصال بموقع الجامعة عبر الإنترنت خصوصاً من خارج الجامعة ويبدو ذلك جلياً أيام التسجيل عبر الإنترنت الأمر الذي لا بد من التعامل مع هذه المشاكل قبل اعتماد عملية التعليم عبر الإنترنت.

وأخيراً قد يشيرالبعض إلى ميل البحث إلى استحسان الدراسة عن بعد وعدم الأخذ في الاعتبار الفوائد التي قد يجنيها الطالب من خلال الدراسة التقليدية كالإتصال المباشر مع استاذ المادة. وهذة النقطة سوف تؤخذ في الاعتبار في الدراسة المستقبلية التالية والتي سبق الاشارة لها عند شرح عينة البحث.

شكر وتقدير:

يشكر الباحث كل من الإخوة عمرو الغامدي وسلطان قطب لجهودهم في جمع بيانات هذا البحث وتبويبها.

المراجع:

(١) د. حسنين البرهمتوشي، د. يوسف العريفي، ورشة التعليم الإلكتروني – المؤتمر الثاني للعلوم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ٢٠٠٤/٣/١٦.

(٢) الدكتور منصور عوض القحطاني،"التعليم عن بعد"، http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-02-07/writers/writers04.htm

(٣) جريدة عكاظ العدد ١٣٠٣٨، وتاريخ ٢٠٠٢/٥/٨م http://www.okaz.com.sa/okaz/Data/2002/05/08

(4) A. Al-Abdul-Gader, " Web-based Course Design: A New Look for Saudi Higher Education", The 16th National Computer Conference "Computer and Education, Feb. 2001, pp. 297-309.

(5) I. Ali, "Internet Tools and Resources for Education and Learning", The 16th National Computer Conference "Computer and Education, Feb. 2001, pp. 310-322.

(6) K. Al-Dawoof and S. Alkasabi, "ATM-Based Solution to Facilitate Distance Learning", The 16th National Computer Conference "Computer and Education, Feb. 2001, pp. 138-151.

(٧) د. محمود أباظة، محاضرة بعنوان "التعليم عن بعد – Distance Learning"، ألقيت في قسم علوم الحاسبات، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥/٤/٢٧م.

(٨) أسامة طيب وعبد الفتاح مشاط، "واقع التعليم الإلكتروني بجامعة الملك عبد العزيز"، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي سجل أوراق العمل، ابريل ٢٠٠٤، ص ١-١٦.

(٩) عامر عبد الله الشهراني http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-02-04/writers/writers04.htm



A Knowledge Management Approach to Developing Web-Based Education

Mohamed Magdy Kabeil, Ph.D.
Sadat Academy for Management Sciences, Egypt - University of Sharjah, UAE

(ملخص)

مقترب إدارة المعرفة لتطوير التعليم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

إن التعليم المبني على شبكة المعلومات الدولية يخلق أساليب جديدة للانتقال لما بعد الأنماط التقليدية للتعلم إلى مستودع معرفة متكامل متعدد التخصصات ذي اتصالات فوقية مهيأ خصيصا لكل شخص، والذي يتيسر استخدامه في أي وقت ومن أي مكان وبتكلفة معقولة.

لقد ابتكرت الكثير من الجامعات والشركات منظومات مفيدة لطرح المساقات ولإدارة العملية التدريسية لهذا النوع من التعليم. على الرغم من ذلك، ولحداثة هذا النوع من التعليم، لازالت هناك حالات قصور عديدة في المعرفة المتطلبة لدى كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، حتى يصبحوا قادرين على تبني مثل هذه التقنيات الجديدة للتعلم.

تركز هذه الدراسة على مقترب إدارة المعرفة لتطوير التعليم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). إن المقترب المقترح يساعد الأساتذة والطلاب لتبني هذه التقنيات من خلال أفضل الطرق فاعلية وكفاءة. حيث يعطي هذا المقترب رؤية داخلية للملامح الرئيسية الخاصة بالتحول من النظام التعليمي القديم إلى النظام الجديد، كما يمكنه تقديم الدعم المعرفي طوال عملية التحول هذه.

(Abstract)

Web-based education creates new methods of moving beyond traditional patterns of education to a personalized, integrated and hyperlinked repository of interdisciplinary knowledge that is available anytime, anywhere at reasonable cost. Many universities and companies have developed new systems for Web-based course delivery and instruction management. However, and because this field is only a few years old, there are many deficiencies in knowledge required to both faculty and students to be able of adopting such new technology of education.

This study focuses on a knowledge management approach to developing Web-based education. The proposed approach helps professors and students to adopt such technology in the most effective and efficient way. The approach gives insight to main aspects of transferring from the legacy educational system to the new one and helps providing online knowledge support all the way through the transferring process.

Keywords: Knowledge Management, Web-based Education, Education Support.

1. Introduction

Despite the fact that the Internet started as a Command, Control, Communication, and Intelligence (C3I) military system, the World Wide Web (WWW) was designed from the very beginning to be a tool for research and learning. With the advent of the Web, the Internet has evolved into a user-friendly medium capable of high speed and on demand delivery of multimedia contents. The ability to offer quality education to vast numbers of people is within the reach of many universities. The potential audience for a lecture has grown from the number of people who can fit into a classroom, to the number of people who can have access to a Web-based application.

There are many universities and companies have developed operational systems for Web-based course delivery and instruction management. Some notable examples include Web Course in a Box (Godwin-Jones 1997), WebCT (Goldberg 1996, 1997), Carnegie Mellon Online (Rehak 1997), and Oracle's iLearning (Oracle 2003). However, and because this field is only a few years old, there are many deficiencies in knowledge required to





both professors and students for adopting such technology.

This study focuses on defining a knowledge management approach to developing Web-based education that helps both professors and students adopting such technology in the most effective and efficient way. The proposed approach gives insight to main aspects of transferring from the legacy system to the new one and provides online support all the way through the transferring process.

In addition to this introduction and the conclusion, the paper is organized into three main sections dealing, respectively, with main concepts of knowledge and knowledge management, a knowledge management system for Web-based education, and the domain of knowledge for a specific Web-based course. Though much of the discussion is related to a specific case study, some conclusions could be made which apply to Web-based education in general. The paper will be of some interest to who teach or study in universities that use or going to use Web-based education technology.

2. Main Concepts of Knowledge Management:

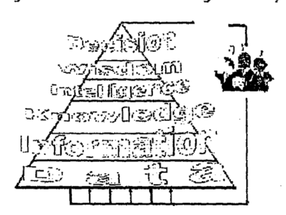
In this section, the main concepts of knowledge management system are discussed, starting from the definition of the term "knowledge" and the differences between knowledge and other forms of processed data. Next, main concepts of "knowledge management" are reviewed to arrive to the working definitions of the paper.

2.1. Definition of Knowledge:

Webster's New Collegiate Dictionary defines knowledge as "the fact or condition of knowing something with familiarity gained through experience or association." This seems to be a universally used and accepted definition of knowledge. However, the definition refers to the term "knowing." Webster's definition of the word "know" is "to perceive directly, or, have direct cognition of." Moreover, cognition is defined as "the act or process of knowing including both awareness and judgment."

Knowledge is not the same thing as information, which is not the same thing as data. Figure 1 depicts the evolution from data to knowledge to decision in a hierarchy (Kabeil 1998). The basic level of the model is data. Data is a set of signals represented as facts out of context with no relationships inside or outside the set. Data becomes information when it is organized to be useful.

Figure 1: From Data to Knowledge to Reality



Information adds context through relationships between data or other pieces of information. Therefore, information is useful data in specific context of use, time and user. Information becomes knowledge when it is placed in actionable context to represent behavior. So, knowledge is the next natural progression after information that adds understanding and retention of behavior. Intelligence is the art of using knowledge to deal with a new situation. Wisdom is the subjective preferences structure of the involved group. Wisdom is the ethical layer that transfers intelligence choices into a decision. The capstone of the model is decision that defines operational plan of changing reality one step forward on specific direction. The plan is implemented through C3I system to complete one cycle.

On the level of knowledge, there are two types: explicit and tacit knowledge. Explicit knowledge can be documented and processed by a computer system. Tacit knowledge exists in people's heads, so it is difficult to transfer.

Nonaka and Takeuchi (1995) identify four inter-related processes by which knowledge flows around the organization and transmutes into different forms. The four processes are



Socialization, Externalization, Combination, and Internalization.

Socialization is a process of sharing experiences and creating tacit knowledge such as shared mental models and technical skills. The key to acquiring tacit knowledge is experience. Externalization is a process of articulating tacit knowledge into explicit concepts. "...taking the shapes of stories, metaphors, analogies, concepts, hypotheses, or models." (Nonaka and Takeuchi, 1995, p. 64). Combination is a process of categorizing and integrating explicit knowledge. Individuals exchange and combine knowledge through media. Categorizing, combining, and reconfiguration of existing information can lead to new knowledge.

Internalization is a process of embodying explicit knowledge into tacit knowledge. It is a type of learning by doing. The experiences through socialization, externalization, and combination are internalized into individual's tacit knowledge base in the form of shared mental models or technical know-how.

Together these four processes of knowledge creation and transmission produce a knowledge-creating spiral in organizations. It is a continuous and dynamic interaction between tacit and explicit knowledge.

2.2. Knowledge Management:

Knowledge management means different things for different people. Among the definitions offered in industry publications and out on the Web are the following.

(1) Gartner Group (2002): Knowledge management is a discipline that promotes an integrated approach to identifying, managing and sharing all of an enterprise's information assets. These information assets may include databases, documents, policies and procedures as well as previously unarticulated expertise and experience resident in individual workers. Knowledge management issues include developing, implementing and maintaining the appropriate technical and organizational infrastructures to enable knowledge sharing, and selecting specific contributing technologies and vendors.

(2) CAP Ventures (2002): Knowledge management encompasses management strategies, methods, and technology for leveraging intellectual capital and know-how to achieve gains in human performance and competitiveness.

(3) Group Computing Online (2002): Knowledge management is the harnessing of a company's collective expertise wherever it resides and the distribution of that expertise to the right people at the right time. It's not a product but a process—the process of gathering, managing, and sharing your employees' knowledge capital.

(4) Davenport and Prusak (1998): Knowledge is a fluid mix of framed experiences, values, contextual information, and expert insight that provides a framework for evaluating and incorporating new experiences and information. It originates and is applied in the mind of knower. In organizations, it often becomes embedded not only in documents or repositories but also in organizational routines, processes, practices and norms.

So, the common concept among these definitions is that knowledge management requires technology, business strategy, and people. It is the process of capturing the collective knowledge of the organization, analyzing it and transforming it into easily recognizable forms for mass consumption, and communicating the results to the organization by means of a readily accessible vehicle. This means integrating and making available as appropriate all knowledge relevant to the organization and its objectives.

3. Knowledge Management System for Web-Based Education:

Based on the main concepts of knowledge management introduced in the previous section, knowledge management for Web-based education may be defined as the capturing of know-how methods and ideas and making all experiences within the education community available to everyone as appropriate.

Basic technologies used in the system include search engines, scanning technology, optical character and voice recognition





software, intelligent agents, database management systems, document management systems, and repositories. All these technologies are running on TCP/IP platforms.

Setting up the system is an integrated process of knowledge gathering, interviewing professors and students, researching existing self-development and teaching material, identifying and closing information gaps, and understanding the specific academic environment and its knowledge needs.

The main types of knowledge used in the system are information systems, human and technological communication, technical writing, graphics, education, business analysis, and pedagogy-specific challenges.

To insure that the proposed system fits educational objectives, the development process starts with an analysis of needs specification then developing small pilot project before starting the major transformative process. This enables the university to use a low-risk implementation approach.

Step 1: Business Analysis and Plan

The first step is to identify the knowledge needs of the university in the specific domain and to prioritize what needs to be done. This enables adjusting the level of investment according to available resources and preparing people to cope with change.

The needs analysis engages in a listening process that builds the basic knowledge of what the university is trying to achieve and how knowledge management can support it. The deliverable of this step is a document that specifies a knowledge management plan outlining the context and rationale for each recommendation and specifying projects that can be undertaken. Included in this phase, also, bringing the national and international perspective to educational regulations and accreditation.

Step 2: Pilot Project

The pilot project is a small, high-priority project that delivers initial results and enables the development team to identify the best implementation process for the university.

During this process, the work will be close to people, taking their needs and learning styles into account. This helps them to know the development team better, build trust in them as they see their own relevant knowledge being implemented in the system. Students and professors are able to see how effectively the system utilizes their existing technology, information and databases to achieve their goals.

Step 3: A Comprehensive Project

Once a pilot project is successfully implemented, university will be eager to move into a full-scale knowledge management process. The proposed system follows easy learning and feedback approach through an iterative process for structuring content, starting from the existing knowledge of professors and students and develops material around their learning styles.

The system includes feedback mechanisms allowing users to alert others of problems with operations or the need to update procedures. The main benefits of such system are:

1. Providing knowledge to everyone who needs it at the right time, and let them absorb it at their own pace.
2. Enabling students and professors to enter comments and ideas for the benefit of others.
3. Reducing routine repetitive tasks.
4. Enabling professors to focus on teaching.
5. Integrating cross-reference knowledge.
6. Reducing the evaluation workload and provide immediate feedback.
7. Providing user-friendly, neutral and appropriate interface to the target audience.
8. Updating the knowledge easily as a parallel process of the main work.
9. Providing latest policies and procedures in the field.
10. Enabling candidate professors/students to interact and discuss ideas wherever they are in the world.
11. Protecting the university from wasting time or money looking for information or producing out-of-spec products as a result of out of date procedures.

However, Davenport and Prusak (1998) report obstacles that may be on the path to a



comprehensive knowledge management system. Usually, the first impediment to success is dealing with the people who have the knowledge. Many people feel that "knowledge is power." So, if they give up their knowledge, they give up their power.

Another frequently occurring problem is lack of time to capture the knowledge that does exist. Competitive information may exist only in the head of specific person who is always busy and cannot pause his business to give his input of knowledge. Some managers encourage immediate concerns over longer-term concerns such as knowledge management. Finally, the ROI on knowledge management is difficult to measure and difficult to justify.

The domain of knowledge that is required to keep in the proposed system to support one Web-based course is defined in the following items. The domain starts with a preliminary level of knowledge and several iterations of creating more knowledge are expected during the life cycles of the system.

4. Domain of Knowledge for a Web-Based Course

The kernel of any Web-based education system is a DBMS, which is used to keep track of the course content and each student's progress through the course. Students and professors interact with the database through Web interfaces. This section of the paper explains details that are included in the domain of knowledge required for a Web-based course on the sophomore level, which is "Internet Applications."

4.1 Basic Knowledge for Course Structure

A web-based course is a multi-level collection of different types of course elements. Components are the top-level course elements; each consists of a collection of modules. Modules, in turn, are collections of devices, which represent a lower level of course content. The course element hierarchy could be depicted as in figure 2 below.

[Course] ----> [Component] ----> [Module] ----> [Device]

Figure 2: Course Element Hierarchy

The course content of the Internet Applications course is based on the textbook: Internet and WWW - How to Program, Second Edition, by Deitel, Deitel and Nieto. (Deitel, Deitel & Nieto, 2002). The textbook material maps to the multilevel course elements model that is depicted above as shown in the table 1 below.

Table 1: Web-Based Course Model Applied to Internet Applications

Unit 1 – XHTML	Unit 2 – CSS	Unit 3 - JavaScript	Evaluation
Introduction to XHTML HTTP Architecture Main Tags Adding Hyperlinks Designing a Page Designing Tables Using Frames Creating Forms Adding Multimedia	Introduction to CSS Using Inline Styles Embedded Styles External Styles Style Inheritance Resolving Style Precedence Text, Colors and Background Styles ID, CLASS and DIV	Introduction to JavaScript Programming with JavaScript Sending Output to a Web Page Date Objects Working with Other Objects and Events Control Statements Functions	Course Work Assessment Makeup Exam Course Project Final Exam
Exam 1	Exam 2	Exam 3	Final Evaluation

Each Unit and the Final Evaluation are components, while the subheadings are modules. The components should be completed in order and the modules, also, must be done in order within the corresponding component.

A unit is considered complete when its associated unit exam is passed. The minimum amount of work a student must do to complete the Web-based course is the unit exams, makeup exam if any, course project, and the



final exam.

Each module in the course is composed of a single learning device and three assessment devices. The learning device is used to present the module's instructional material to the student. This material supplements the textbook. The three assessment devices are quiz, homework, and practice program that are delivered for each module. Each unit exam given to the students is conducted through an assessment device.

Each exam, quiz, and programming assignment in the Web-based course is generated on the fly whenever a student requests one. The questions bank is saved in a database that feeds the XHTML pages according to a specified query.

The benefits of on-the-fly assessment generation are saving the effort of creating separate page for each exam, saving the space of keeping the data, and changing the contents of each version of each assessment for each student. This reduces the risk of cheating, and allows retakes to be generated in the same manner as the original assessments. The drawback to this is that each assessment device requires the existence of a large pool of questions. The professor, therefore, must create far more problems and questions for the online version of the course than would otherwise be necessary. However, once these materials created, it can be re-used over the life cycle of the course.

4.2 Basic Knowledge for Web Interfaces

The Web-based course works with two types of Web interfaces. One is for students and the other for professors and administrators. The layout of the student interface is up to the professor, and can be changed at any time.

Through their interface, students can view supplementary learning material, complete assessments, submit assignment files, and track their overall progress on three scales: concepts, programming and design.

The staff interface is used to add or drop students from the course, grade programs submitted by the students, change grades, and review the progress of either individual students or the class as a whole. The same three scales are also used by professors for measuring the progress of a student and/or a class, which are concepts, programming, and design scales.

4.3 Basic Knowledge for Course Creation

Creating a Web-based course is a time consuming task. In addition to creating course content, it is required to create interfaces to students and professors. It takes about a year to reach a fully functional course.

However, in the proposed system, there is a Content Management Module (CMM) that helps creating the course in a fast systematic way. The module consists of data base tables, Web page templates and several ASP programs. The professor inserts his course contents and questions/answers in the database tables and the ASP programs read the contents and feed it to any one of four templates to create Web pages on the fly.

Using standard templates supports the substantial part of development, which is designing the student and professors interface. All types of interfaces are classified into four groups that are represented by the four templates used in the system.

Content created for the Web-based course is entered directly into the main database through user-friendly data-entry forms. The system hides many of the course creation details from the professors, allowing them to focus exclusively on course material. The system can be used to define the course hierarchy, specify assessment templates, add material to the learning devices, and load the questions and answers. The system does all this with an Access database, on the professor's machine, whose structure matches the production database. When the professor has completed the design of the course, it is exported into the main database.

4.4 Basic Knowledge for Web Based Education Measures of Merits:

There are many Web sites that offer many forms of educational contents. Most of these sites are limited in the scope either of their content or their potential audience. Some contents are merely lecture notes or slides



prepared by individual professors for their own courses. Other types of contents are designed to replace or support regular corporate training classes and are therefore only available to a small segment of audiences.

In a preliminary interview with colleague faculty about the main measures of merits of Web-based education, results showed that a useful course delivery system should be a natural extension to the traditional university teaching structure, and should offer comparable quality and types of educational services. Results also showed the advantages and disadvantages of using Web-based education that help comparing and evaluating different content delivery systems, and measuring the success of any of these systems.

The advantages of using the World Wide Web as a course delivery medium are:

(1) Location transparency: The Web is the ultimate distributed file system. Any file on a Web server can be used as though it existed on the local machine. This is a very valuable feature for students who are full time employees, also, women, elderly or disabled people who are restricted in their mobility.

(2) Availability: Information on the Web is accessible any time. Because Web-based courses are available all the time, students are able to study and learn any time that is more convenient or more effective for them.

(3) The Web is a multimedia presentation tool offering text, sound, video, and interactive services not available anywhere else. The range of options presented to the professor allows much greater flexibility in course design than is usually available. The most significant limiting factor is the bandwidth of the network.

However, the Web also presents some disadvantages including the student concern about security, the minimal interpersonal interaction, and content inflexibility. Some authors (Relan and Gillani 1997) consider that the most serious problem with the Web is its impersonal nature. Someone learning through a computer does not have the same experience as someone learning in a classroom. As long as these disadvantages can be overcome, the potential benefit of Web-based education is great enough to warrant the development of course delivery systems.

A candidate Web-based course should take full advantage of all the benefits inherent to the Web, while at the same time avoiding the pitfalls. Such a system would be, complete, informative, available, flexible, secure, interactive, general, transparent, and adaptive.

4.5 Basic Knowledge for Testing and Evaluation:

After the initial design, the system will be moved forward to the testing stages. Several courses will be offered using the proposed system. This section defines the testing and evaluation plan based upon the criteria discussed in item 4.4. The results drawn in this section are summarized in the table 2 below.

Table 2: Evaluation of a Web-Based Course

Measure	Description	Value*
Complete	to include as much detail about the subjects it covers as possible and to add links for further extensions.	
Informative	to track students profile and to provide this information as statistical data for the student, professors and administration.	
Available	to be in operation at all times and protected against hardware and software failures.	
Flexible	to accept needs of students and professors as the course progresses. Students may require different amounts of time	



Measure	Description	Value*
	and level of difficulty, and professors should be able to modify and add course material at any time.	
Secure	to guarantee that no unauthorized users gain access to students' work or grades.	
Interactive	to enable students to communicate with each other as well as with a knowledgeable professor in the context of the course.	
General	to be applicable to other courses and to provide a course development tools for assisting professors with the process of migrating their courses to the Web.	
Transparent	to add on the learning process the least amounts of time communicating with the server or other technical issues.	
Adaptive	to modify its behavior based on variables defined for each user and to track goals, knowledge, and background of students as they progress through the course. (Brusilovsky 1997).	

* to be filled by the system

4.6 Basic Knowledge on Potential Problem and Solutions

Khan (1997) reports some difficulties encountered by faculty while teaching Web-based courses, such as:

(1) time demands,
(2) technical problems,
(3) decreased student contact, and
(4) lack of direct control.

In addition, he reports other difficulties encountered by students during Web-based learning that are divided into three groups.

First group includes technology type problems that are related to:

(1) Internet service providers,
(2) hardware / software, and
(3) lack of experience with Internet or computers in general.

Second group is related to the role conflict for instruction, such as:

(1)students prefer more instructor contact, and
(2)students feel some lack of direct feedback.

Third group is related to the role conflict for the learning environment, such as:

(1)students have difficulty with time organization,
(2)they have difficulty with assignments,
(3)they have feeling of isolation, and
(4)they face rocky start.

Also, he reports some potential difficulties that may be encountered by the system itself during the operational phase.

5. Conclusion

While Web-based learning will probably never replace the traditional full time educational system, it could be useful supplement and extension of it. The appropriate target students for Web-based learning include people who are interested in a university-level education and for some reason; they are unable to attend a university full time. In addition, Web-based versions of a standard course can be used on campus as a self-paced course, as references for students taking the course offline, or for improving efficiency of university campuses with sex segregation policy.

Web-based education will be most successful when it is utilized in new and innovative ways to move beyond traditional patterns of education. The Web provides the means for creating an integrated, interdisciplinary, hyperlinked repository of knowledge available at reasonable cost anytime, anywhere, and to anyone.

Difficulties encountered while teaching Web-based courses identified by faculty are time demands, technical problems, decreased



student contact, and lack of direct control. In addition, the difficulties encountered by students during Web-based learning are technology type problems, the role conflict for instruction, and the role conflict for the learning environment.

A knowledge management system for Web-Based Education will help both professors and students to adopt such technology in the most effective and efficient way. The proposed system gives insight to main aspects of transferring from the legacy system to the new one and provides online support all the way through the transferring process.

The proposed system will enable the university to be more successful in building learning curve of knowledge over time in the field, to respond faster to competitive pressure, to improve communication within faculty members and students, to build quality in the educational process, and to be less dependent on a specific vendor.

References

1. Brusilovsky, P., Ritter, S., and Schwartz, E. (1997) Distributed Intelligent Tutoring on the Web. In: Proceedings of AI-ED '97, 8th World Conference on Artificial Intelligence in Education, Amsterdam, Aug. 18-22.
2. CAP Ventures, http://www.capv.com/dss/knowledg.htm, Retrieved on November 20, 2002.
3. Davenport, T.H. and Prusak, L. (1998), Working Knowledge: How Organizations Manage What They Know, Harvard Business School Press, Boston MA, USA.
4. Deitel, H. M., Deitel, P. J. and Nieto, T. R. (2002), Internet & World Wide Web: How to Program, Prentice Hall, Upper Saddle River NJ, USA.
5. Gartner Group, http://www.gartner.com, Retrieved on November 22, 2002.
6. Godwin-Jones, B., Polyson, S. (1997) Tools for Creating and Managing Interactive Web-Based Learning. Presented at EDUCOM '97, October 1997.
7. Goldberg, M. and Salari, S. (1997), An Update on WebCT (World-Wide-Web Course Tools) - a Tool for the Creation of Sophisticated Web-Based Learning Environments, Proceedings of NAUWeb '97 - Current Practices in Web-Based Course Development, June 12 - 15, 1997, Flagstaff, Arizona.
8. Goldberg, M., Salari, S., Swoboda, P. (1996) World Wide Web Course Tool: An Environment for Building WWW-Based Courses, Computer Networks and ISDN Systems, 28. Presented at the Fifth International World Wide Web Conference, May 1996.
9. Group Computing Online, http://www.groupcomputing.com, Retrieved on November 30, 2002.
10. Kabeil, M. M., Decision Support Systems, Manzomat Inc., Cairo, Egypt, 1998.
11. Khan, B. (ed), Web-Based Instruction, Educational Technology Publications, Inc, 1997
12. Nonaka, I. and Takeuchi, H. (1995), The Knowledge Creating Company, Oxford University Press, New York, NY.
13. Oracle Corp. http://www.oracle.com, Retrieved on January 6, 2003.
14. Rehak, D. (1997) A Database Architecture for Web-Based Distance Education. Presented at: WebNet'97, World Conference of the WWW, Internet and Intranet, October 1997.
15. Relan, A. and Gillani, B. (1997) Web-Based Instruction and the Traditional Classroom: Similarities and Differences, in (Khan 1997).



Building Multi-agent Code Generation Tool For component-based application

Dr. Mohamed Mounir Eassa
Associated professor of Computer & Information Systems
Sadat Academy for Management Sciences
dr_mme_essa@yahoo.com

Abstract

Software components are reusable units that have been independently constructed (developed by different developers using different programming languages, tools, and platforms) for building software applications, operating systems and other components. The need for reusability, interoperability, maintainability, adaptability, and distribution boosted the emergence of component technology.

Many new technologies have been developed around what is so called Component-Based Software Development (CBSD) or component-ware. Some of these technologies are COM and CORBA. Each component technology has its rules which are different from the others. Therefore, it is difficult to develop any application or system based on more than one technology.

Agent is a new software paradigm for distributed application development. Agents must have the following characteristics adaptability, mobility, transparency and accountability, ruggedness, self-starters and user centered.

This paper introduces a multi-agents code generation tool implemented by using JAVA programming language. This tool generates a component-based client application. One of the most advantages of this proposed tool it can call COM components, CORBA components, or JAVA/RMI components. This tool consists of three agents: main agent, database agent, and code generation agent. The code generation tool is developed and tested.

Keywords: Multi-agents, The Component Object Model (COM), Distributed COM (DCOM), CORBA, JAVA/RMI, Agent, Component Based Development (CBD).

1. Introduction

The reusability is the most important feature of the Component Based Development (CBD).The reusability means that the same component (binary executable code written in any programming language) can be reused in different software applications. This leads to the reduction of efforts needed for building an application. Software applications developers build software components by means of different technologies such as COM, CORBA, and JAVA/RMI.

The Component Object Model (COM) is a specification that describes the process of communicating through interfaces, acquiring access to interfaces through the Query Interface method, determining pointer lifetime through reference counting, and re-using objects through aggregation [1,5].

The Common Object Request Broker Architecture (CORBA) is a tremendous vision of distributed objects interacting without regard to their location or operating environment[2,4].

Remote Method Invocation (RMI) provides a very simple method for one Java object to invoke a method in another Java object across a network with very little extra work. Unlike many remote communication systems that require you to describe the remote methods in a separate file, RMI works right off existing objects, providing seamless integration [3,6].

Each component technology has its interface structures, component activations, and methods of invocations which are different than other technologies.

In this research we introduce multi-agent tool that generates application code to the developers of a component-based client applications.



2. SOFTWARE COMPONENTS

Software components are reusable units that have been independently constructed (developed by different developers using different programming languages, tools, and platforms) for building software applications, operating systems and other components [1,5,7,8,9,17,18]. The need for reusability, interoperability, maintainability, adaptability, and distribution boosted the emergence of component technology.

The motivation for the component technology came from the limitation of the traditional software applications [7,9]. A traditional software application usually consists of a single monolithic binary file. Once the application is generated, it doesn't changes until the next version is recompiled and shipped. Changes in the operating systems, hardware, and customer desires must all wait for the entire application to be recompiled [1,7]. The application becomes older and more outdated when it is shipped. This is because the entire software industry rushes on into the future. With the current fast change in the software industry, applications can not be static after they have shipped. As shown in Figure 1, the solution is to break the monolithic application into components [7,9]. This means that any application can be developed based-on component, which makes it adaptable to change.

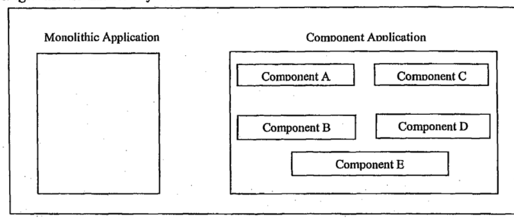


Figure 1. Monolithic and Component-based Applications

When the technology advances, new components can replace the existing ones that build up the application, as shown in Figure 2. The application is no longer a static entity destined to be out of date before it ships. Instead the application evolves gracefully over time as new components replace older components. Entirely new applications can be built quickly from existing components. This is due to the reusability feature of the component technology. The component technology can be used to build application that support distribution, multiprocessing, reusability, maintainability, and operating system independent [2,6,7,9,12,13,14].

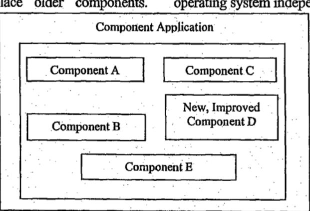


Figure 2. A new, improved component D replaced the old component D





2.1. Component Benefits

A- Application Customization

Users often want to customize their application, just as home owners often want to customize their homes. For example, building applications from components allows for greater customization. As shown in Figure 3, user 1 prefers to use the Vi editor, while user 2 is a fan of Emacs.

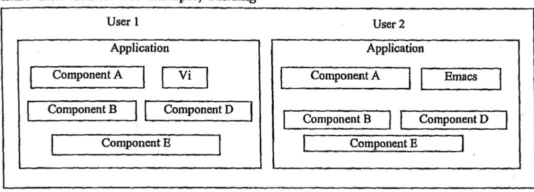


Figure 3. Two customized client applications

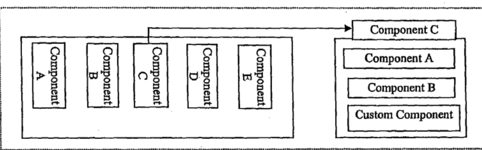


Figure 4. Using the component Library to build an application

B- Component Libraries

One of the great promises of Component architectures is rapid application development. The fulfilled promise would have you choose components from a component library and snap them together to form application. Figure 4 illustrates how to use the component library to build an application.

C- Distributed Components

With increasing bandwidth and importance of networks, the need for applications composed of parts spread all over a network is only going to increase.

Component architecture helps simplify the process of developing such distributed application. CLIENT/SERVER applications have already taken the first step toward a component architecture by splitting into two parts: the client part and the server part. As shown in Figure 5, the application on the local machine access remotely components on a remote machine.

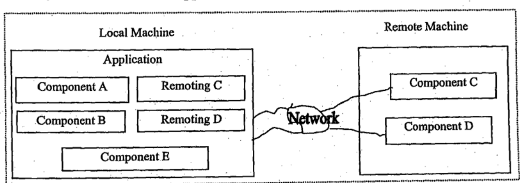


Figure 5. A distributed components application





2.2. Component Technologies

There are several component technologies including: Component Object Model or Distributed Component Object Model ((COM)/(DCOM)) [6,7,8,10,11,15], Common Object Request Broker Architecture (CORBA) [2,3,9,16], and JAVA/RMI (Remote Method Invocation) [3,4]. Building and deploying software systems across the enterprise is a complex task. DCOM, CORBA and JAVA/RMI provide a powerful framework for accomplishing this task. With DCOM, CORBA and JAVA/ RMI, we can very easily develop heterogeneous distributed systems. COM/DCOM is developed by Microsoft Corporation. CORBA is developed by Object Management Group (OMG). JAVA/RMI is developed by Sun Corporation. In this paper, we adopt COM/DCOM, CORBA and JAVA/RMI because they are platform independent, commonly used technologies, and enable to easily develop heterogeneous distributed systems based-on them [6].

3. Agent Computing

The term "agent" is heard frequently today [19,20,21]. While it means a variety of things to a variety of people, commonly it is defined as an independent software program, which runs on behalf of a network user. An agent may run when the user is disconnected from the network, even if the user is disconnected involuntarily. Some agents run on specialized servers, others run on standard platforms. Many examples of agent systems exist, and they are receiving much attention on the World Wide Web ("WWW").

3.1 Characteristic Attributes of agents

Agents are fundamentally different from software packages and other commercial programs. Agent is a new software paradigm for distributed application development. Agents must have the following characteristics adaptability, mobility, transparency and accountability, ruggedness, self-starters and user centered.

- *Adaptability* means that an agent must be able to work on multiple platforms, networks, and software operating systems, and at the same time be able to solve technical problems by itself without input from the owner.
- *Mobility* means that an agent should be able freely to roam networks and the Internet according to decisions made internally by itself about where to find information and data to achieve its goals. It must be able to interact with other agents in multiple networks and environments.
- *Transparency and accountability* mean that an agent must be completely transparent to owner/user if required but must have features for logging where it has been, what it has done, whom it did contact, and when. Also, it must produce this information on demand.
- *Ruggedness* means that if an agent is required to traverse networks, both large and small, it must be rugged; able to deal with errors, low resources, underpowered servers, and incomplete data; and interpret different kinds of data, codes, and so on. It should be able to solve as many problems as it can without human intervention.
- *Self-starters* means that an agent must be able to start and stop on the basis of its own criteria. The agent needs the ability to decide when to start/stop and when to deliver its results.
- *User centered* means that the agent should act in the best interests of its owner and the preferences that have been set for it-the start of the Laws of Robotics. It must carry out its duties as prescribed and not deviate. But it might have the ability to suggest possible new ways of thinking. Also, it might offer new ways to achieve results or correct ways of thinking.

4. The Code Generation Tool

The code generation tool as shown in Figure (6) consists of many software agents: main agent, database agent, and code generation agent. The main agent generates a user interface, accepts a user data and sends the user data to the generation agent. The user data are a component name, an interface, and functions. The database agent manipulates the data in the database tables. The database agent adds, deletes, updates, stores and retrieves data from the database tables. The generation agent takes the selected data from the main agent and generates a client application source code. The source code of application is written in JAVA programming language and based-on the selected component technology.





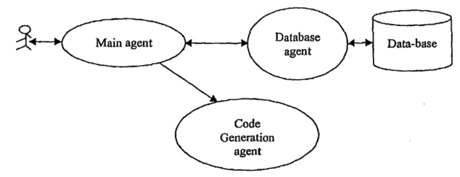


Figure (6): The multi–agent Code Generation Tool

4.1 The Main Agent

The main agent has a user interface that enables a user to select the required data of components that the user needs. These data exist in the database of our system.

The main agent sends many messages to the database agent, the result of each message is displayed on the user interface. The messages are:

- accessible component domain ();
- accessible component technologies (domain);
- accessible components (tech_name)
- accessible interfaces (component_name)
- accessible functions(interface_name)
- accessible parameters(function_name)

The following sequence diagram (figure 7) illustrates these functions and their execution sequences.

The main agent receives the returned data, stores them temporarily until all of them are returned. Finally, the main agent sends a message to the code generation agent. The name of this message as shown in the sequence diagram of figure (7) is generate code (tech-name, component-name, interface-name, function-name, parameter-names). This message is sent one or many times.

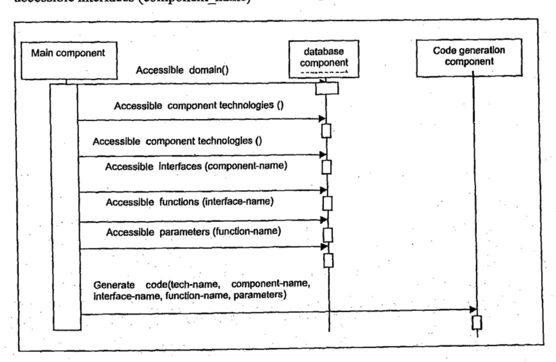


Figure 7: the sequence diagram of the multi-agent system





4.2 The Database Agent

The database agent updates and retrieves data from the database. The database contains seven tables: Domain table, Technology table, Component table, Interface table, Method table, Parameter table and Temporary table. The following section covers the descriptions of these tables.

4.2.1. The Domain table

This table contains data about different domains such as science , engineering …etc.

Name	Description
Dom_ID	Domain ID
Domain_Name	Domain Name

4.2.2. The Technology Table

This table contains data about component technologies: DCOM, CORBA, and JAVA/RMI.

Name	Description
Dom_ID	Domain ID
Tech_ID	Technology ID
Tech_Name	Technology Name

The Technology ID is the primary key and used to link the Technology table with the component table. The relation between the Technology table and the component table is one to many relation.

4.2.3. The Component Table

This component table contains data about all components in all technologies which are defined in the technology table. These data include a component name, component CLS id (a unique ID) and a location (address of the component).

Name	Description
Tech_ID	Technology ID
Comp_ID	Component ID (CLSID)
Comp_Name	Component Name
Comp_Location	Location
Class_Name	Class Name
Class_Name_Help	Class Name Help

The field Tech_ID is a foreign key that matches the field Tech_ID in the Technology table. The component ID is the primary key used to link the component table with the interface table. The relation between the component table and the interface table is one to many relations.

4.2.4. The Interface Table

This table contains data about all interfaces of all components in the component table. Each interface has a unique id.

Name	Description
Comp_ID	Component ID (CLSID)
Int_ID	Interface ID
Int_Name	Interface Name
Int_Name_Help	Interface Name Help

The field Comp_ID is a foreign key that matches the field Comp_ID in the component table. The Interface ID is used to link the interface table with the Method table. The relation between the component table and the interface table is one to many relations.

4.2.5. The Method Table

Since each interface in a component defines many methods, then this table contains data about all methods of all interfaces, which are stored in the interface table.

Name	Description
Int_ID	Interface ID
M_ID	Method ID
M_Name	Method Name
M_Name_Help	Method name Help
M_Type	Method Type
M_Select	Method Select

The Method Type represents the type of the returned value of the Method. The field Int_ID is a foreign key that matches the field Int_ID in the interface table.

4.2.6 The Parameter Table

Each function is stored in the method table may have many parameters, then this table contains data about all parameters of some methods, which are stored in the method table.





Name	Description
M_ID	Method ID
Para_Order	The order of the parameter in the parameter list
Para_Type	The type of the parameters
Para_Enter_Help	Parameter Enter help
Para_Help	Parameter Help

The field M_ID is a foreign key that matches the field M_ID in the Method table.

4.2.7 The Temporary Table

The following table stores the selected components with its location, class, interfaces, method, component name, parameter, result, and the result name and type.

Name	Description
Type	Technology type
lib	Library Name
Class	Class Name
Interface	Interface Name

Name	Description
Method	Method Name
ObjectName	Component Name
Parameter	Parameter
RESULT	Result Name
ResultType	Result Type
NameResult	Name Of the Result
Status	Internal or External Parameter

4.3 The code generation agent

The code generation agent receives the message from the main agent and generates the source code for the user as illustrated in the sequence diagram of figure (8) . The code generation agent has three template files: one for DCOM technology, one for CORBA technology and the third one for the JAVA/RMI technology. Each template file has a source code, which is used by the generator agent during the generation of a client application code.

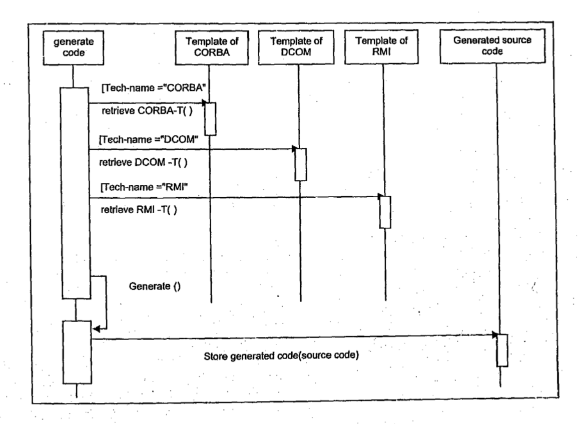


Figure 8: The sequence diagram of code generation agent



In the above diagram, the generated code accepts the generated code (,,,) message and check the technology type.

If the technology name = "CORBA", then sends a message retrieve CORBA-T ( ) to the template of the CORBA object. If the technology name = "DCOM", then sends a message retrieve DCOM -T ( ) to the template of the DCOM object. If the technology name = "RMI", then sends a message retrieve RMI -T ( ) to the template of the RMI object.

The retrieved template and the received data (temporal file) from the main agent are manipulated by the generate function of the generate code object to generate the required source code.

4.4 Code Generator Agent Implementation

The Code generation agent is the important agent in our system. Therefore, in the following we discuss its implementation. Figure (9-a) shows the relationship among the code generation agent, the template files and temporary table. The specification of the implemented code generation agent is shown in the figure (9-b).

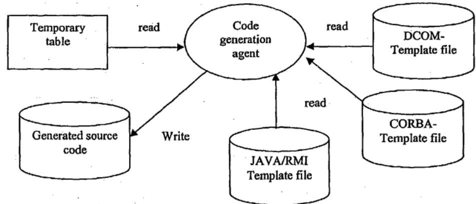


Figure (9-a): The relationship among the code generation agent, the template files and the generated code.

Class Name: generatorImplAgent method Name : generate Method Type : float for ensure the work done Correctly Parameter Type : String Result : generate Source Code for : COM-Client, CORBA-Client and JAVA RMI-Client

Figure (9-b): The specification of the implemented code generation agent.

The multi-agent tool has been implemented in JAVA programming language and tested. Figures (10, 11, and 12) show the client code of three different technologies that are generated by our generator during testing it. Figure 10 is the DCOM-based client code, Figure 11 is the CORBA based client code, and Figure 12 is RMI-based client code.

```
import Corba_sub.*;
import File_Acess.*;
import org.omg.CosNaming.*; // Client will use the naming service.
import org.omg.CORBA.*; // All CORBA applications need these classes
import java.io.*;
public class CorbaClient {
public static void main (String args[]) {
ReadWrit readwrit =  new ReadWrit();
try {
      // Create and initialize the ORB
       ORB orb = ORB.init (args, null);
```





```
      // Get the root naming context
      org.omg.CORBA.Object objRef =
      orb.resolve_initial_references ("NameService");
      NamingContext ncRef = NamingContextHelper.narrow (objRef);
      // Resolve the object reference in naming
      NameComponent nc1 = new NameComponent ("SubImple" , "");
      NameComponent path1[] = {nc1};
      Isub corbaobject1 = IsubHelper.narrow (ncRef.resolve (path1));
      float D=corbaobject1.sub(20,5);
      readwrit.writing("C:/Integration System/Component","D ",D);
      float E=corbaobject1.sub(D,10);
      readwrit.writing("C:/Integration System/Component","E ",E);
      }
      catch (Exception e) {
 e.printStackTrace ();
    }
 }
}
```

```
import RMI_MulDiv.*;
import File_Acess.*;
import java.rmi.*;
import java.rmi.registry.*;
import java.io.*;
public class RmiClient {
      public static void main (String args[]) {
      ReadWrit readwrit =  new ReadWrit();
      try {
IMulDiv rmiobject1 =( IMulDiv
)Naming.lookup("rmi://localhost/MulDivServer");
      float F=rmiobject1.mul(3,5);
      readwrit.writing("C:/Integration System/Component","F ",F);
      float G=rmiobject1.div(F,2);
      readwrit.writing("C:/Integration System/Component","G ",G);
}
catch (Exception e) {
 e.printStackTrace ();
    }
 }
}
```

5. Conclusion

This paper introduced a multi-agent code generation tool. This tool helps component-based client application developers in developing perfect applications in a short time. The generation tool generates DCOM–based client applications, CORBA-based client applications and/or JAVA/RMI-based client applications. All the generated applications are written in JAVA programming language. The tool reduces the time and cost of building client applications. Since the tool has been built as multi-agents tool, therefore it is platform independent.

References:

[1] R. M. Adler, "Emerging Standards for Component Software," *IEEE computer*, vol. 28, no. 3, March 1995, pp. 68-77.

[2] The Common Object Request Broker Architecture and Specification, Revision 2.2, Object Management Group, Framingham, Mass., February 1998.

[3] "Java Distributed Computing" Java.sun.com/products/javaspaces/faqs/rmifaq.html.

[4] Gopalan Suresh Raj "A Detailed Comparison of CORBA, DCOM and Java/RMI"





www.execpc.comH/~gopalan/misc/compare.html.

[5] Kraig Brockschmidt "How COM Solves the Problems of Component Software Design Part II" MSDN\PERIOD96.CIIIvl:/Periodic/F1 /D7/S3E9.htm.

[6] Bill McCarty and Luke Cassady Dorm 'Java Distributed Objects the Authoritative Solution' SAMS, 1999

[7] D. Rogerson, Inside COM Microsoft Component Object Model, Microsoft Press, 1997.

[8] 'DCOM Technical Overview', http://msdn.microsoft.com/library/backgrand/html/msdfl_dcomtec .htm.

[9] Sams ' Teach Yourself CORBA in 14 days' SAMS Publishing, 1988.

[10] "Component Object Model (COM), DCOM, and Related Capabilities" http://www.sei.cmu.edu/str/descriptions/COM_body .html.

[11] http://www.sei.cmu.edu/str/descriptions/dce.html.

[12] Greg Mountford, "DCOM- A Technical and Business Overview: Internet Services Featured Article" www.ttginc.com/dcomarticle.htm.

[13] J. Han "A Comprehensive Interface Definition Framework for Software Components" Asia-Pacific Software Engineering Conference, December 2-4, 1998.

[14] Y. Satoh, T. Yamashita, K. Murayama, K. Takahara, Y. Yasutake and M. Aoyama "Experiment of Component-Based Software Development On Multiple Distributed Object Environments" Asia-Pacific Software Engineering Conference, December 2-4, 1998.

[15] Ronan geraghty , Sean Joyce , Tom Moriarty , Gary Noone "COM-CORBA Interoperability" , Prenntic Hall PTR 1999.

[16] Cao, J., M. Cao, A. Chan, G. Wu, and S. Das, "A framework for architecture and high-level programming support of CORBA applications", J. of Parallel and Distributed Computing, 64 (2004) 725-739.

[17] Gannod, G., S. Mudiam and T. Lindquist, "Automated support for service-based software development and integration", The Journal of Systems and Software, 74 (2005) 65-71.

[18] "Component-based software development - An overview", May 2004, www.HomeIntroductionResearchIndustryLitratureEventsForums,

[19] A white paper, "Mobile Agent Computing", Mitsubishi Electric, ITA, January 19, 1998.

[20] Ian Dickinson, "Agent Standards", Agent Technology Group, Hewlett-Packard laboratories, Bristol, UK.

[21] Hyacinth S. Nwana "Software Agents: An Overview", Combridge University Press, 1996.

Appendix (Abbreviations)

CBD	Component Based Development
CBSD	Component-Based Software Development
COM	The Component Object Model
CORBA	The Common Object Request Broker Architecture
DCOM	Distributed Component Object Model
OMG	Object Management Group
RMI	Remote Method Invocation

نموذج اقتصادي قياسي لمستقبل الخدمة الطبية في مصر *

د / يحيى محمد عبد القادر

أولاً: مقدمة

يهدف أي نظام صحي في العالم إلى الرقى بصحة أفراد المجتمع الذي نشأ منه وفيه هذا النظام. ولبلوغ هذه الغاية يلجأ النظام دائما إلى تقويم أدائه والتنبؤ بمستقبليات العوامل المختلفة التي تؤثر عليه.

والصحة – مهما اختلف تعريفها – هي متغير في نظام هيكلي للعلاقات، والتي لا يمكن التنبؤ أو السيطرة على سلوكه دون التعرف على هيكل هذا النظام وعلى جميع القيم ذات التأثير الرئيسي بداخله.

إن مقولة خلو المجتمع تماما من الأمراض، هي مقولة خيالية مستحيلة وليست واقعية. ولكن هناك دائما مؤشرات ومعدلات ودلالات تبين لنا مدى كفاءة النظم الصحية وفعالية أدائها، وذلك بتقدير المستوى الصحي السائد في المجتمع.

وهذه الدراسة من خلال المدخل الاقتصادي القياسي تتناول النظام الصحي في مصر. حيث يتم تتبع هذا النظام منذ عام ١٩٩٠ من خلال نموذج اقتصادي قادر على تحليل كل من العوامل التي تشكل، والقيود التي تؤثر في منظومة الصحة في مصر مع تبيان آثار هذه العوامل على المستوى الصحي السائد.أيضا يقوم النموذج – في بعده الثالث – بالتنبؤ بالمستوى الصحي للمجتمع في ظل التوقعات المستقبلية لهذه العوامل الفترة من ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٢١.

ثانياً: أهداف الدراسة

١- التعرف على العوامل التي تشكل النظام الصحي في مصر وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها.
٢- التعرف على القيود التي تؤثر على هذه العوامل ومدى قوتها، وتحليل نتائجها المتوقعة والغير متوقعة.
٣- تقدير المستوى الصحي السائد في المجتمع، كمؤشر لكفاءة الأداء للنظام الصحي.
٤- تتبع التغيرات المستقبلية للعوامل المؤثرة على النظام الصحي، وتبيان أثرها على المستوى الصحي للمجتمع.

ثالثاً: أهمية الدراسة

١- دراسة العلاقات المتداخلة للمتغيرات المختلفة يؤدى إلى أفضلية في التخطيط حيث يتم توزيع الموارد على الأنظمة التي تعطى أحسن عائد بالنسبة للصحة.
٢- قد تثبت العلاقات الإحصائية بأن بعض التدخلات يمكن بتطبيقها، أن تؤدى إلى تقدم في المستوى الصحي السائد، وعلى هذا يمكن رسم واقتراح بعض التدخلات التي من شأنها تحقيق هذا التقدم.
٣- استنباط مؤشر لكفاءة النظام الصحي، يمكن من متابعة أداء النظام والتقويم المستمر لأدائه.
٤- تبيان أثر الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء بالإضافة إلى العوامل الأخرى في التأثير على المستوى الصحي السائد في المجتمع.

رابعاً: محددات الدراسة

١- تستخدم الدراسة بيانات الفترة من ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠٠١.
٢- تتنبأ الدراسة بالمستوى الصحي السائد الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢١.
٣- تتنبأ الدراسة بقيم المتغيرات الهيكلية للنظام الصحي والمتغيرات البيئية المحيطة بالنظام، الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ والتي تؤثر على المستوى الصحي.

خامساً: مسلمات الدراسة

١- الاتفاق على مسلمة أن التغيير في أحد العوامل على مستوى الوحدة المحلية الصغرى – يمكن تعميم تأثيره على المستوى القومي.

*رسالة مقدمة للحصول على درجة الزمالة (الدكتوراة) بقسم الاقتصاد ؛ تمت مناقشتها بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، تحت إشراف أ.د. فرهاد محمد

علي.

٢- تفترض الدراسة وجود علاقات متبادلة بين كل من العوامل الهيكلية للنظام الصحي والعوامل البيئية المحيطة بالنظام.

٣- تفترض الدراسة ثبات العلاقات بين العوامل المختلفة المؤثرة على الصحة أثناء فترة التنبؤ.

سادساً: فروض الدراسة

الفرض الأول :

أن " الصحة " هي متغير في نظام هيكلي للعلاقات بين عوامل مختلفة لأنظمة اقتصادية وبيئية واجتماعية وبيولوجية.

الفرض الثاني :

أن حجم المنافذ العلاجية وعدد الكوادر الطبية يرتبطان أساسا بحجم السكان.

الفرض الثالث :

أن التنمية يصاحبها رقى بالمستوى الصحي السائد.

الفرض الرابع :

أن التغير في قيمة أحد العوامل يؤدى إلى تغير في المستوى الصحي بغض النظر عن القيمة الابتدائية لهذا العوامل.

سابعاً: المنهج العلمي للدراسة

في تقدير الباحث هناك مدخلان قياسيان للتنبؤ بمستقبل الخدمة الصحية في المجتمع. المدخل الأول يتناول العوامل المؤثرة على المستوى الصحي السائد، والذي يفرض شكلا محددا للخدمة الطبية في المجتمع، وذلك بتحليل السلاسل الزمنية. حيث يؤمن هذا المدخل بأن ما سوف يحدث في المستقبل هو امتداد للماضي، لذلك كانت قيم هذه العوامل هي فقط دالة في الزمن.

يتطلب هذا المدخل بيانات عن السلاسل الزمنية لهذه المؤثرات لأعوام سابقة طويلة، وقد لا تتوافر هذه البيانات بالحجم والدقة المطلوبة.أيضا قد يكون لأحد هذه العوامل من القوة التي تجعل تأثيره أكبر من مجرد التطور الزمني لقيمته. أو يكون لبعض العوامل الأخرى تأثير عليه بحيث يكون قيمته أقل مما هو مقدر من تطوره عبر الزمن.

المدخل الثاني، هو مدخل التأثير المتشابك للعوامل المؤثرة على الصحة. حيث تتفاعل هذه العوامل مع بعضها، وبالتالي تشكل حجم ومستوى الخدمة المقدمة من النظام الصحي، مع إرجاع الأثر على المستوى الصحي السائد.

وهذا المدخل الأخير، هو ما انتهجته هذه الدراسة. حيث تتفاعل العوامل المؤثرة على الصحة في المجتمع مع بعضها البعض، لتشكل الحجم المستقبلي للخدمة الصحية، وفى ظل هذه الخدمة مع تأثير تلك العوامل يتحدد المستوى الصحي للمجتمع.

استخدمت الدراسة عدة أدوات قياسية للوقوف على طبيعة العلاقات بين المتغيرات تحت الدراسة وتقدير أثر هذه المتغيرات على حجم منظومة الصحة وبالتالي على المستوى الصحي السائد.

- استخدام المرونات للوقوف على مدى استجابة مدخلات منظومة الصحة للتغير في عدد السكان.
- استخدام معامل بيرسون للارتباط الخطى البسيط للوقوف على قوة الاقتران بين عناصر المدخلات.
- استخدام تقنية جداول الحياة لاستخلاص العلاقات بين الوفيات وحساب العمر التقديري للشرائح العمرية في المجتمع.
- استخدام تقنية الانحدار الخطى البسيط والمتعدد للتعبير عن العلاقات المتشابكة للمتغيرات المختلفة تحت الدراسة في عدة معادلات أمكن بتقديرها الوقوف على قوة واتجاهات هذه العلاقات.

تناولت الدراسة اثني عشر متغيرا، تختلف طبيعة أكثرهم عن الأخر. ولاختبار أثر هذه المتغيرات على المستوى الصحي للمجتمع، استخدمت الدراسة الدلائل للتعبير عن التغير الحادث في قيم المتغيرات ذات العلاقات المشتركة. وذلك لتبسيط عملية تتبعها وتبيان أثرها. حيث حقق استخدام هذه الأدلة فائدتين : الأولى هي استخدام سلاسل زمنية قصيرة نسبيا تحقق درجة حرية مناسبة لهذه المتغيرات، والثانية هي منع حدوث ازدواج خطى بين المتغيرات ذات الارتباط المشترك.

بتجميع العلاقات الرياضية المتحصل عليها مع بعضها، تم صياغة نموذج مترابط بين أجزائه، أمكن من خلاله التنبؤ



بحجم منظومة الصحة، والمستوى الصحي للمجتمع في ظل هذا الحجم وذلك للفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٢١.

ثامناً: خطة الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول. الفصل الأول هو توطئة ضرورية، كمدخل للدراسة للتعريف بالصحة والنظام الصحي المصري نشأته وتطوره وإمكاناته والوزارات المعنية به. حيث تناول المبحث الأول التعريف بالصحة من وجهة نظر الفرد والمجتمع. يعرض المبحث الثاني منظومة الخدمة الصحية في مصر. ويتعرض المبحث الثالث للعوامل المختلفة المؤثرة على منظومة الصحة.

يتناول الفصل الثاني: تقويم أداء منظومة الصحة في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، حيث يتناول المبحث الأول: تقدير العلاقات التبادلية لمتغيرات منظومة الصحة.يتم في المبحث الثاني تقدير المستوى الصحي السائد في مصر الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١. اختص المبحث الثالث: بتجميع العلاقات التبادلية للمتغيرات المؤثرة على منظومة الصحة في نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الخدمة الطبية والمستوى الصحي السائد الفترة من ١٩٩١- ٢٠٠١.

الفصل الثالث هو: نظرة إلى المستقبل حتى سنة ٢٠٢١. حيث يتناول المبحث الأول : التنبؤ بحجم منظومة الصحة في مصر الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١. وبالمبحث الثاني : يتم التنبؤ بالمستوى الصحي السائد للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢١. يعرض المبحث الثالث : السمات الرئيسية لمنظومة الخدمة الصحية للفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١.

تعرض نتائج الدراسة تحقيق فروض الدراسة في ظل المسلمات المفترضة، ثم عرض التوصيات المقترحة نتيجة لهذه الدراسة.

تم تلخيص أهم النقاط التي تناولتها الدراسة - باللغة العربية واللغة الإنجليزية - مع عرض المراجع العربية والأجنبية التي تم الاستعانة بها في إعداد الدراسة.

تم إضافة ثلاثة ملاحق للدراسة، لاحتواء الجداول التفصيلية المستعان بها ونتائج البرنامج الإحصائي للحاسب الآلي المستخدم في الدراسة.

تاسعاً: اختبار فروض الدراسة

أ) اختبار الفرض الأول :

أن " الصحة " هي متغير في نظام هيكلي للعلاقات بين عوامل مختلفة لأنظمة اقتصادية وبيئية واجتماعية وبيولوجية.

لم تعد 'الصحة' هي ذلك الإحساس النسبي للفرد - أو الصفة التي يمكن أن يتصف بها مجتمع ما، ولكنها قيمة قابلة للقياس والتقدير. حيث يمكن التعبير عن صحة مجتمع ما، بالمستوى الصحي السائد في هذا المجتمع. ومن المؤشرات التي يمكن التعبير بها عن صحة المجتمع، مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري / ١٠٠٠ من السكان والذي تتناسب قيمه عكسيا مع المستوى الصحي السائد في المجتمع.

وقد ثبت من خلال الدراسة :

١- أن زيادة الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء تؤثر على المستوى الصحي بالإيجاب، حيث أنه باتخاذ المتوسط الحسابي البسيط لمجموع التغير في جملة الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء مقوما بالتغير في قيمة الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج - كدليل للإنفاق. فأن انحدار مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري (كمتغير تابع) على دليل الإنفاق (كمتغير مستقل)، أثبت صحة الفرض، حيث العلاقة عكسية بين دليل الإنفاق والمؤشر الذي يعكس علاقة عكسية مع المستوى الصحي.

٢- أن تحسين البنية التحتية من إمداد بالمياه النظيفة والاتصال بالصرف الصحي تؤثر على الصحة بالإيجاب. حيث جاءت نتيجة انحدار مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري على دليل البنية الحضارية - والذي يعكس التغير في نسبة الإمداد بالمياه والاتصال بالصرف الصحي - تؤكد علاقة عكسية بين المؤشر ودليل البنية التحتية، وعلى هذا فإن الفرض صحيح حيث يرتبط المؤشر بعلاقة عكسية مع المستوى الصحي السائد.

٣- يعكس دليل الحرمان الاجتماعي التغير في نسبة الأمية ونوعية التغذية، لذا فهو يعكس التدني في مستوى المعيشة. ويعكس مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري علاقة معكوسة بينه وبين المستوى الصحي السائد. وبإجراء انحدار دليل الحرمان الاجتماعي على

مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري، كانت العلاقة طر دية قوية بينهما – وهو يعنى أن انخفاض قيمة الدليل يصاحبه انخفاض في قيمة المؤشر، مما يدلل على صحة الفرض بأنه صحة أفضل (انخفاض المؤشر) تتحقق مع مستوى معيشة أفضل (انخفاض قيمة الدليل).

وعلى هذا فإن الفرض صحيح، حيث أن الصحة، هي قيمة قابلة للقياس والتقدير، وكونها كذلك فهي ترتبط بعلاقات تؤثر عليها من عوامل مختلفة، اقتصادية وبيئية واجتماعية وبيولوجية.

ب) اختبار الفرض الثاني :

أن حجم المنافذ العلاجية وعدد الكوادر الطبية يرتبطا بحجم السكان.

الفرض صحيح، حيث أنه :

١- باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطى البسيط لتقدير معامل الارتباط بين حجم المنافذ العلاجية من أسرة ووحدات رعاية أولية، وعدد السكان. وبين عدد الكوادر الطبية من أطباء وتمريض وفنيين طبيون وعدد السكان، لبيانات الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠١، تم الحصول على النتائج التالية:

- سجل معامل الارتباط بين عدد الأسرة وعدد السكان (0.9773)
- سجل معامل الارتباط بين عدد وحدات الرعاية الأولية عدد السكان (0.9680)
- سجل معامل الارتباط بين عدد الأطباء وعدد السكان (0.9004)
- سجل معامل الارتباط بين عدد التمريض وعدد السكان (0.9880)
- سجل معامل الارتباط بين عدد الفنيين الطبيون وعدد السكان (0.9765)

٢- بتقدير مرونة التغير في حجم كل من المنافذ العلاجية وعدد الكوادر الطبية إلى التغير في عدد السكان تم الحصول على النتائج التالية :

- للأسرة مرونة عالية – أكبر من الواحد – خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠١
- لوحدات الرعاية الأولية مرونة منخفضة تقرب من الصفر
- للكوادر الطبية مرونة عالية – أكبر من الواحد – وإن كانت غير منتظمة

٣- بإجراء انحدار مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري – والذي يمثل المستوى الصحي السائد – (كمتغير تابع) على دليل المنافذ العلاجية – والذي يعبر عن التغير في معدل المنافذ العلاجية إلى عدد السكان، فإن معامل الارتباط (R=0.94504) ومعامل الانحدار (1.551414- =□) المقدران يشيرا إلى علاقة عكسية قوية بين الدليل والمؤشر. وحيث أن المؤشر بعكس علاقة عكسية مع المستوى الصحي السائد – فانخفاض المؤشر يعنى مستوى صحي أفضل، وبهذا تكون العلاقة العكسية بين الدليل والمؤشر تعنى علاقة طر دية بين الدليل والمستوى الصحي السائد.

٤- باستخدام دليل الكوادر الطبية والذي يشير إلى التغير النسبي في معدل الكوادر إلى الأسرة العلاجية (كمتغير مستقل) وإجراء انحدار مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري (كمتغير تابع) عليه، فإن نتائج التقدير تشير إلى علاقة عكسية قوية بين المتغيرين– وبذلك فإن العلاقة طر دية بين دليل الكوادر الطبية والمستوى الصحي السائد.

وعلى هذا، فإن الفرض صحيح، حيث تحرص السياسات الصحية على الاحتفاظ بمعدلات ثابتة من الإمكانات العلاجية من منافذ علاجية وكوادر طبية منتسبة إلى عدد السكان.

ج) اختبار الفرض الثالث :

أن التنمية يصاحبها رقى بالمستوى الصحي السائد.

للتنمية عدة أوجه، فهي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي ينعكس أثرها على الفرد والمجتمع حيث أثبتت الدراسة العلاقات التالية :

- علاقة موجبة قوية بين قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج والإنفاق على الصحة (R=0.96582) حيث أن زيادة الناتج يؤدى إلى إمكانية أكبر للإنفاق على الصحة، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الحكومة.



- علاقة عكسية قوية (R=0.96643) بين نصيب الفرد من الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج ونسبة الأمية. وبهذا فزيادة الناتج المحلى يتبعه زيادة في دخل الأسرة يتوافق معه انخفاض بنسبة الأمية في المجتمع.
- أثبتت الدراسة علاقة عكسية قوية (R=0.82999) بين نصيب الفرد من الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج ومؤشر نوعية البروتين في الغذاء. مما يعنى أن زيادة دخول الأفراد في المجتمع يؤدى إلى نوعية تغذية أفضل.
- علاقة موجبة قوية (R=0.87831) بين قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج ونسبة الإمداد بالمياه النظيفة. كما أثبتت الدراسة علاقة موجبة بين قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج والاتصال بالصرف الصحي. حيث أن زيادة الناتج تردى إلى زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية.

وبتقدير العلاقة بين مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري ودلائل :

- الإنفاق على الصحة (ممثلا التغير في جملة الإنفاق على الصحة والدواء)
- الحرمان الاجتماعي (ممثلا التغير في نسبة الأمية وقيم مؤشر الحرمان الاجتماعي)
- دليل البنية الحضارية (ممثلا التغير في نسبتي الإمداد بالمياه النظيفة والاتصال بالصرف الصحي)

أثبتت الدراسة علاقة خطية قوية (R=0.94504) بين الدلائل والمؤشر، حيث العلاقة موجبة بين المؤشر ودليل الإنفاق على الصحة والدواء ودليل البنية الحضارية، كما أنها سالبة بين المؤشر ودليل الحرمان الاجتماعي. مما يعنى أن زيادة كل من الإنفاق على الصحة وتحسين البنية التحتية مع خفض نسبة الأمية وتحسين نوعية الغذاء يؤدوا جميعا إلى الرقى بالمستوى الصحي للمجتمع.

د) اختبار الفرض الرابع :

أن التغير في قيمة أحد العوامل يؤدى إلى تغير في المستوى الصحي بغض النظر عن القيمة الابتدائية لهذا العوامل.

الفرض صحيح، حيث أن الدراسة أثبتت علاقة خطية قوية (R=0.94504) بين دلائل الصحة ومؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري / ١٠٠٠ من السكان والذي تتناسب قيمه عكسيا مع المستوى الصحي السائد في المجتمع. وحيث أن دلائل الصحة هي أرقام موجزة للتعبير عن مدى التغير الحادث في العوامل المؤثرة على صحة المجتمع. لذلك كان انتقال المؤشر من القيمة (أ) إلى القيمة (ب) يعتمد على مدى التغير الحادث في قيمة العامل المؤثر على الصحة وليس على قيمة العامل الابتدائية.

عاشراً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية، والتي يمكن عرضها كالآتي :

١-أمكن تقدير المستوى الصحي السائد بجمهورية مصر العربية – الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، باستخدام مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري /١٠٠٠ من السكان. كانت نتيجة التقدير كالتالي :

جدول (ن/١) : قيم مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠١

السنة	للذكور	للإناث	للمجتمع
90/91	116.95	103.85	110.56
91/92	110.79	97.32	104.22
92/93	104.12	92.14	98.27
93/94	98.27	84.87	91.73
94/95	94.20	79.65	87.10
95/96	90.32	75.03	82.86
96/97	91.07	75.69	84.48
97/98	91.13	75.66	83.17
98/99	88.46	73.54	81.17
99/20	87.44	69.25	78.56

20/21	89.72	69.22	79.71
21/22	86.10	66.83	76.69

٢-أن التوجه الاجتماعي هو العقيدة السائدة للنظام الصحي المصري. وأن وزارة الصحة والسكان تقوم بالعبء الأكبر من الخدمات الصحية التي تقدم للمجتمع المصري

٣-أمكن تقدير مرونة عدد المدخلات إلى التغير في عدد السكان، وكانت نتيجة التقدير كالتالي :

جدول (ن/٢) : مرونة المدخلات لنمو السكان الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٢

السنة	أطباء	تمريض	فنيون طبيون	أسرة المستشفيات	وحدات الرعاية الأولية
91/92	1.23	2.97	-2.36	0.24	0.001
92/93	4.37	4.19	4.09	0.35	0.002
93/94	4.17	7.11	3.82	-0.53	0.007
94/95	0.51	3.23	4.01	2.24	0.009
95/96	1.57	5.57	1.46	0.67	0.006
96/97	0.07	-0.39	4.43	1.97	0.022
97/98	2.29	2.71	-1.46	1.56	0.000
98/99	-3.14	4.95	2.84	1.12	0.001
99/20	2.18	3.16	0.82	1.96	0.020
20/21	9.16	1.22	8.68	1.34	0.016
21/22	7.30	8.12	-2.76	1.45	0.023

٤-أمكن تقدير قوة الارتباط بين قيم عناصر مدخلات النظام الصحي وعدد السكان باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطى البسيط حيث :

جدول (ن/٣) : معاملات الارتباط بين عناصر المدخلات وعدد السكان لبيانات الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢

	السكان	الأسرة	وحدات الرعاية	الأطباء	التمريض	الفنيين الطبيون
السكان	1.0000	0.9773	0.9680	0.9004	0.9880	0.9765
الأسرة	0.9773	1.0000	0.9822	0.8881	0.9623	0.9483
وحدات الرعاية	0.9680	0.9822	1.0000	0.9460	0.9716	0.9527
الأطباء	0.9004	0.8881	0.9460	1.0000	0.9294	0.8957
التمريض	0.9880	0.9623	0.9716	0.9294	1.0000	0.9605
الفنيون الطبيون	0.9765	0.9483	0.9527	0.8957	0.9605	1.0000

$p = 0.000$

٥-أمكن تقدير دالة تراكم الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج باستخدام بيانات الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢ حيث : معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج = 8.73 % سنويا.

٦-يرتبط حجم الإنفاق على الصحة ارتباطا موجبا قويا (R=0.97428) مع عددي الأسرة ووحدات الرعاية الأولية، حيث أنهما مسئولين معا عن التغير 95% من التغير الحادث في حجم الإنفاق على الصحة.

٧-تلاحظ المرونة المتزايدة لنسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي، بينما تتذبذب قيمة مرونة نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه النظيفة، وإن كانت قد أخذت في الثبات بنهاية فترة المقارنة اعتبارا من عام



١٩٩٩/١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠١.

جدول (ن/٤) : مرونة الإمداد بالمياه والاتصال بشبكة الصرف الصحي للتغير في حجم السكان الفترة من ١٩٩١ – ٢٠٠١

السنة	مرونة الإمداد بالمياه	مرونة الاتصال بالصرف الصحي
92/93	-0.62	0.66
93/94	-2.28	1.30
94/95	-2.33	0.76
95/96	-0.56	3.12
96/97	1.22	-1.46
97/98	0.76	-1.33
98/99	1.76	2.06
99/20	1.77	2.23
20/21	1.46	1.99
21/22	2.97	4.37

٨-تم استنباط مؤشر نوعية البروتين في الغذاء وهو مؤشر يفسر الاعتماد على البروتين النباتي، مقوما بإجمالي كمية البروتين في الغذاء . حيث سجلت قيمة المؤشر تناقصا مستمرا خلال الفترة ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢ :

جدول (ن/٥) : مؤشر نوعية البروتين في الغذاء الفترة من ١٩٩٢ – ٢٠٠٠

السنة	إجمالي كمية البروتين في الغذاء جرام/ يوم	% من بروتين الحبوب والبقول	% من بروتين اللحوم والأسماك والبيض واللبن ومنتجاته	مؤشر نوعية البروتين في الغذاء
1992	118.1	78.0	14.5	0.635
1993	117.4	77.1	14.8	0.624
1994	126.6	77.4	13.8	0.637
1995	130.1	78.9	12.9	0.660
1996	133.6	77.9	13.9	0.641
1997	122.9	74.1	17.8	0.563
1998	121.6	74.3	17.1	0.572
1999	119.7	71.3	20.2	0.510
2000	117.7	72.0	19.0	0.530

٩- بتقدير العلاقة بين حجم الأسرة وعدد الأطباء، وجدت علاقة موجبة قوية بين المتغيرين (R=0.82859)، وإن كان عدد الأسرة مسئول فقط عن 68.6% فقط من التغير في عدد الأطباء.

١٠-أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطى موجب قوى بين عدد التمريض وعدد الأسرة (R=0.96733) . أيضا، عدد الأسرة مسئول عن 94% من التغير الحادث في عدد التمريض.

١١-أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطى موجب بين عدد الفنيين الطبيون وعدد الأسرة (R=0.66553) بينما عدد الأسرة مسئول عن 44% فقط من التغير الحادث في عدد الفنيين الطبيون.

١٢-أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطى موجب قوى بين قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج، وجملة الإنفاق على الصحة (R= 0.96582) أيضا فإن الناتج مسئول عن 93% من التغير الحادث في جملة الإنفاق على الصحة.

١٣-أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطى موجب قوى بين قيم الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج، وقيمة استهلاك الدواء (R=0.93823) بينما الناتج مسئول فقط عن

88% من التغير الحادث في استهلاك الدواء.

١٤- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطى سالب قوى بين قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج، ونسبة الأمية في المجتمع (R=0.96643) . حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج مسئول عن 93% من التغير الحادث في نسبة الأمية.

١٥- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطى سالب قوى بين قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج، ومؤشر نوعية البروتين في الغذاء (R=0.87831) والناتج مسئول عن 68% فقط من التغير الحادث في المؤشر.

١٦- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطى موجب بين قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج ونسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه النظيفة (R=0.87831) بينما الناتج مسئول عن 77% من التغير الحادث في هذه النسبة.

١٧- وجدت الدراسة ارتباط خطى موجب بين قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج ونسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي (R=0.80788)، وإن كان الناتج مسئول عن 65% فقط من التغير الحادث في نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي.

١٨- تم استنباط خمسة أدلة تجمع المتغيرات ذات العلاقات المشتركة مع بعضها وهى :

- دليل المنافذ العلاجية ويشير إلى التغير الحادث في عدد الأسرة وعدد وحدات الرعاية الأولية.
- دليل الكوادر الطبية ويشير إلى التغير الحادث في عدد الأطباء والتمريض والفنيين الطبيون.
- دليل الإنفاق على الصحة والدواء ويشير إلى التغير الحادث في جملة الإنفاق على الصحة والدواء.
- دليل الحرمان الاجتماعي ويشير إلى التغير الحادث في نسبة الأمية ونوعية التغذية.
- دليل البنية الحضارية ويشير إلى التغير الحادث في نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه ونسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي.

١٩- سجل دليل المنافذ العلاجية اتجاه عام بالزيادة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، مع وجود انخفاض نسبى عام ١٩٩٢/١٩٩١ .

٢٠- سجل دليل الكوادر الطبية اتجاها عاما بالزيادة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ مع وجود انخفاضا نسبيا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢١- سجل دليل الإنفاق على الصحة اتجاها عاما بالزيادة خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١

٢٢- سجل دليل الحرمان الاجتماعي اتجاها عاما بالثبات النسبي خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١ وذلك نتيجة الانخفاض الطفيف في كل من نسبة الأمية ومؤشر نوعية البروتين في الغذاء.

٢٣- سجل دليل البنية الحضارية اتجاها عاما بالزيادة خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١، وإن كانت تتباين قيم كل من نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه والمتصلة بشبكة الصرف الصحي - صعودا وهبوطا طوال فترة المقارنة.

٢٤- بتقدير العلاقة بين مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري للمجتمع كمتغير تابع - ودلائل الصحة كمتغيرات مستقلة، تم التوصل إلى التالي :

- وجود علاقة خطية قوية بين المؤشر ودلائل الصحة (R= 0.94504)، حيث أن العلاقة موجبة بين المؤشر وكل من دلائل المنافذ العلاجية والكوادر الطبية والإنفاق على الصحة والبنية الحضارية. كما أنها عكسية سالبة مع دليل الحرمان الاجتماعي.
- دلائل الصحة مسئولة عن 89% من التغير الحادث في مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري.

٢٥- أثبتت الدراسة أن الأثر النسبي لجميع دلائل الصحة يتزايد مع الزمن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، حيث :

- يتميز دليل الحرمان الاجتماعي بأعلى تأثير نسبى على المستوى الصحي السائد يليه دليل الإنفاق على الصحة والدواء.
- التأثير النسبي لدليل المنافذ العلاجية يفوق التأثير النسبي لدليل الكوادر الطبية.



- يتميز دليل البنية الحضارية بأقل تأثير نسبى على المستوى الصحي السائد.

٢٦- تنبأت الدراسة بعدد الأسرة العلاجية خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	159226 Beds
Year 2007/2008	162442 Beds
Year 2008/2009	165673 Beds
Year 2009/2010	168645 Beds
Year 2010/2011	171405 Beds

٢٧- تنبأت الدراسة بعدد وحدات الرعاية الأولية خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	3807 Units
Year 2007/2008	3868 Units
Year 2008/2009	3930 Units
Year 2009/2010	3980 Units
Year 2010/2011	4022 Units

٢٨- تنبأت الدراسة بعدد الأطباء خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	75949 Physicians
Year 2007/2008	78511 Physicians
Year 2008/2009	81119 Physicians
Year 2009/2010	83549 Physicians
Year 2010/2011	85747 Physicians

٢٩- تنبأت الدراسة بعدد التمريض خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	141935 Nurses
Year 2007/2008	143183 Nurses
Year 2008/2009	144111 Nurses
Year 2009/2010	144683 Nurses
Year 2010/2011	144974 Nurses

٣٠- تنبأت الدراسة بعدد الفنيين الطبيون خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	26148 Technicians
Year 2007/2008	26901 Technicians
Year 2008/2009	27664 Technicians
Year 2009/2010	28372 Technicians
Year 2010/2011	29010 Technicians

٣١- تنبأت الدراسة بأن يسجل الإنفاق على الصحة خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	40749 Million E.g. Pounds
Year 2007/2008	45446 Million E.g. Pounds
Year 2008/2009	50646 Million E.g. Pounds
Year 2009/2010	56396 Million E.g. Pounds
Year 2010/2011	62746 Million E.g. Pounds

٣٢- تنبأت الدراسة أن يصل استهلاك الدواء خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي:

Year 2006/2007	4665 Million E.g. Pounds
Year 2007/2008	4757 Million E.g. Pounds
Year 2008/2009	4829 Million E.g. Pounds
Year 2009/2010	4878 Million E.g. Pounds
Year 2010/2011	4901 Million E.g. Pounds

٣٣- تنبأت الدراسة بأن تصل نسبة الأمية في المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	18.8 %
Year 2007/2008	17.1 %
Year 2008/2009	15.5 %
Year 2009/2010	13.9 %
Year 2010/2011	12.3 %

٣٤- تنبأت الدراسة بقيم مؤشر نوعية البروتين في الغذاء خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	0.430
Year 2007/2008	0.411
Year 2008/2009	0.392
Year 2009/2010	0.372
Year 2010/2011	0.352

٣٥- تنبأت الدراسة بأن تصل نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه إلى ١٠٠% اعتبارا من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٣٦- تنبأت الدراسة بأن تصل نسبة المساكن المتصلة بالشبكة الرئيسية للصرف الصحي بعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ على أن تكون نسبتها ٨٩,١٦ بعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٣٧- ٣٨- تنبأت الدراسة بأن يسجل مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري القيم التالية :

Year 2006/2007	81.876
Year 2007/2008	81.648
Year 2008/2009	82.316
Year 2009/2010	82.386
Year 2010/2011	82.514

حادي عشر: التوصيات

توصلت الدراسة إلى أنه بالمحافظة على السياسات الصحية الحالية لاستكمال معدلات الكوادر الطبية وتوزيع المنافذ العلاجية، استقرت العلاقة بين العوامل المؤثرة على الصحة. حيث الاتجاه العام للتغير في قيم متغيرات هذه العوامل، لم يؤد إلى تغير كبير في مؤشر سنوات الحياة

المفقودة من العمر التقديري . وهذا بدوره يؤدى إلى عدم تدهور أو تحسن كبير في المستوى الصحي السائد حيث استقر مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري حول قيمة متوسطة ٨١,٢٥ عاما / ١٠٠٠ من السكان (٨٤,٧٥ عاما للتقدير الأعلى، و٧٧,٧٦ عاما للتقدير الأدنى) وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١ .

وامتدادا لهذا الاتجاه بالمحافظة على السياسات الصحية لاستكمال الكوادر الطبية وتوزيع المنافذ العلاجية . واتخاذ الاتجاه العام لزيادة الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء، مع الاستمرار في المعدلات الحالية للقضاء على الأمية وتحسين نوعية الغذاء واستكمال مشاريع البنية الحضارية، فإن الدراسة توصى بالآتي:

أ] البيئة المحيطة بمنظومة الخدمة الصحية :

١- استمرار جهود تنظيم الأسرة لخفض معدل نمو السكان الحالي من ٢,١ إلى ١,١٦% بنهاية عام ٢٠٢٠ .
٢- استمرار جهود التنمية الاقتصادية لزيادة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج من ٤٨٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ١,٧٠٣,٨٢٢ بليون جنيه بعام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي مركب ٨,٧٣%، ليحقق زيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج من ٥,٩٠٠ آلاف جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ١٩,٤٧٨ ألف جنيه بعام ٢٠٢٠، والذي يحقق معدل نمو سنوي مركب ٧,١٥ % سنويا.

ب] المنافذ العلاجية :

١- الأسرّة :

بالمحافظة على معدل الأسرة إلى السكان حول ٢ سرير/١٠٠٠ مواطن طوال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٢١ توصى الدراسة بالآتي :

- زيادة عدد الأسرة إلى ١٦٠ ألف سرير بعام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ تزداد إلى ١٧٠ ألف سرير بعام ٢٠١٠ .
- زيادة عدد الأسرة إلى ١٨٤ ألف سرير بعام ٢٠١٥/٢٠١٦ .
- زيادة عدد الأسرة إلى ١٩٤ ألف سرير بعام ٢٠٢٠ .

٢- وحدات الرعاية الأساسية :

حافظت السياسات الصحية على معدل وحدة رعاية أساسية / ٢٠،٠٠٠ ألف من السكان خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ وحفاظا على هذه السياسة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠ توصى الدراسة بالآتي :

- زيادة عدد وحدات الرعاية الأساسية إلى ٣٨٠٠ وحدة بعام ٢٠٠٦ تزداد إلى ٤٢٩٢ وحدة عام ٢٠٢١

ج] الكوادر الطبية :

١- الأطباء :

بالمحافظة على معدل الأطباء إلى السكان حول طبيب واحد / ١٠٠٠ من السكان ومعدل الأطباء إلى الأسرة حول ٢طبيب / سرير . طوال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١، توصى الدراسة بالآتي :

- زيادة عدد الأطباء بمعدل زيادة سنوية ٣% من ٦٧ ألف طبيب عام ٢٠٠٦، إلى ٨٥ ألف طبيب عام ٢٠١٠ .
- زيادة عدد الأطباء بمعدل زيادة متناقص حول ٢,٥% من ٨٨ ألف طبيب عام ٢٠١١ إلى ٩٧ ألف طبيب عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .
- زيادة عدد الأطباء بمعدل زيادة متناقص حول ١,٧ من ٩٨ ألف طبيب عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ إلى ١٠٦ آلاف طبيب بعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

٢- التمريض :

للاحتفاظ بمعدل التمريض إلى السكان حول ٢ ممرضة / ١٠٠٠ من السكان ومعدل التمريض إلى الأسرة حول ..٩ ممرضة / سرير توصى الدراسة بالآتي :

- زيادة عدد التمريض إلى ١٤٢ ألف ممرضة عام ٢٠٠٦ يزداد إلى ١٤٥ ألف ممرضة عام ٢٠١١
- خفض عدد التمريض اعتبارا من عام ٢٠١٢ بمعدل ..٥% سنويا ليصل عدد التمريض إلى ١٤٠ ألف ممرضة بعام ٢٠٢٠

٣- الفنيون الطبيون :

للمحافظة على معدل الفنيين الطبيين إلى السكان عند ..٤ فني طبي / ١٠٠٠ من السكان ومعدل الفنيين الطبيين إلى الأسرة عند ..٢ فني طبي / سرير توصى الدراسة بالآتي :

- زيادة عدد الفنيين الطبيون إلى ٢٦ ألف فني طبي عام ٢٠٠٦ يزداد إلى ٣٥ ألف فني طبي بعام ٢٠٢١ بمعدل

زيادة متناقص من ٢,٦ إلى ١,٢ % سنويا.

د] الإنفاق على الصحة :

بالمحافظة على الاتجاه العام لإجمالي الإنفاق على الصحة عند معدل زيادة حول ١٠,٦% سنويا، توصى الدراسة بالآتي :

- زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة من ٦,٦٧١ مليارات جنيه عام ٢٠٠٦ بمعدل زيادة سنوية بمعدل حول ١١,٨% . حيث يقدر الإنفاق على الصحة عام ٢٠٢٠ بـــ ٣٢,١٥٥ مليار جنيه . يمثل هذا الإنفاق نسبة متزايدة من ٢٥ إلى ٢٩% من حجم الإنفاق الإجمالي على الصحة. أيضا يمثل هذا الإنفاق نسبة من ١,٣ : ٢% من قيمة الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج.
- يرتفع نصيب القطاع العائلي على الصحة بمعدل زيادة متناقص حول ١٠% سنويا، من ٢٠,١٣٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ٧٥,٦٧٩ مليار جنيه بعام ٢٠٢١ يشكل هذا الإنفاق من ٧٥ : ٧٠ % من قيمة إجمالي الإنفاق على الصحة، أيضا، يمثل نسبة ١,٣ : ٢% من قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج.

هـــ] استهلاك الدواء :

تتنبأ الدراسة بمعدل زيادة متناقصة لحجم استهلاك الدواء يتبعها انخفاض حيث :

- تزداد كمية استهلاك الدواء من ٤,٥٥٦ مليارات جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٩٠١ مليار جنيه عام ٢٠١١، حيث يقدر معدل الاستهلاك للفرد حول ٦٤ جنيها / فرد.
- تنخفض كمية استهلاك الدواء بمعدل متناقص متتالي اعتبارا من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ لتصل إلى ٣,٢٠٧ مليارات جنيه، حيث ينخفض معدل استهلاك الفرد إلى ٣٧ جنيها سنويا بعام ٢٠٢٠.

و] العناصر الاجتماعية المعاونة للخدمة الطبية :

١-نسبة الأمية في المجتمع :

توصى الدراسة باستمرار الجهود الحالية لخفض نسبة الأمية بمعدل ٢% سنويا. حيث بالمحافظة على هذا المعدل يقدر أن تنخفض نسبة الأمية إلى ١٨% بعام ٢٠٠٦ وأن تصل نسبة الأمية إلى ٢% في المجتمع بعام ٢٠٢١

٢-نوعية التغذية :

توصى الدراسة بالعمل على تحسين نوعية التغذية للمواطن المصري بإحلال البروتينات الحيوانية محل البروتينات النباتية لخفض مؤشر نوعية البروتين في الغذاء من ٣٥٦٠٠ عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٢٠٠ بعام ٢٠٢٠

ز] عناصر البنية الحضارية :

١- الإمداد بالمياه النظيفة :

توصى الدراسة باستكمال مشاريع الإمداد بالمياه النظيفة لتصل نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه إلى ١٠٠% بعام ٢٠٠٦

٢- الاتصال بالصرف الصحي الآمن :

توصى الدراسة باستكمال مشاريع الاتصال بالصرف الصحي لبصل نسبة المساكن المتصلة بالصرف الصحي إلى ١٠٠% بعام ٢٠٠٧.

تقييم جودة التدريب
بالتطبيق على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة *

إعداد
د / محمد إبراهيم حجازي

أولا: مقدمة:

يعني التدريب Training تلك الجهود الهادفة إلى تزويد المتدربين بالمعلومات والمعارف التي تكسبهم مهارة في أداء العمل، أو تنمية وتطوير ما لديهم من مهارات ومعارف وخبرات بما يزيد من كفاءتهم في أداء عملهم الحالي أو يعدهم لأداء أعمال ذات مستوى وظيفي في المستقبل القريب، وهنا تبدو أهمية التدريب لكافة الموظفين سواء منهم الجدد أو القدامى على السواء.

ومن الأهمية بمكان الاهتمام بتقييم فاعلية الجهود والأنشطة التدريبية بالمنظمة ومدى تحقيق تلك الجهود والأنشطة لأهدافها المخططة. ويتم الاستعانة في هذا الشأن بأساليب عديدة منها مسح آراء المتدربين، مسح آراء المدربين، والحصول على بيانات ومعلومات من رؤساء المتدربين عن التغيرات في أداء وسلوكيات المتدربين بعد رجوعهم إلى أعمالهم الأصلية، وإجراء اختبارات للمتدربين قبل وبعد حضور البرنامج التدريبي وذلك لقياس مدى التغير الذي طرأ على معلوماتهم ومعارفهم واتجاهاتهم نتيجة الجهود التدريبية وتكليف المتدربين بإعداد تقارير دورية عن مدى تقدمهم في مجالات العمل المختلفة نتيجة الجهود التدريبية. أيضا هناك معايير أخرى يمكن الاستناد إليها في مجال تقييم البرنامج التدريبي مثال ذلك معدلات الإنتاج ومعدلات الحوادث ومعدلات الغياب ومعدلات دوران العمل وغيرها من المعايير التي تفيد في الحكم على مدى فاعلية البرنامج التدريبي من خلال إجراء المقارنة بين هذه المقاييس قبل وبعد البرنامج التدريبي. وقد يستند تقييم فاعلية الجهود التدريبية إلى معايير مرتبطة بتكلفة التدريب والعائد منه Cost- Benefit analysis إلى جانب مدى فاعلية نقل المعارف والمهارات والاتجاهات المستمدة من البرنامج التدريبي إلى العمل ذاته. وهناك أيضا نموذج المدخلات والعمليات والمخرجات Process Model Input/Output في مجال تقييم الجهود التدريبية، حيث يتم توجيه الاهتمام إلى كل من عناصر أداء البرنامج التدريبي والتي تسهم في تحقيق الفاعلية الكلية للبرنامج، وكذلك إلى مختلف العمليات الخاصة بتحديد أهداف البرنامج وتخطيطه وتصميمه، إلى جانب مقدار النتائج النهائية المنبثقة من البرنامج سواء المرتبطة بالمتدرب نفسه (المعلومات والمهارات المحصلة وتحسن أدائه الفعلي في العمل) أو المرتبطة بالمنظمة (الربحية والإنتاجية ورضاء العملاء وغيرها) هذا ويمتد تقييم الجهود التدريبية ليشمل الوقوف على مدى استقرار المتدرب في الوظيفة التي تم تدريبه على أداء أعمالها ومهامها وعدم نقله إلى وظيفة أخرى لا يتاح له فيها تطبيق المهارات والقدرات التي اكتسبها من البرنامج التدريبي، حيث يمثل هذا التصرف إهدار التكاليف ووقت الجهود التدريبية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تغير مفهوم الدولة في مصر عدة مرات ارتبطت معظمها بالمشكلات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها السلطة إذ أن مفهوم الدولة لا يمكن أن يظل ثابتا في أي دولة من الدول وإنما يرتبط بتغير الفلسفة ونظامها الاقتصادي ومشروعات التنمية القومية ومحاولاتها في الإصلاح الإداري.

* رسالة مقدمة لنيل درجة الزمالة (الدكتوراه) في العلوم الإدارية بقسم الإدارة العامة ؛ تحت إشراف أ.د/ محمود توفيق الريس عميد التدريب بفرع أكاديمية السادات شمال الدلتا.



وقد تغيرت الفلسفة السياسية في مصر عدة مرات ارتبطت كلها بتغيرات في نظامها الاقتصادي وارتبط كل ذلك بمحاولات متعددة في الإصلاح الإداري. فقد تحولت مصر من سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينات إلى سياسة التحرر الاقتصادي والخصخصة والإصلاح الاقتصادي في التسعينات. ووضح تماما أنه لا جدوى من أية إصلاحات إدارية أو أي محاولات للتنمية الإدارية دون أن يكون هناك ارتباط بينها وبين سياسات الدولة الاقتصادية أو السياسة الإدارية.

وقد اصطحب برنامج الإصلاح الاقتصادي برامج طموحة للتنمية الإدارية شملت عدة محاور:

المحور الأول: تنمية القطاع العام وتحريره بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث تم التحول إلى قطاع للأعمال تساهم فيه الحكومة بجزء محدود ويتم بيع معظم أسهمه للمستثمرين أو للعمال.

المحور الثاني: تطوير الأداء الحكومي ليساير تبعات ومسئوليات التحرر الاقتصادي وخصخصة المشاريع المحلية وبيع الأراضي للمستثمرين وإقامة المناطق الحرة والمناطق الصناعية وتشجيع الاستثمارات.

المحور الثالث: هو ما يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية من دور في التدريب التحويلي، من خلال تدريب العاملين الحاليين الذين أضيروا من برنامج الخصخصة أو تدريب شباب الخريجين على مهن جديدة والحرف الصناعية لخلق فرص عمل جديدة ومساعدتهم في إقامة مشروعات صغيرة وتدريبهم عليها في شتى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية.

المحور الرابع: الحكومة الالكترونية:

يضع المشروع الإطار العام لربط الإدارات الحكومية ببعضها والتعاون في اتخاذ القرار ومتابعة المشروعات لتوفير الخدمات الحكومية المتميزة للجمهور في زمن قياسي بأقل مجهود ويهدف المشروع إلى ما يلي:

١. رفع كفاءة العمل بالوزارات والهيئات من خلال ميكنة نظم العمل وربط الإدارات الحكومية بشبكة لتبادل المعلومات والرسائل إليكترونيا.
٢. إعداد البنية المعلوماتية الأساسية والتي تشمل المواصفات والمقاييس المعيارية بكل قواعد التخاطب عبر الشبكة وتأمين المخاطبات والمراسلات على الشبكة سواء باستخدام شبكة الإنترنت أو البريد الإلكتروني أو الاتصال الصوتي.
٣. تحقيق عنصر الدفع الإداري خاصة في مجال الإدارة المحلية التي تعتبر واجهة الدولة أمام المواطن، ويساهم ذلك في اختصار الوقت ودقة العمل ويحد من الاتصال المباشر بين المواطن ومؤدي الخدمة.
٤. المشاركة في إعداد البعد القانوني لمشروع الحكومة الإليكترونية بتنظيم التجارة الإليكترونية وتنسيقها مع قواعد تحرير التجارة وتبادل تكنولوجيا المعلومات وفق قواعد اتفاقية الجات.

ثالثاً: المشكلة البحثية:

تعتبر مشكلة تخطيط الموارد البشرية من أصعب المشكلات خصوصا، في المنظمة الحكومية، ذلك النوع الذي يتصف بالحساسية لتعلقها بمجال خدمة الجمهور أو المواطنين فقد يكون هناك تماثل أو تقارب في تخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية بصفة عامة من حيث المراحل والخطوات. ولكننا نرى أن هذه النوعية من الأفراد تستلزم معالجة خاصة، كما تستلزم تنمية وتدريب خاصتين.

فالمشكلة هي في ضمان التوفير الملائم للكفاءات المطلوبة للتخطيط والتنظيم، والتوجيه والرقابة على أعمال الأخرين في كل المستويات التنظيمية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. الإحاطة بواقع البرامج التدريبية في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ومدى تخطيطها وتنفيذها وفقا للأساليب العلمية الحديثة.
٢. التعرف على واقع التدريب الإداري في الأجهزة الحكومية بـــ ج.م.ع وأهدافها وتوجهاتها والمؤسسات التي تشرف عليها.
٣. التعرف على كيفية تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الخدمة المدنية في ج.م.ع.



٤. تقييم الموقف التدريبي في مجتمع الدراسة من حيث الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة.
٥. استكشاف أوجه القوة وأوجه الضعف في العملية التدريبية بالجهاز والتعرف على المعوقات التي تعترض سبيل هذه العملية والمساهمة في إيجاد الحلول لها.
٦. التعرف على معوقات نقل أثر التدريب واقتراح الحلول المناسبة لها.
٧. التوصل إلى المقترحات الكفيلة بتطوير العملية التدريبية ككل ووضعها في مسارها الصحيح.

خامساً: أهمية الدراسة:

أ) بالنسبة للعلم:

يعتبر التدريب الأساس الذي تقوم عليه البرامج التنموية عموماً نظراً لما للتدريب من دور كبير وهام في رفع مستويات الأداء وزيادة الإنتاجية والارتقاء بكفاءة العاملين ومهاراتهم وتحسين اتجاهاتهم، مع ملاحظة أن التدريب ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق غاية هي في ختامها تحقيق التنمية بمعناها الشامل، ومن هنا فإن هذه الدراسة تعمل على إضافة علمية جديدة – وإن كانت بسيطة – في مجال التدريب وأثره في تحقيق التنمية عموما.

ب) بالنسبة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة:

إن تحديد الواقع التدريبي والتعرف عليه بدقة وصولا إلى تنمية القوى البشر ية العاملة يمثل جانبا هاما من جوانب عمل المسئولين بالجهاز وفروعه بالمحافظات خصوصا بالنسبة للقائمين على أمور التدريب فيها، ومن هنا فإن هذه الدراسة تساعد المسئولين في التعرف على حقيقة الوضع التدريبي ومدى تحقيق البرامج التدريبية المنفذة للغايات المنشودة ومراعاتها لتلبية الاحتياجات التدريبية للموظفين، وما هي نظرة العاملين في الجهاز تجاه العملية التدريبية لها، وما هو الأثر المفترض للتدريب على أدائهم.

ج) بالنسبة للباحث:

الباحث أحد العامين بإحدى الأجهزة التدريبية المساعدة في ج.م.ع يعمل على تطوير وتحسين الأداء العام في إحدى المؤسسات الحكومية وهو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باعتبارها تقع على رأس الأجهزة الحكومية من خلال تسليط الضوء على جانب هام من جوانب الحياة الوظيفية للعاملين بها، ألا وهو الجانب التدريبي لهؤلاء العاملين.

سادساً: فروض الدراسة:

انطلاقا من المشكلة البحثية فإن هذه الدراسة تدور حول إثبات خمس فروض رئيسية والتي تشير جميعها إلى ضعف فاعلية البرامج التدريبية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفروعه المختلفة وسوف يؤكد أو ينفي ذلك تحليل الإجابة على تساؤلات الاستبيان، وفروض الدراسة وهي كالتالي:

البرامج التدريبية المنفذة لموظفي الجهاز المركزي ذات أثر محدود على أداء الموظفين بسبب عدم الاهتمام بالتحديد الدقيق والسليم للاحتياجات التدريبية للعاملين.

يرجع انخفاض فعالية البرامج التدريبية المنفذة بالجهاز المركزي إلى الاعتماد على جهات أو عناصر غير مؤهلة بالشكل الكافي لتحمل مسئولية التخطيط والتنفيذ لهذه البرامج.

يرجع انخفاض فعالية البرامج التدريبية المنفذة إلى استخدام أساليب تدريبية تقليدية تقوم على المحاضرات ولا تستخدم الأساليب والوسائل الحديثة.

تؤدي قلة المخصصات المالية المعتمدة للتدريب في الموازنة العامة للجهاز وفروعه إلى عدم فعالية البرامج التدريبية.

يؤدي ضعف نظام المتابعة والتقييم لما يتم من برامج تدريبية بالجهاز إلى انخفاض فعالية هذه البرامج.

سابعاً: منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات والبيانات ومن ثم تصنيفها وتنظيمها وتحليلها والتعبير عنها كميا وكيفيا بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في التطوير والتغيير، وقد تم عرض النتائج باستخدام الأسلوب الكمي والتعبير عن النتائج بأرقام وجداول ورسومات بيانية، وقد انقسم المنهج الذي تم اتباعه في هذه الدراسة إلى قسمين هما:

أ- القسم المكتبي:

أو القسم النظري وفي هذا القسم حاول الباحث الغوص في أعماق الدراسة المكتبية الأكاديمية للولوج إلى الأدبيات التي تناولت موضوع التدريب، حيث قام الدارس بالاعتماد على الكتب والمراجع المتوفرة والتي تناولت هذا الموضوع



بالحديث، كما قام بالعودة إلى الدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والإحصاءات واللوائح والقوانين الحكومية ذات العلاقة، حتى تمكن من وضع الأسس السليمة لخط سير الدراسة عموما.

ب- القسم الميداني:

أو القسم العملي ويتمثل في الدراسة الميدانية للقطاع محل الدراسة، بغرض ربط الإطار النظري بالواقع العملي وجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات اللازمة لتغطية كافة جوانب الموضوع، وذلك لاختبار الفروض المحددة للدراسة، واعتمد الباحث في هذا الجزء على استخدام أسلوب الاستقصاء عن طريق استمارة استبيان واحدة تم توجيهها للمعنيين بالأمر في الجهاز المركز للتنظيم والإدارة.

ثامناً: مصادر وأساليب جمع المعلومات وتحليلها:

اعتمد الدارس في جمعه للمعلومات على نوعين من المصادر هما:

الكتب والمراجع والأبحاث والتقارير والدوريات وغيرها من المطبوعات سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية... بالإضافة إلى اللوائح والقوانين والإحصاءات الحكومية بهدف تكوين الإطار العام للدراسة وكتابة الجزء النظري منها بالإضافة إلى تكوين الأرضية المناسبة لإعداد الاستبيانات اللازمة.

استخدام أسلوب الاستقصاء بواسطة استبيان متكامل يشتمل على ما يرغب الدارس في جمعه من معلومات تتعلق بموضوع الدراسة لوضع الإطار العملي للدراسة وتحديد النتائج والوصول إلى الاقتراحات والتوصيات، وقد تم صياغة الاستبيان في ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

واشتمل على نوعين من البيانات هما:

البيانات الشخصية: وتتناول العمر والحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسي.

البيانات الوظيفية: وتتناول الوظيفة الحالية وعدد سنوات الخدمة.

القسم الثاني:

وفي هذا القسم تم صياغة مجموعة من الأسئلة المقيدة التي حددت بدائل إجاباتها سلفا وما على المستهدف سوى الاختيار من بينها.

القسم الثالث:

وفي هذا القسم تم وضع سؤال مفتوح لتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تطوير التدريب.

أسلوب تحليل وتبويب البيانات:

قام الدارس في سبيل الوصول على نتائج الدراسة وما تم التوصل إليه باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي والنسب المئوية وهي أساليب إحصائية بسيطة ومناسبة، وقد قام الدارس بالاستعانة بخبير إحصائي لتحليل وتبويب البيانات مع ملاحظة استخدام الكمبيوتر في هذا العمل.

تاسعاً: حدود الدراسة:

أ) الحدود الموضوعية للدراسة:

اقتصرت الدراسة على موضوع التدريب وأثره على تنمية العنصر البشري بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفروعه مع التركيز على دراسة الواقع الميداني للتدريب الإداري في الأجهزة الحكومية في ج.م.ع، وتطرق الدارس إلى تسليط الضوء على مفهوم تقييم العملية التدريبية بالجهاز.

ب) الحدود المكانية للدراسة:

تحدثت الدراسة عن واقع التدريب في الأجهزة الحكومية بصورة عامة ثم تطرقت إلى الواقع المعايش للتدريب الإداري في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة دون الخروج إلى نطاق مؤسسات القطاع العام.

ج) الحدود الزمانية للدراسة:

الجزء النظري من الدراسة حكمت بموجب الفترة الزمنية التي صدرت فيها آخر إحصائيات فهنالك بعض البيانات والإحصاءات التي امتدت حتى أواخر عام ٢٠٠٤م كما في خطة التدريب وهنالك بعض الإحصائيات الخاصة بإعداد الموظفين وتوزيعاتهم في الجهاز والتي حكمتها آخر الإحصائيات المتوفرة وقت إجراء الدراسة.

عاشراً: مجتمع الدراسة:

نظراً لأن الدراسة ارتبطت بتناول البرامج التدريبية ودورها المباشر على موظفي الجهاز المركزي فقط اقتصر البحث على ثلاثة فئات هي:

١- الإدارة العليا:

وتشمل المستشارين ونوابهم ومساعديهم ومديري العموم والخبراء.

٢- الإدارة الوسطى:

وتشمل مديري الإدارات ورؤساء الأقسام.

٣- الإدارة التنفيذية:

وتشمل باقي الموظفين من التنفيذيين.

حادي عشر : عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بصورة متأنية بحيث تكون ممثلة لموظفي الجهاز المركزي من خلال مراعاة العدد الكلي للموظفين بالجهاز والبالغ عددهم في ٢٠٠٤/١٢/٣١م (١٩٢٤) موظفا ولما كان موظفي الحلقة الثالثة يشغلون الوظائف الحرفية والخدمات المعاونة فقد اقتصر اختيار العينة على موظفي الحلقة الثانية فما فوق مع استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة في الاختيار، تحقيقا لتكافؤ الفرص، وبلغ عدد أفراد العينة (١٥٠) فرداً، من موظفي الجهاز تم توزيعهم كما يلي:

جدول رقم (١) : فئات العينة وعددها ونسبها

الفئة أو المستوي الوظيفي	العدد	النسبة
المستشارون ونوابهم ومساعدوهم ومديري العموم والخبراء	٧٥	%٥٠
مديري الإدارات ورؤساء الأقسام	٣٠	%٢٠
موظفو الجهاز المركزي في الفروع	٤٥	%٣٠

ثاني عشر: الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة:

الدراسة الأولي: التدريب والإنتاجية:

يؤكد الباحث أن التدريب ذو تأثير كبير على رفع مستوي الإنتاجية وزيادة نسبها، وأكد الباحث أن التدريب ذو تأثير كبير على رفع مستوي الإنتاجية وزيادة نسبته، وأكد الباحث أن التدريب يعمل في اتجاهين هما الأفراد والمنظمات، وأوضح أن دور التدريب في رفع الإنتاجية يتمثل في العناصر التالية:[1]

- يساعد التدريب على خفض حوادث وإصابات العمل بالنسبة للمصانع وما شابهها ، أما بالنسبة للمؤسسات الخدمية فهو يؤدي إلي الحفاظ على الوثائق والمستندات ولا يعرضها للتلف والإصابة.
- يعمل التدريب على تنمية الروح المعنوية للموظفين، الأمر الذي ينعكس بدوره على اتجاهاتهم للعمل باعتبارها من أهم دوافع العمل والإنتاج.
- يساعد التدريب على التنميط والتوحيد سواء في القطاع الصناعي أو على الصعيد الإداري بمعني أن التدريب يساعد على أن يسير الجميع بطريقة موحدة وبأسلوب متماثل.
- يعزز التدريب الثقة في الوظيفة ويعمل على تخفيض معدلات الغياب.
- يساعد التدريب الأفراد والمنظمات على مواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي.

الدراسة الثانية: تقييم الخطة التدريبية لموظفي الأجهزة الحكومية بمعهد الإدارة العامة عن عام ١٩٩٨م[2].

- توصل الباحث إلي أن هناك مجموعه من الصعوبات التي تعترض طريق البرامج التدريبية المطبقة في المعهد ومن تلك الصعوبات ما يلي: عدم اختيار الوقت المناسب لعقد البرامج التدريبية ، حيث ينعقد بعضها في أوقات غير مناسبة لبعض الجهات الحكومية.
- عدم اهتمام المعهد بالتدريب التراكمي، حيث لا يوجد برامج تكميلية للبرامج التي ينفذها المعهد.
- محدودية البرامج التي ينفذها المعهد لموظفي المناطق وعدم تنوعها.
- عدم توافق بعض البرامج التدريبية للمعهد مع الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية.



- قلة تنفيذ المعهد للبرامج التخصصية الموجهة لموضوع واحد فقط.

الدراسة الثالثة: المؤسسات التدريبية الخاصة: (دورها في تنمية الموارد البشرية)

تناول الباحث القطاع الخاص ودور المؤسسات التدريبية فيه في تنمية وتطوير القوي الشرية العاملة ووجد الباحث أن القطاع الخاص هو أكثر شرائح المجتمع تأثراً بالتنمية وتأثيراً فيها وذلك من خلال الأنشطة التي يقوم بها فهذه الأنشطة ومستوياتها تمثل مؤشرات لمستويات النجاح التي تحققها خطط التنمية وعلى هذا الأساس فإن انتشار المؤسسات التدريبية الخاصة ونموها لا يمكن أن يفسر إلا على أنه تعبير عن نجاحات جهود التنمية وتزايد حاجاتها إلي القوي العاملة المدربة.

ووجد الباحث أن المؤسسات التدريبية الخاصة بما لديها من الاستقلالية والحرية في الحركة تتميز بدرجة أكبر من المرونة في الاستجابة للاحتياجات التدريبية ذات الطبيعة العاجلة والقصيرة المدى التي يتطلبها سوق العمل خاصة في القطاع الخاص لذلك فإن ما تقوم به هذه المؤسسات من توفير لفرص التدريب للقوي العاملة الوطنية يعتبر مساهمة حقيقية في جهود تنمية الموارد البشرية في السلطة.

الدراسة الربعة: تقويم برامج الثقافة العمالية ودورها في نشر وتدعيم ثقافة الجودة الشاملة وأثره على مستوى الأداء في المنظمات:

خلص الباحث في دراسته إلي أن لكل منظمة ثقافتها المتجددة باعتبار الثقافة فكر أو أيديولوجية أو خطوط إرشادية غير مكتوبة لدفع العاملين وحثهم على الاستمرار وهي تعمل على رفع الروح المعنوية وزيادة إحساس العاملين بهويتهم. والثقافة طريقة توضح ماذا يوجد حولنا أو هي القواعد التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات الأخرى.. ويرى الباحث أن ثقافة الجودة الشاملة أهم نمط مقبول الآن لقدرته على التوافق مع المشاكل المختلفة التي تواجهها المنظمة العصرية.

ويوضح الباحث مجموعة من المشاكل التي تواجهها المنظمة في إدخال ثقافة الجودة الشاملة، وهي تتمثل فيما يلي:

- التوافق مع المشاكل المختلفة التي تواجهها المنظمة.
- مشاكل متعلقة بالتكيف مع ثقافة الجودة والتفكر والإحساس بجدواها وأهمية تطبيقها.
- الثقافة في المنظمة الحالية نوع من الاختلافات بين الوحدات الثانوية محفوفة بصراعات المصالح.
- أهمية تطوير الموارد البشرية والاهتمام بالتدريب وفرق العمل.
- مناخ المنظمات يقوم على الاتجاهات فمن الممكن أن يتغير بسرعة وبحدة.

الدراسة الخامسة: دور التدريب في تنمية العمل الإداري:

توصل الباحث من خلال دراسته إلي نتائج عديدة منها: أن التدريب محدد الأهداف يعمل على تنمية المعرفة والمعلومات والمهارات والاتجاهات وتثبيتها من خلال الربط بين النظرية والواقع ، كما أن التدريب يقلل من الهدر والإنفاق ويساعد على الإتقان، ويساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية للمنظمة وتحبيب الموظفين في أعمالهم ، كما توصل الباحث إلي أن التدريب في القطاع الحكومي ينقصه التخطيط العلمي المدروس حيث يقوم على العشوائية ويرجع الباحث ذلك إلي نقص الوعي التدريبي لدي القيادات الإدارية.

الدراسة السادسة: التدريب الإداري بالتطبيق على أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بجمهورية مصر العربية:

- توصلت الدراسة إلي نتائج سلبية تمثلت في أن البرامج التدريبية التي تقوم بها الأكاديمية ليست لها أهداف واضحة كما أن أساليب التدريب المستخدمة غير ملائمة بالإضافة إلي عدم توفر المتابعة والتقييم لنتائج هذه البرامج وتلك النتائج يجب الوقوف أمامها طويلا فهي ترتبط بعلم من أعلام المؤسسات الأكاديمية الإدارية في العالم العربي، وهي نتائج يجب أن ترتبط بالتطوير الجاري حالياً – بالأكاديمية.

ثالث عشر: تقسيم الدراسة وتنظيم محتوياتها:

وقد تم تنظيم وعرض محتوي هذه الدراسة في إطار أربعة فصول على النحو التالي:



الفصل الأول:

ويتضمن هذا الفصل ثلاث نقاط تبحث أولاً في مفهوم التدريب وتعريفاته بينما تتناول الثانية أهداف التدريب وما يسعى إلي تحقيقه أما النقطة الثالثة فهي تدور حول أنواع التدريب وأسس تصنيفه.

الفصل الثاني:

ويدور هذا الفصل حول أربع نقاط تتعلق جميعاً بالاحتياجات التدريبية فتتناول النقطة الأولي مفهوم الاحتياجات التدريبية ومعناها بينما تتحدث النقطة الثانية عن أهمية تحديد هذه الاحتياجات ثم تأتي النقطة الثالثة لتوضح أنواع الاحتياجات التدريبية وفي النقطة الأخيرة يتم بيان طرق وأساليب تحديد الاحتياجات التدريبية.

الفصل الثالث:

وفي هذا الفصل يحاول الباحث أن يلقي بالضوء على ثلاث جوانب من العملية التدريبية من خلال ثلاث نقاط تتناول النقطة الأولي أساليب التدريب المختلفة وأسس المفاضلة بينها بينما تدور النقط الثانية حول العوامل والإستراتيجيات التي تساعد على نجاح التدريب وما يتعلق به.

الفصل الرابع: التدريب في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأهميته وأهدافه:

يحاول هذا الفصل تسليط الضوء على التدريب في الأجهزة الحكومية من خلال أداء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

رابع عشر: النتائج والتوصيات

(١) نتائج الدراسة:

أ- نتائج الدراسة المكتبية:

أوضحت الدراسة المكتبية عدداً من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يلي: -

١- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة له امتدادته التاريخية في تنمية العنصر البشري وترقيته في ج. م. ع وهو جهاز أدى ويؤدي دوره من سلامة أهدافه وأحكام تنظيماته ودوره الفعال في ضبط سير العمل الحكومي ورقابة موظفيه وتنميتهم وتدريبهم.

٢- الخطة القومية للتدريب على مستوى الجهاز هي إحدى دلائل الاهتمام الخاص بالتدريب في الأجهزة الحكومية.

٣- تركز أهداف التدريب الإداري في للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على النهوض بالعنصر البشري باعتباره القلب النابض لمسيرة التنمية في ج.م.ع.

٤- هناك قصور في تنوع أساليب تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين الحكوميين في ج. م. ع. تبعا لمتطلبات كل وحدة.

٥- البرامج التدريبية التي نفذها الجهاز المركزي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) شهدت تراجعاً ملحوظاً من سنة إلى أخرى.

٦- المعهد القومي للإدارة العليا التابعة لأكاديمية السادات هو الأداة الرئيسية في مجال التدريب الإداري بالنسبة للأجهزة الحكومية ويحرص الجهاز علي إيفاد كثير من المتدربين إلي المعهد للاستفادة من خبرائه وغزاره مواده العلمية.

٧- يقوم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالإشراف علي كافة الوظائف الدراية في ج.م.ع والقوانين واللوائح المتعلقة بها والعمل علي سير دولاب العمل الحكومي وتطوير التعليم واللوائح المتعلقة بها، والقيام بعمليات ترشيح العاملين وترقيتهم وتتوزع أجهزته ووحداته علي مختلف محافظات ج.م.ع.

٨- ويستمد الجهاز قوته من وجود ما لا يقل عن ألفين موظف تابعين له ومن الإرث التاريخي للجهاز وتتواكب مع متطلبات العصر الحديث نتيجة لروح التجديد والتطوير التي حظي بها، ولا توجد لوائح محددة لتطوير دور الجهاز ولكنه يتميز بالتطور والنمو بسبب ازدياد إعداد الموظفين باستمرار وتعدد اللوائح والقوانين التي تحكم العمل الحكومي ورغبة الحكومة في وصول الخدمات إلي كافة المواطنين وترقية العنصر البشري.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

توصل الباحث من هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أغلبية أفراد العينة يرون أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لا يقوم بإعداد خطة سنوية واضحة المعالم



للتدريب يتم استطلاع الآراء حولها وإشراك العاملين بالجهاز المركزي في تحديد متطلباتها.

٢- أوضحت الدراسة أن (٦٦,٤%) من أفراد العينة المختارة لم يلتحقوا بأي دورة تدريبية خلال الخمس سنوات الأخيرة وهذا مؤشر سلبي في هذا الجانب الحيوي الهام من حياة الفرد الوظيفية.

٣- أوضحت الدراسة أن معظم أفراد العينة الملتحقين بدورات تدريبية خلال الخمس سنوات الأخيرة كانوا من العاملين في الإدارتين العليا والوسطي، الأمر الذي يعني تركز الجهود التدريبية تجاه فئة من الموظفين هم أولئك المقربين من سلطة صنع القرار.

٤- أكدت نسبة (٦٦,٢%) من موظفي الجهاز أن الترشيح للدورات التدريبية يتم على أساس العلاقات الشخصية بالرؤساء، وذلك مؤشر هام يحتاج إلى وضع آليات محددة للاختيار تحتكم إلى الموضوعية والاحتياجات التدريبية الفعلية ولا تخضع للذاتية والأهواء.

٥- أكدت نسبة (٦٣,٣) أن معظم الدورات التي يعقدها الجهاز تعقد في معهد إعداد القادة في الديوان بينما لا تتم إلا دورات قليلة في وحدات الجهاز وفروعه بالمحافظات.

٦- أكدت نسبة (٦١,٥%) من العينة أن البرامج التدريبية تستهدف فئة معينة من الموظفين، وهذه النقطة ترتبط بسابقتيها.

٧- تفتقر البرامج التدريبية المنفذة بواسطة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إلى عنصر التحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية والذي يعتبر حجر الأساس لنجاح العملية التدريبية.

٨- يرى (٦١,٦%) من أفراد العينة أن البرامج التدريبية المنفذة لا تلبي الاحتياجات الفعلية بينما يرى (٧٢,٥%) من العينة صعوبة تطبيق ما تم التدريب عليه في الواقع العملي وتؤكد نسبة (٧٤,٣%) من أفراد العينة على نقص الوعي بأهمية التدريب.

٩- أكد (٥٢,٩%) من أفراد العينة على عدم كفاية البرامج التدريبية التي ينفذها الجهاز من حيث العدد.

١٠- يؤكد معظم أفراد العينة على أن الجهاز يعتمد على أسلوب المحاضرات كأسلوب رئيسي في برامجه التدريبية مع إغفال الوسائل والأساليب الحديثة مثل ورش العمل والمؤتمرات وسلة القرارات والمحاكاة.... وما إلى ذلك.

١١- ذهب (٦١,٦%) من أفراد العينة إلى انعدام الحوافز والتشجيع اللازم للمساعدة على تطبيق ما تم التدريب عليه.

١٢- أكدت نتائج التحليل على عدم كفاية الموارد المالية المتاحة للتدريب مما يؤثر بشكل مباشر على كافة جوانب العملية التدريبية، ويقلل من فاعلية البرامج التدريبية المنفذة ويعوق انتقال أثر التدريب.

١٣- تؤكد الدراسة على ضعف عناصر التقييم والمتابعة للمتدربين بعد مرورهم بدورات تدريبية، الأمر الذي يحمل معه آثاره السلبية على مستوى الاستفادة المرجوة من تلك البرامج المنفذة.

١٤- أوضحت الدراسة أن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون أخذ التدريب لوضعه الطبيعي في هذه المؤسسة الحيوية من مؤسسات الجهاز الإداري للدولة والتي تقع علي رأس كافة الأجهزة الأخرى، ومن تلك الصعوبات:

- نقص الوعي بأهمية التدريب، مما يؤثر سلباً على هذا الجانب ويقلل من درجة الاهتمام به.
- عدم وضوح أهداف الخطة التدريبية التي يسعى الجهاز لتنفيذها.
- عدم وجود جهة ذات مستوى إداري مناسب تشرف على العملية التدريبية في الجهاز وفروعه بالمحافظات المختلفة.
- عدم توفر الموازنة المالية الكافية للتدريب، الأمر الذي ينعكس بدوره على كافة الجوانب التدريبية الأخرى.
- عدم توفر العناصر المتخصصة لتخطيط وتنفيذ التدريب في الجهاز المركزي وفروعه بالمحافظات
- عدم إشراك العاملين في وضع خطة التدريب السنوية.

- عدم توفر مرافق التدريب الخاصة بالجهاز، واعتمادها بصورة كلية على الجهات الأخرى.
- عدم دقة تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين.
- عدم توفر الحوافز التشجيعية للمتدربين.
- عدم وجود نظام متابعة وتقييم فعال لأولئك الذين يمرون بدورات تدريبية في سواء داخل الجهاز المركزي أو في خارجه بالمعهد القومي للإدارة العليا لتقييم وقياس مدى الاستفادة من البرامج المنفذة، ووضع برامج التغذية الرجعية الملائمة.

(٢) توصيات الدراسة:

بناء على ما تمخضت عنه الدراسة من نتائج، فإنه يمكن استخلاص المقترحات والتوصيات التالية:

١. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بوضع خطة سنوية متكاملة للتدريب بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفروعه بالمحافظات مع تفضيل إعداد خطة خمسية للتدريب – يتم إشراك المعنيين في وضعها، على أن يتم أخذ العديد من الاعتبارات عند إعدادها في الحسبان ومن أهمها:

أ- أن تشمل الاحتياجات التدريبية الفعلية والتي تعتمد على المعلومات الصحيحة والدقيقة عن جميع الموظفين الحكوميين في ج.م.ع. بكافة التقسيمات التنظيمية، وبذلك يمكن حصر الاحتياجات التدريبية الواقعية.

ب- أن يراعى عند وضعها استخدام كل الوسائل التي تسهم في تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية بعيداً عن كل السلبيات التي تخل بتحقيق أهداف التدريب، ومن أبرز تلك الوسائل:

- استخدام مؤشرات الخطط التدريبية للأعوام السابقة.
- مقارنة نتائج البرامج التدريبية في الأعوام السابقة.
- تحليل خطط العمل وبرامجه.
- استطلاع آراء شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية.
- تحليل الوظائف والتعرف على مكامنها.

٢. نظراً لكون التدريب واجباً وظيفياً وعاملاً رئيسياً في استيعاب الموظف لأهداف عمله ويحببه فيه ويجعله منتمياً وراغبًا فيه... لذلك فإن الدراسة توصي بأن يتم ترشيح الموظفين للبرامج التدريبية اعتماداً على أسس علمية وموضوعية تبتعد عن العشوائية أو التأثيرات الشخصية وتستهدف في المقام الأول صالح العمل وتشمل كافة المستويات الوظيفية طبقا للتوازن المطلوب.

٣. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بإنشاء إدارة أو وحدة معينة في الجهاز تعمل على تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الجهاز ووضع الخطة السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم برامج التدريب ومتابعة المتدربين، ويتطلب القيام بهذا الدور توافر الموظفين المتخصصين في هاذ المجال حتى يمكن إنجاز العمل بصورة صحيحة... على أن يتم مراعاة ما يلي بالنسبة لهذه الإدارة أو الوحدة:

- إعطائها الصلاحيات التي تسمح لها بمزاولة اختصاصاتها بحرية.
- ربط هذه الوحدة بأعلى جهة قيادية في الجهاز وذلك بهدف إعطاء قراراتها نوعًا من القوة والحصانة.
- تزويدها بالإمكانيات الملائمة بشرياً ومادياً.

٤. توصي الدراسة بضرورة توفير الإعتمادات المالية السنوية الكافية لتنفيذ خطط التدريب والتي سوف تحقق جميع جوانب العملية التدريبية والتي منها:

- تنفيذ جميع البرامج التدريبية الواردة بالخطة والتي يتطلبها صالح العمل.
- اختيار المعاهد التدريبية التي تستخدم في تنفيذ برامجها الوسائل والأساليب والأجهزة الحديثة المتطورة.
- تطوير البرامج التدريبية بحيث تشمل دراسة الحالات وورش العمل وغيرها.
- إتباع اللامركزية في تنفيذ البرامج التدريبية بالجهاز سواء مكاتب الجهاز ووحداته على مستوى المحافظات والفروع.
- التحفيز المادي للمتفوقين من المتدربين وتشجيعهم على تطبيق ما تم التدريب عليه.



- تزويد الموظفين بالدوريات والنشرات التدريبية التي تساعد على تطوير الأداء.
- تعزيز استخدام أساليب التدريب الذاتي، وتشجيع المبادرات الفردية في مجال التدريب.

٥. من أركان إنجاح العملية التدريبية القيام بتقييم البرامج المنفذة وقياس مدى استفادة المتدربين منها حتى يمكن وضع المعايير والأسس المستقبلية واتخاذ ما يناسب من إجراءات حاليا، كما من الضروري متابعة المتدربين أنفسهم من كافة الجوانب سواء الالتزام أو التحصيل العلمي أو التطبيق العملي بعد انتهاء التدريب وعليه توصي الدراسة بضرورة تكثيف الاهتمام بهذا الجانب.

٦. رغبة في تدعيم مشاركة العاملين توصي الدراسة بان يتم ربط الترقية بالتدريب.

٧. توصي الدراسة بأهمية السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكفاءات المؤهلة والقادرة على تولي مهام التدريب بكافة مجالاته في الجهاز وفروعه بالمحافظات.

٨. تقترح الدراسة تشكيل لجنة في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تحت مسمى(لجنة متابعة التدريب) أو (اللجنة العليا للتدريب) أو (لجنة التدريب) تضم في عضويتها ممثلين لمختلف فئات الموظفين في الأجهزة الحكومية المختلفة ، تكون مهمتها وضع التشريعات الملائمة في مجال التدريب ومتابعة سير العملية التدريبية لموظفي الحكومة بما يناسب أنشطته المختلفة.

٩. توصي الدراسة باستخدام أسلوب (المشاركة في تحمل التكاليف) بالنسبة للموظفين الراغبين في الالتحاق بدورات تدريبية في مجال العمل بحيث يقوم الجهاز بتحمل ما نسبته ٥٠% أو أكثر من تكلفة الدورة التدريبية التي يرغب الموظف في الالتحاق بها على أن يتولى هو سداد باقي القيمة.

١٠. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالتوصيف المهني للمهام الإدارية الواجب توافرها في الموظفين بمختلف مستوياتهم الوظيفية بالصورة التي تساعد على تحديد نوع ومستوى التدريب اللازم بما يضمن تحقيق أهداف التدريب.

١١. توصي الدراسة بأهمية تشجيع الدراسات والبحوث المخصصة لتطوير التدريب بالإضافة إلى الجوانب الأخرى من جوانب العمل الإداري والميداني للجهاز بغية الوقوف على مواطن الخلل سعياً نحو تطوير مستويات الأداء.

١٢. توصي الدراسة بعقد ورشة عمل أو ندوة سنوية تشارك فيها مختلف فئات العاملين في الجهاز لمناقشة مسيرة التدريب خلال تلك السنة وتقييم الخطة التدريبية.

١٣. توصي الدراسة بالعمل على إنشاء وتجهيز مركز تدريبي متكامل تابع للجهاز ويلحق به فندق بمستوي درجة أولى للإقامة ويتبقى معهد إعداد القادة الحالي لدورات الإدارة للمقيمين بالقاهرة أو يخصص فقط للإدارة الوسطي يتم تدعيمه بكافة التجهيزات اللازمة وخاصة المعينات والوسائل المساعدة الحديثة.

١٤. ضرورة إعادة هيكلة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.



ندوة

"التعديل الدستوري وتأثيره على المناخ الاستثماري والإداري في مصر"

٢٠٠٥/٤/١٠

عقد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ندوة بعنوان "التعديل الدستوري وتأثيره على المناخ الاستثماري والإداري في مصر" وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٠٥/٤/١٠م تحت رعاية الأستاذ الدكتور حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وإشراف الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات. وقد مثل جانب المتحدثين كل من: أ. د/ مصطفى علوي أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس هيئة قصور الثقافة بوزارة الثقافة، وأ.د/ يُمن الحماقي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس وعضو مجلس الشورى، وكذلك المستشار الدكتور / عبد العاطي رئيس محكمة الاستئناف ورئيس مجلس إدارة جمعية حراس النيل .

وقد حضر الندوة لفيف من السادة أساتذة الأكاديمية والجامعات المصرية، وكذلك خبراء الاقتصاد والإدارة في مصر، وجمع من الصحفيين والإعلاميين والقنوات المتخصصة.

وسبق الندوة أحاديث صحفية للسادة المتحدثين لكل من أ.د/ حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية. و أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات لقنوات النيل المتخصصة.

وبدأت الندوة بكلمة الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد الذي أعلن عن ترحيبه بالسادة المتحدثين وصفوة الحضور؛ مبيناً سيادته دور مركز البحوث والمعلومات في مشاركته لقضايا الوطن موضوع الساعة المتمثلة في التعديل الدستوري ومدى تأثيره على مناخ الاستثمار؛ حيث أوضح سيادته أن مزيداً من الديمقراطية يعني مزيداً من الاستثمار ولا تأتي فجوة الموارد المحلية إلا من خلال زيادة جذب الاستثمارات، وأنهى سيادته كلمته مسلطاً الضوء على كيفية استثمار هذا الحدث التاريخي – التعديل الدستوري للمادة (٧٦)؛ حثاً منه على جذب أسماع الحضور لكلمات المتحدثين.

ثم أعقبه الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم موجهاً سؤالاً يجمع في طياته الثمرة التي سوف يجنيها المواطن العادي من تعديلٍ لمثل هذه المادة السادسة والسبعين من الدستور.

ويرى سيادته أن أولى هذه الإيجابيات تتمثل في تغيير نظام الانتخاب من الاستفتاء بأسلوب "نعم" أو "لا" إلى نظام الاقتراع لأكثر من ناخب.

ويرى كذلك الارتفاع الملحوظ في البورصة المصرية لليوم التالي من إعلان تعديل مادة ٧٦ من الدستور تأثيراً إيجابياً آخر للاستثمار غير المباشر .

وقد أوضح سيادته أن دراسات الجدوى لأي مشروع اقتصادي استثماري لا تخلو من دراسة النظام السياسي والأمني للدولة، ومدى توافر مبدأ الديمقراطية والقوانين المحررة التي تمنع التفكير أو الإقدام على الأعمال الإرهابية والتخريبية .

ويبين سيادته في معرض حديثه عن تأثير التعديل الدستوري على المناخ الإداري في مصر بأن حرية الإدارة جزء لا يتجزأ من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والتي ينتج عن وجودها – متحققة على أرض الواقع – زيادة في الدخل القومي وتخفيض الديون الخارجية والتخفيف من حدة البطالة من خلال توفير فرص العمل للشباب.

وختم سيادته حديثه بذكر تأثير إيجابي آخر لتعديل المادة (٧٦) من الدستور بإمكانية التعاون مع الاتحاد الأوربي، ومدى توافر الحرية والديمقراطية اللتين يهيئان عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين مصر الديمقراطية والاتحاد الأوربي.



ثم أعقبته الأستاذة الدكتورة يُمن الحماقي التي وضعت رؤوس موضوعات متتابعة ثم تناولت كل نقطة ببعضٍ من التفصيل مع التركيز الشديد.

والموضوعات الرئيسية التي تناولتها سيادتها تتمثل فيما يلي:

١) الحياة السياسية في مصر.
٢) ورقة المواطنة والديمقراطية.
٣) فاعلية الأحزاب.
٤) البعد الاقتصادي.
٥) مناقشة الموازنة العامة للدولة.
٦) التعبير عن احتياجات التنمية بصورة سليمة.

ومما سبق يتضح لنا أن كلمة أ.د. يُمن الحماقي قد امتازت بشمولها لموضوع الندوة؛ من خلال بُعدها الإداري من جهة متمثلاً في الحياة السياسية التي تضمنت ورقة المواطنة الديمقراطية وفاعلية الأحزاب، ومن جهة أخرى بُعد الاستثمار المتمثل في البُعد الاقتصادي الذي تضمن: مناقشة الموازنة العامة للدولة، والتعبير عن احتياجات التنمية بصورة سليمة.

أوضحت أ.د. يمن الحماقي جهود الحزب الوطني منذ عام ٢٠٠٠ بعد انتخابات مجلس الشعب والشورى باستفتاء منصب رئيس الجمهورية؛ من خلال طرح الحزب قضايا مرتبطة بحاجتنا إلى وقفة وإعادة تقييم نحو الفكر الجديد للإصلاح السياسي، وكذلك بينت حقوق الإنسان في ممارسة الحياة السياسية من خلال مواطنته طارحة سؤالاً هاماً يكمن في: هل أنا كمصري أشعر بانتمائي إلى مصر؟

ثم تطرقت إلى فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية من خلال عرض سيادتها لبعض الأفكار الفرعية وهي كما يلي:

أولاً: طرح سيادتها السؤال التالي: هل أعضاء مجلس الشعب والشورى يُعبرون عن الشعب أم لا ؟

ثانياً: ضعف المشاركة السياسية.

ثالثاً: سؤال يتضمن: الشروط التي تتوافر في الشخص الذي يرشح نفسه لمجلسي الشعب والشورى.

رابعاً: تأثير عاملي المال والبلطجة في سير عملية الانتخابات، وحجم التدخل الأجنبي.

وقد أوضحت سيادتها أن الحزب الوطني قد عالج ذلك بطرح التعددية الحزبية؛ لتعميق الديمقراطية.

خامساً: كيفية التحكم في عملية الترشيح، وذلك من خلال استنفار كل طبقات المجتمع.

ثم انتقلت سيادتها للبُعد الاقتصادي، وأوضحت مدى نجاح التجربة المصرية من الإصلاح الاقتصادي وذلك بشهادة المؤسسات العالمية، ومالها من آثار إيجابية وتحديات شديدة.

وبعد ذلك تطرقت وسلطت الضوء على ضرورة مناقشة الموازنة العامة للدولة من خلال: المصروفات في صورٍ عديدة منها الخدمات من تعليم وصحة، والاستثمارات ومن الذي يقوم بها؛ ولا يتحقق ذلك إلا بتعديل المادة (٧٦) من الدستور والتي سوف تزيد من مساحة الحرية والديمقراطية التي تواجه الاستثمارات المصرية والأجنبية، ومن ثم يتم توزيع الموارد بالطريقة المثلى التي ستعود ثمار التنمية على غالبية منشآت المجتمع ولا تستأثر بفئة دون باقي الفئات.

وبعد ذلك تحدث الأستاذ الدكتور/ مصطفى عُلوي موضحاً أن هذا التعديل (للمادة ٧٦) من الدستور المصري هو تتويج لجهود سابقة عليه، ولم يأتِ من فراغٍ.

ثم عرض سيادتُه الآثار التي سوف تفرزها هذه المادة المعدلة على النظام السياسي للفكر السياسي المصري في المدى المتوسط والبعيد.

وتتمثل هذه الآثار – من وجهة نظر سيادته – في ست نقاط، وهي:

أولاً: سوف يجعل هذا التعديل للمادة (٧٦) من الدستور من منصب الرئاسة: مركز الثقل هو رئيس الجمهورية، وكذلك فتح باب الممارسة السياسية على مصراعيه.

ثانياً: سوف يُدخل هذا التعديل المنافسة الكاملة بين المرشحين لمصلحة الناخبين؛ وهو ما يترتب عليه إعطاء الناخب الحق كاملاً غير مقيدٍ في الترشيح والاختيار الحر.

ثالثاً: يُحدث آلية اختيار الأشخاص لكل المناصب القيادية الأخرى في مصر، مما ينتج عنه بث الحيوية في الحياة السياسية.

رابعاً: تفعيل اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات؛ من



خلال تحقيقها تكافؤ الفرص للمرشحين لهذا المنصب الرفيع، وكل المناصب القيادية الأخرى.

خامساً: أوجد هذا التعديل التفكير في عرض قانون جديد للأحزاب السياسية في مصر، وكذلك قانون جديد لمجلس الشعب والشورى للمناقشة في أروقة مجلس الشعب والشورى

سادساً وأخيراً: هذا التعديل للمادة (٧٦) من الدستور المصري هو علامة على التصحيح الذي بدوره يعمل على ديمقراطية النظام.

وبعد عرض الدكتور مصطفى عُلوي للآثار التي أفرزتها المادة (٧٦) من الدستور المصري تحدث المستشار الدكتور/ عبد العاطي الشافعي مبيناً سيادته أن هذا التعديل يُعتبر رمزاً لفتح الباب على مصراعيه لكل شخص أصبح له الحق كاملاً بالمشاركة في الحياة العامة.

وقد أوضح سيادة المستشار أن هذا التعديل هو أحد المبادئ الرئيسة لثورة عام ١٩٥٢م في إقامة حياة ديمقراطية حرة.

ثم تطرق سيادته باعتباره رجل قضاء، ورجل قانون إلى حق الترشيح والانتخاب واصفاً إياهما بالواجب الوطني والديني والأخلاقي، وذلك من خلال مبدأ الشورى الذي ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى مخاطباً رسولَه:«... وشاورهم في الأمر...» سورة (آل عمران) آية (١٥٩)؛ فكان الرسولُ – صلى الله عليه وسلم – لا يأخذ برأيه في أمرٍ لم ينزل فيه وحي إلا بعد أن يشاور صحابته الأخيار مهما قل أو عظُم.

وقد أوضح سيادته أن معرفة الشباب وفئات الشعب الأخرى لهذا التعديل للمادة (٧٦) من الدستور بأنها واجب وطني سوف يجعلهم يُقدمون على تفعيل حقهم في الانتخاب وأن صوتهم له قيمة ووزن في ترجيح وفوز مرشح دون آخر.

وبعد إنهاء المستشار الدكتور/ عبد العاطي الشافعي كلمته؛ تم فتح باب المداخلات في مناخٍ من البحث العلمي والحرية.

وكانت أولى هذه المداخلات للأستاذ الدكتور/ صلاح صادق.

وقد أوضح سيادته أربع نقاط، وهي:

أولاً: المبالغة في تأثير التعديل الدستوري.

ثانياً: العمل في ظل تعديل المادة (٧٦) من الدستور على تقليص سلطات رئيس الجمهورية.

ثالثاً: الاستثمار لا يأتي من تعديل قانون أو مادة.

رابعاً: تحقيق مطالب القوى الوطنية المتمثلة في فتح باب الانتخاب بين اثنين أو أكثر في الانتخابات وهو ما حققه تعديل المادة (٧٦) من الدستور، مدة الحكم تكون فترة أو فترتين على الأكثر، رفع قانون حالة الطوارئ المعمول به حالياً، خوض الانتخابات القادمة عن طريق هيئة لا يتم تشكيلها من قِبل الهيئة التنفيذية.

ثم تلاه ردّ من السادة المتحدثين مفاده؛ أن هذه المطالب هي مطالب شعبية في مجملها، وسوف تتحقق في التعديلات اللاحقة لتعديل المادة (٧٦) من الدستور.

وقد ذكرت الدكتورة يُمن الحماقي أن الحزب الوطني يعمل على خلق حياة سياسية تعتمد على المشاركة والتثقيف السياسي.

أما الدكتور مصطفى عُلوي فقد أوضح أن ما حدث هو تعديل وليس ثورة؛ ومن خصائص التعديل: التدريج الإصلاحي، والتدريج يحتاج إلى وقت حتى لا يحدث فوضى.

وأخيراً عقّب المستشار عبد العاطي الشافعي قائلاً: إننا نعيش في بيئة ديمقراطية تمتاز بالحرية والاستماع إلى الرأي والرأي الآخر، والهدف من هذه الملتقيات العلمية هو تحقيق الأمن والحرية والانتعاشة الاقتصادية لبلدنا الحبيب مصر.

أما ثاني هذه المداخلات فقد تمثل في مدى تأثير هذا التعديل على كلٍ مما يلي: الجنيه المصري، والبورصة، والفرد المصري، والتعاون الأوربي.

وقد تعرض الأستاذ الدكتور حمدي عبد العظيم لهذا التأثير في بداية حديثه عن إيجابية هذا التعديل.

أما ثالث هذه المداخلات يكمن في دور التعديل في المجال الإداري بالجامعات.

وقد رد على هذه المداخلة الأستاذ الدكتور مصطفى عُلوي بما يلي:

١) استفادة الوحدات ذات الطابع الخاص من تحرير الإدارة والحصول على موارد مختلفة.
٢) تلقي مراكز تكنولوجيا المعلومات دعماً ومعونات من الدول المانحة للأنظمة الديمقراطية.
٣) زيادة الانفتاح السياسي في إطار المشاركة والاستقلال.
٤) إشاعة الثقافة السياسية الديمقراطية داخل الجامعة يؤدي إلى إصلاح سياسي، توظيف تكنولوجيا المعلومات داخل الجامعة.

وأخيراً تأتي المداخلة الرابعة متمثلة في شروط من يتقدم للترشيح.

وكان الرد كامناً في استطاعة أي مواطن أن يُرسل مساهماته الفكرية حول هذه الشروط وغيرها إلى إحدى لجنتي مجلسي الشعب أو الشورى.

وفي الختام أعلن الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم بعض النتائج والمقترحات التي انبثقت عن كلمات المتحدثين ومداخلات الحضور، وهي كما يلي:

١) دراسة توصيف أو آلية للمرشح لمنصب رئيس الجمهورية؛ ويقوم مركز البحوث والمعلومات بهذه الدراسة.
٢) تحديد ضمانات لتعديل المادة (٧٦) من الدستور المصري.
٣) تفعيل المشاركة السياسية بتعدد الحياة الحزبية، ونشر التثقيف السياسي.
٤) مواكبة تحرك اقتصادي مبني على مشاركة أكبر لاستثمار التعديل الدستوري.
٥) تصميم مقترح للتعديلات التالية لتعديل المادة (٧٦) من الدستور متضمناً لما يلي:
   أ – فتح باب الانتخاب بين اثنين أو أكثر.
   ب– تكون مدة الحكم فترة أو فترتين على الأكثر.
   ج– رفع قانون حالة الطوارئ.
   د– إجراء الانتخابات القادمة من خلال هيئة لا تشكلها السلطة التنفيذية.

الملتقى العلمي السنوي الثالث لقطاع الأسمنت

بعنوان "مستقبل صناعة الأسمنت في ظل الخصخصة والعولمة"

٢٨، ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥

أولاً: مقدمة

إن صناعة الأسمنت ومواد البناء صناعة جديرة بالعناية والرعاية من أجهزة العمل المصري المشترك فهي من أكثر الصناعات تحقيقاً للتشابك الاقتصادي والقيمة المضافة العالية ومن أكثرها ارتباطاً بالعديد من الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة العالية على توفير فرص عمالة. ومن هنا جاء الاهتمام بهذه الصناعة والتي شهدت تطوراً هائلاً في السنوات الأخيرة .

ومن الملاحظ أن كل الشركات المصرية المنتجة للأسمنت حققت نجاحاً في تطوير نفسها وبقائها على الساحات الدولية، وهناك نضج في صناعة الأسمنت في مصر ويوجد فكر جيد لكيفية الدخول في المرحلة القادمة وخلق ميزة تنافسية للأسمنت المصري، في الجودة والسعر . ففي مصر حاليا ١٢ شركة لإنتاج الأسمنت تنتج ٣٥ مليون طن سنوياً، يتم استهلاك ٢٤ مليون طن، ويتم تصدير ١١ مليون طن أسمنت فائض عن الاستهلاك المحلي، كما تمثل صناعة الأسمنت ٥٠% من إجمالي حجم الاستثمارات في مصر .

ويعد قطاع الأسمنت من القطاعات الواعدة التي تحظى باهتمام المستثمرين العرب والأجانب، وتشهد هذه الصناعة العديد من المتغيرات في ظل التحول لاقتصاد السوق الحر ودخول التحالفات الأجنبية إلى السوق المصري، كما يؤثر هذا القطاع تأثيراً مباشراً في حركة التداول بالبورصة وفي القطاعات الاستثمارية الأخرى .

كما يجب أن نراعي أيضاً أنه في الفترة القادمة سيواجه تصدير فائض الإنتاج المحلي للأسمنت صعوبات نظراً أنه في الفترة الأخيرة تم بناء العديد من مصانع الأسمنت في الدول العربية ودول الخليج ودول شمال أفريقيا ذلك بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها صناعة الأسمنت في وسائل النقل والتي يجب تطويرها للمساعدة على زيادة الصادرات المصرية منها إلا أننا يجب أن نغتنم الفرصة المتاحة الآن بعد توقف أوروبا عن إنشاء أي مصانع للأسمنت وتحول اتجاه المستثمرين في هذا المجال إلى أفريقيا وآسيا ونعمل على الفوز بهذه الفرصة بالتوسع في الإنتاج لمقابلة الزيادة في الطلب العالمي .

ومن هذا المنطلق ؛ رأى مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية في إطار خطته السنوية لعام ٢٠٠٥ ومواصلة رسالته في التفاعل مع القضايا الاقتصادية والإدارية والحيوية ذات الطابع القومي ؛ أن يسعى إلى عقد الملتقى السنوي الثالث لقطاع الأسمنت هذا العام تحت عنوان : " مستقبل صناعة الأسمنت في ظل الخصخصة والعولمة "، وذلك خلال يومي ٢٨، ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٥ وبحضور الأستاذة الدكتورة مواهب أبو العزم وكيل أول وزارة البيئة نيابة عن وزير الدولة لشئون البيئة المهندس ماجد جورج إلياس، واللواء أحمد صلاح المليجي مستشار وزير النقل بقطاع النقل البحري نيابة عن وزير النقل د / عصام عبد العزيز شرف، والأستاذ الدكتور / حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية وراعي الملتقى، والأستاذ الدكتور / عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات وأمين عام الملتقى، ونخبة ممتازة من الخبراء المعنيين بقطاع الأسمنت .

ثانياً : أهداف الملتقى

هدف الملتقى إلى مناقشة الموضوعات التالية :

١. اقتصاديات الصناعة ما بعد الخصخصة، ونتائج دخول



الشركات دولية النشاط في صناعة الأسمنت .

٢. موقع صناعة الأسمنت من المنطقة العربية والخريطة العالمية .

٣. تأثير المتغيرات في بورصة الأوراق المالية على قطاع الأسمنت .

ثالثاً: محاور المؤتمر

المحور الأول: اقتصاديات صناعة الأسمنت ما بعد الخصخصة، نظرة مقارنة مع باقي القطاعات (الربحية، الكفاءة الإنتاجية، الاستثمار، معدل النمو، السيولة....إلخ)

المحور الثاني: نتائج دخول الشركات دولية النشاط في صناعة الأسمنت المصرية وتقييم الأثر على الصناعة.

المحور الثالث: صناعة الأسمنت في المنطقة العربية وتوجهاتها المستقبلية.

المحور الرابع: موقع الصناعة المصرية من الخريطة العالمية لصناعة الأسمنت.

المحور الخامس: القدرات التنافسية لشركات الأسمنت ودورها في زيادة الصادرات.

المحور السادس: دور الدولة في تنمية البنية الأساسية التصديرية لصناعة الأسمنت وتنمية موانى التصدير وتأثيرها على الصناعة.

المحور السابع: مستقبل صناعة الأسمنت في ظل احتكار القلة المحلى والعالمي.

المحور الثامن: الاندماج والاستحواذ وتأثيريهما على مستقبل صناعة الأسمنت.

المحور التاسع: العلاقة بين التغيرات في صناعة الأسمنت والتغيرات الحادثة في بورصة الأوراق المالية والآثار المتوقعة.

المحور العاشر: تطبيق معايير الحوكمة وحماية حملة الأسهم وتأثيره على أداء صناعة الأسمنت.

رابعاً المشاركون الرئيسيون :

القيادات الإدارية في الوزارات التالية :

١. وزارة النقل والمواصلات، وزارة التخطيط، وزارة البيئة .

٢. مديرو شركات الأسمنت .

٣. معهد التخطيط القومي .

٤. قطاعات البنوك .

٥. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

خامساً المتحدثون الرئيسيون :

١. المهندس / أحمد محمود الروسان الأمين العام للاتحاد الغربي للأسمنت .

٢. أ . د / حسن راتب رئيس شعبة الأسمنت باتحاد الصناعات المصرية .

٣. الأستاذ / حاتم خليل المستشار القانوني ورئيس شركة السويس للأسمنت سابقاً .

٤. الأستاذ / ماجد شوقي نائب رئيس البورصة .

٥. المهندس / سلامه حسن عفيفي رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية .

سادساً : الأوراق البحثية

قدم المشاركون أوراقاً بحثية كان لها أكبر الأثر في إثراء الملتقى ؛ وهي كما يلي :

١. صناعة الأسمنت في الوطن العربي من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٣ م .

٢. حصص الشركات العالمية وكامل الوطن العربي . وكلاهما إعداد : المهندس / أحمد محمود الروسان الأمين العام للاتحاد العربي للأسمنت .

٣. "Egypt Cement Industry"؛ إعداد : الأستاذ / حاتم خليل المستشار القانوني ورئيس شركة السويس للأسمنت سابقاً .

٤. "الفترة التنافسية للأسمنت المصري ودوره في تنمية الصادرات المصرية ". إعداد : المهندس / سلامة حسن عفيفي رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية .

٥. "نشرة عن الأسمنت"؛ إعداد: اللواء / محمد صلاح رشاد أحمد مستشار قطاع النقل البحري .

٦. "دراسات عن قطاع الأسمنت في مصر"؛ إعداد: د/ حسين عمران وكيل أول وزارة التجارة الخارجية .

٧. "اقتصاديات الاستثمار في صناعة الأسمنت" دراسة تحليلية؛ إعداد أ. د/ حسن حسني محمد نائب رئيس الأكاديمية الأسبق، خبير بالأمم المتحدة .

٨. "تأثير الخصخصة والعولمة على اقتصاديات صناعة الأسمنت في مصر" إعداد أ. د/ عبد المطلب عبد الحميد أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات .

٩. "العلاقة بين التغيرات في صناعة الأسمنت والتغيرات في بورصة الأوراق المالية وتطبيق الحوكمة وحماية الأسهم وتاثيرها على أداء صناعة الأسمنت"؛ إعداد طارق عبد العال حماد أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة . جامعة عين شمس .

١٠. "Cement Industry in the World"؛ إعداد أ / عمر عبد العزيز مهنا رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت السويس .

١١. "التنمية المستدامة في مجال الصناعة" ؛ إعداد أ / سلوى عبد الفتاح رئيس قطاع الاستثمار بشركة أسمنت السويس .

١٢. "Achievemenents made in Assiut Cement Company by Cemex Since Privatization"

إعداد : أ / عادل دراز رئيس قطاع المبيعات شركة سيمكس "أسمنت أسيوط" .

سابعاً : برنامج الملتقى

عقدت خمس جلسات بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية وكذلك الجلسة الختامية، وكانت على النحو التالي :

اليوم الأول :

الجلسة الإفتتاحية الإطار العام للملتقى وأهدافه .

الجلسة الأولى : اقتصاديات صناعة الأسمنت ما بعد الخصخصة نظرة مقارنة مع باقي القطاعات ونتائج دخول الشركات دولية النشاط في صناعة الأسمنت .

الجلسة الثانية : صناعة الأسمنت في المنطقة العربية وموقع صناعة الأسمنت المصرية من الخريطة العربية والعالمية.

اليوم الثاني :

الجلسة الأولى : القدرة التنافسية لشركات الأسمنت ودورها في تنمية الصادرات ودور الدولة في تنمية البنية الأساسية التصديرية لصناعة الأسمنت .

الجلسة الثانية : احتكار القلة المحلي والعالمي وعمليات الاندماج والاستحواذ وتأثيرهما على الصناعة .

الجلسة الثالثة : العلاقة بين التغييرات في الصناعة الأسمنت والتغيرات الحادثة في بورصة الأوراق المالية وتطبيق معايير الحوكمة وحماية حملة الأسهم وتأثيره على أداء صناعة الأسمنت

الجلسة الختامية :

إعلان التوصيات .

ثامناً: توصيات الملتقى

عقدت خمس جلسات على مدار يومي الملتقى كانت على النحو التالي:

الجلسة الأولى: اقتصاديات صناعة الأسمنت ما بعد الخصخصة. نظرة مقارنة مع باقي القطاعات ونتائج دخول الشركات دولية النشاط في صناعة الأسمنت.

أولاً: يجب الإسراع بتفعيل قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار؛ لتحقيق مايلي:

أ- منع أي ممارسة احتكارية في سوق الأسمنت.

ب- المساعدة على وجود سعر عادل يحقق مصالح كلٍ من المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء.

ج- إيجاد آلية للقضاء على الممارسات الاحتكارية في سوق الأسمنت؛ من خلال إنشاء "جهاز لتنظيم صناعة الأسمنت" يضم الشركات المنتجة، ويهتم بما يلي:

١) دراسة أحوال السوق المحلي والعالمي.

٢) استقرار أسعار الأسمنت.

ثانياً: لابد من التفكير في جعل تكلفة الإنتاج هي المرجع الأساسي في تحديد سعر الأسمنت.

ثالثاً: ضرورة احتفاظ الدولة بالشركة الباقية لها، مع تطوير إدارتها وإنتاجها حتى يتوافر للدولة بعض القدرة على التأثير على سوق الأسمنت سواء لحماية المستهلكين المحليين والحفاظ على النشاط في قطاع العقارات أو للضرورة الاستراتيجية؛ لتحكم الدولة في جزء من إنتاج الأسمنت الضروري للإنشاءات العامة المدنية والعسكرية.

رابعاً: التفكير في مدى إمكانية إقامة مشروعات استثمارية جديدة في صناعة الأسمنت من جانب القطاع الخاص.





الجلسة الثانية: صناعة الأسمنت في المنطقة العربية وموقع صناعة الأسمنت المصرية من الخريطة العربية والعالمية.

أولاً: تفعيل وتعظيم حجم التجارة البينية العربية في صناعة الأسمنت بحيث تستورد الدول التي بحاجةٍ إلى عملية إعمار كما في دول العراق والسلطة الفلسطينية ودارفور بالسودان بحيث تستورد من دولٍ لديها فائض تصديري ومخزون استراتيجي من الأسمنت، مثل: مصر، والسعودية والإمارات.

ثانياً: يجب على من يفكر في بناء مصنع للأسمنت أن يقوم بدراسة مستفيضة عن السوق ونسبة استيعابه على المستويين المحلي والعربي، وكذلك تكلفة البناء والمعدات ومصادر الطاقة ووسائل النقل، ولا يكتفي فقط بالنظر إلى الأرباح؛ لأن صناعة الأسمنت تعتبر من الصناعات الثقيلة.

الجلسة الثالثة: القدرة التنافسية لشركات الأسمنت ودورها في تنمية الصادرات ودور الدولة في تنمية البنية الأساسية التصديرية لصناعة الأسمنت.

أولاً: ضرورة خلق تكتلات وكيانات كبيرة وقوية في ظل العولمة؛ عن طريق تدفق رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى قدرٍ أكبر من الإنتاجية ومستوى أعلى من المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: أهمية العمل على تنمية صادراتنا إلى دول أوربا التي تحتل المراتب الأولى كمستورد للأسمنت المصري، وفتح أسواق جديدة أمام هذه السلعة.

ثالثاً: ضرورة الاستفادة من المزايا التفضيلية التي توفرها الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر والعديد من التكتلات والدول الأخرى مثل: اتفاقية الكوميسا، اتفاقية الاتحاد الأوربي، اتفاقية تيسير التجارة العربية الحرة،...ألخ.

رابعاً: تطوير برامج تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحسين فرص العمل، وحماية البيئة والتركيز على تنمية المناطق الريفية؛ لتحسين المساكن والبنية التحتية والخدمات والاستثمار.

خامساً: ضرورة توحيد الجهات والهيئات المختلفة التي يتعامل معها المستثمر مثل: (الجمارك، هيئة الموانئ، جهاز المحافظة وقطاع النقل، الشرطة، الحجر الصناعي، والحجر الصحي) في جهة واحدة؛ وتوفير الوقت والجهد والمال.

سادساً: تطبيق مستمر لاستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للحد من المخاطر على الإنسانية والبيئة في إطار مفهوم الإنتاج الأنظف كما يلي:

١- التوسع في إنشاء الغابات الشجرية حول المصانع؛ مما يؤدي إلى رفع عجلة التنمية المستدامة، وانتعاش الصناعات الخشبية بما يخلق فرص عمل جديدة.

٢- توسع مصانع الأسمنت في استخدام الغاز الطبيعي؛ لتخفيض التكلفة، وزيادة الفعالية، وتقليل خطر تلوث البيئة.

٣- تشجيع نشاطات التدوير، مثل: إعادة استخدام تراب الأسمنت؛ لتصنيع طوب المباني، والبردورات، والزجاج الملون، والبلاط، والسيراميك بما يحقق جدوى اقتصادية ويحد من التأثير السلبي لصناعة الأسمنت على البيئة.

٤- يجب توجيه إستراتيجية البحث العلمي الأكاديمي نحو استخدام آليات الإنتاج الأنظف، والتشديد على تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة.

الجلسة الرابعة: احتكار القلة المحلي والعالمي وعمليات الاندماج والاستحواذ وتأثيرها على الصناعة.

أولاً: ضرورة تحول الكيانات الصغيرة المحدودة إلى كيانات أكبر تمتلك قدرات كبيرة على تحسين كلٍ من:

١- خدمة الشركات للمجتمع المحيط؛ من حيث الدور الاجتماعي للشركات المندمجة، وامتلاك القدرة على توفير خدمات جيدة للمجتمع المحيط بالشركة، وبما يؤدي إلى تأييد المجتمع لاستمرار هذه الشركات، ودعم سياستها الإنتاجية.

٢- توفير المزيد من التفاعل الإيجابي ما بين الكيان المندمج وبين الدولة التي يعمل فيها؛ من حيث زيادة المواد التي يؤديها إلى الدولة، سواء في شكل ضرائب أو رسوم، أو

في شكل تبرعات وإعانات، أو في شكل مشروعات إنتاجية استثمارية يقدمها للمنطقة التي عمل بها.

ثانياً: ضرورة نشر ثقافة الاندماج والاستحواذ، وإظهار المزايا والمنافع التي سوف تعود على كلٍ من المستثمر في المشروعات المندمجة، والعاملين فيها، والمتعاملين معها، وعلى الدولة المضيفة للمشروعات، وعلى المجتمع المحيط بها.

ثالثاً: العمل على إظهار مدى ضرورة القيام بعمليات الدمج والاستحواذ، ليس فقط من أجل امتلاك مزاياها المطلقة والنسبية والتنافسية، ولكن لضرورات عصر العولمة الاحتياجية، ومتطلبات التواجد والاستمرار في هذا العصر.

رابعاً: أهمية وضرورة استخدام المنهج العلمي الرشيد في تحقيق عمليات الدمج والاستحواذ، والذي يتناول عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة عن قرب، وعدم الارتكان إلى الأساليب العشوائية.

الجلسة الخامسة: العلاقة بين المتغيرات في صناعة الأسمنت والتغيرات الحادثة في بورصة الأوراق المالية وتطبيق معايير الحوكمة وحماية حملة الأسهم وتأثيره على أداء صناعة الأسمنت.

يجب مراعاة ركائز حوكمة الشركات كما يلي:

أولاً: بالنسبة للسلوك الأخلاقي:

يجب ضمان الالتزام السلوكي من خلال:

١) الالتزام بالأخلاقيات الجيدة.
٢) الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد.
٣) التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة.
٤) الشفافية عند تقديم المعلومات.
٥) القيام بالمسئولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

ثانياً: بالنسبة للرقابة والمساءلة

تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المنشأة:

١) أطراف رقابية عامة، مثل: هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة، البنك المركزي في حالة البنوك.
٢) أطراف رقابية مباشرة، مثل: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون.
٣) أطراف أخرى، مثل: الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون.

ثالثاً: بالنسبة لإدارة المخاطر:

١) وضع نظام لإدارة المخاطر.
٢) الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

وفي الختام؛ اتفق المؤتمرون على ما يلي:

١) دعوة وزير النقل لبحث توجهات الوزارة المستقبلية بخصوص إدارة الموانئ ومدى تحسن كفاءتها الإنتاجية؛ من أجل خدمة التجارة التصديرية.
٢) ضرورة البحث في إمكانية تصدير الأسمنت في صورة سايب أم معبأ.
٣) تفعيل اتجاه سياسة الدولة لخصخصة الخدمات الخاصة بالموانئ لتكون دافعاً قوياً لتحسين الخدمات.



إطلالة على الجديد بالأكاديمية

أولاً : عقد الاتفاقيات – رئاسة الأكاديمية

سوف تقوم رئاسة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بعقد اتفاقية علمية مع مؤسسة التطوير الذاتي بالمملكة العربية السعودية في إطار التعاون العلمي المتبادل في مجال التدريب والاستشارات والبحوث العملية خلال المرحلة القادمة وتحديداً في ٢٠٠٥/١١/٥.

ثانياً : إعداد المؤتمرات والندوات بمركز البحوث

المؤتمر الدولي: "الرؤى المستقبلية للامركزية والتحديث في ظل الحوكمة المحلية"

The International ConferenceDecentralization and Local Governance

تعقد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالاشتراك مع جامعة بوتسدام الألمانية مؤتمراً دولياً تحت عنوان: **"الرؤى المستقبلية للامركزية والتحديث في ظل الحوكمة المحلية"**، وذلك يومي ٢٨ – ٢٩ يناير ٢٠٠٦ بالقاهرة ؛ تحت رعاية الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية ورئاسة الأستاذة الدكتورة/ هدى صقر رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وتنسيق الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات.

*** المؤتمرات التي عقدتها الأكاديمية بالمشاركة مع جامعة بوتسدام :**

(١) تحديث القطاع الحكومي في عصر العولمة القاهرة، مصر ٤–٥ ديسمبر ١٩٩٩م.

(٢) تحديث التعليم الإداري في عصر العولمة ، القاهرة مصر ١٥ – ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢م.

*** أهداف المؤتمر :**

يهدف المؤتمر إلى ما يلي :

١– تقديم العون إلى صانعي السياسة ممن يعملون في الوقت الراهن على تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية والحوكمة المحلية.

٢– تمكين المجتمع المدني من المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

٣– المساهمة بشكل فعال في تحديث مؤسسات الدولة.

*** محاور المؤتمر باللغة العربية :**

- استقلالية الإدارة المحلية.
- اللامركزية في موازنة الدولة.
- تمكين وتحسين أداء المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات العامة مثل:
  - الرعاية الصحية.
  - التعليم.
  - الخدمات الاجتماعية.
- دور تكنولوجيا المعلومات والحكومة الالكترونية في تطبيق اللامركزية في توفير الخدمات العامة.
- الارتباط المتبادل بين اللامركزية وتعدد الخدمات العامة.
- دور اللامركزية في تحسين تدفق الاستثمارات القومية والدولية.
- اللامركزية في الدولة المتحدة.

*** محاور المؤتمر باللغة الانجليزية :**

- Autonomy for the local administration.
- Decentralization of the state budget.
- Empowering and improving the NGO's in providing public services such as:
  - Health care.
  - Education.
  - Social services.
- The role of IT/E-Government in enforcing the decentralization in providing Pubic Services.
- The mutual link between decentralization and diversification of the public services.
- The role of decentralization in improving the national and international investments.
- Decentralization in the in unitary state.

* المتحدثون الرئيسيون :

- د. سهير عبد الرحمن – رئيس الإدارة المركزية بوزارة القوى العاملة والهجرة.
- د. عصام فاروق محيي الدين – مدير المتابعة بقطاع مكتب وزير الصحة والسكان.
- أ.د محمد بدر سنوسي – رئيس قسم الحاسب الآلي ونظم المعلومات.
- أ.د. محمد ماهر الصواف – أستاذ الإدارة العامة والمحلية.
- د. تينو شوبان – أستاذ الإدارة العامة – جامعة بوتسدام.
- أ.د. يوخين فرانسكة – أستاذ التنظيم والإدارة العامة – جامعة بوتسدام.
- أ.د. سمير عبد الوهاب – أستاذ الإدارة العامة – ومدير مركز دراسات الاستشارات والإدارة العامة بجامعة القاهرة.
- اللواء/ محمود ياسين – نائب محافظ القاهرة.
- أ.د. هارالد فور – نائب رئيس جامعة بوتسدام وأستاذ ورئيس قسم "السياسة الدولية".
- أ.د. رضا عبد الخالق أبو حطب – المستشار العلمي لمحافظة شمال سيناء.
- أ.د. محمد شتا – أمين عام وزارة التخطيط والتنمية المحلية.
- أ.د. كريستوفر ريشارد – أستاذ ورئيس قسم الإدارة العامة – جامعة بوتسدام – ومدير معهد دراسات الخدمات المحلية.

* جلسات المؤتمر

(١) شبكات الأجهزة التي تقدم الخدمات العامة: المشاركة بين الأجهزة العامة والخاصة والدور التنظيمي والتنسيقي للدولة

WG "1" Service Networks: Public-private partnerships and Coordinative and Regulative Role of the State.

(٢) تعبئة الموارد المحلية: المشاركة بين الأجهزة المحلية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

WG "2" Mobilization local resources: partnership between local and foreigner enterprises, civil society and NGOs.

(٣) الحوكمة والمشاركة على المستوى المحلى "خبرات دولية".

WG "3" New Participatory Arrangements at the Local Level and Local Good Governance" – Reviewing International Experiences.

(٤) الحكومة الالكترونية.

WG "4" E-Government.

ثالثاً: مناقشة الرسائل العلمية بالمعهد القومي للإدارة العليا

سوف يقوم المعهد القومي للإدارة العليا بمناقشة مجموعة من الرسائل العلمية خلال الفترة القادمة وبيانها كما يلي:

دليل الرسائل

ID	مسلسل	اسم الباحث	المشرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	القسم العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
١٨٥٥	٥	احمد احمد زهران فرغلى	محمد ماهر الصواف		دور القيادات الإدارية فى تحقيق الجودة الشاملة بالتطبيق على جهاز شئون البيئة	الإدارة العامة والمحلية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
١٨٥٠	١	ابراهيم عبد الجواد احمد جعفر	محمد حسن العزازى	ناهد محمد محمد مطاريد	دور بحوث السوق والتسويق فى تحديث الإدارة فى ظل العولمة	الإدارة العامة والمحلية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧



دليل الرسائل

ID	مسلسل	اسم الباحث	المشرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	القسم العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
٢٢٠٦	٧٩	نبيل احمد على السقا	هدى محمد عزت صقر	محمد عبد التواب البكرى شاهين	التوافق المهنى وعلاقته بالاحتراق النفسى فى ضوء بعض المتغيرات الشخصية والبيئية	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢٢١٦	٨٢	نها مجدى كامل الشعراوى	ثناء إيراهيم جميل		تقييم درجة رضاء الطلاب عن جودة الخدمة التعليمية بالتعليم الجامعى الخاص – دراسة تطبيقية	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢٢٣٨	١١٧	يحيى محمد عبد القادر حسانين	فرهاد محمد على الاهدن	نور عبد الودود ندا	نموذج إقتصادى قياسى لمستقبل الخدمة الطبية فى مصر	الإقتصاد	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢٠٢٢	٥٩	شكرى رجب على العشماوى	سمير محمد عبد العزيز	اسماعيل حسين اسماعيل	الإصلاح الإقتصادى وتقييم تجربة إتحاد العاملين المساهمين فى مصر – دراسة ميدانية على بعض شركات النقل البحرى المصرى	الإقتصاد	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢١٢١	١٣	محمد جلال عبد الحميد سعيد	احمد ابراهيم حسن عيد	الفت على كامل عبد الفتاح	دور مؤشرات التدفقات النقدية فى تقييم الأداء المالى للشركات – دراسة تطبيقية فى قطاع المقاولات	المحاسبة	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/٠٥
١٨٧٦	٥	ادهم احمد فؤاد الشربينى	حافظ احمد سيد احمد		تقويم دور إدارة الموارد البشرية فى تحسين الأداء بمنشأت التصنيع الغذائى	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/٠٥
١٩٠٦	١٢	ايمن محمود محمد على الجربى	السيد عبد المعطى الطيبى	علاء الدين محمد الغزالى	إقتصاديات مشروع إدخال الحاسبات الألية فى المراحل التعليمية – دراسة تطبيقية على قطاع التعليم قبل الجامعى	الإقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/٠٥

رابعاً دورات تدريبية بمركز التدريب

سيقوم مركز التدريب في المرحلة القادمة – بمشيئة الله تعالى – بعقد دورات تدريبية متخصصة ، وبيانها كالتالي :

برامج شهر أكتوبر ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد
البرامج الإدارية		
١	٢-١٤ إدارة المراسم والبروتوكول	١٠/١ – ٢٠٠٥/١٠/٥
٢	٢-١٥ أثر تغير الثقافة على أداء المنظمات	١٠/٨ – ٢٠٠٥/١٠/١٢
٣	٢-١٦ إدارة الجودة الشاملة	١٠/١٥ – ٢٠٠٥/١٠/١٩
٤	٢-١٧ فن الممارسة الناجحة للعلاقات العامة	١٠/٢٢ – ٢٠٠٥/١٠/٢٦
٥	٢-١٨ اقتصاديات الشراء والتخزين	١٠/٢٩ – ٢٠٠٥/١١/٢
برامج التسويق		
٦	٣-٣ تنمية مهارات مندوبي البيع	١٠/٨ – ٢٠٠٥/١٠/١٠
البرامج المحاسبية والمالية		
٧	٤-١٠ التخطيط المالي وإعداد الموازنات	١٠/١ – ٢٠٠٥/١٠/٥
٨	٤-١١ محاسبة التكاليف للمهندسين	١٠/١٥ – ٢٠٠٥/١٠/١٩
٩	٤-١٢ نظم المعلومات المحاسبية	١٠/٢٢ – ٢٠٠٥/١٠/٢٦
١٠	٤-١٣ أساليب المحاسبة الإدارية لتفعيل وظائف الإدارة	١٠/٢٩ – ٢٠٠٥/١١/٢
البرامج الاقتصادية والمصرفية		
١١	٥-٧ أساليب اكتشاف تزوير وتزييف العملات للبنوك	١٠/١ – ٢٠٠٥/١٠/٥
١٢	٥-٨ الاستثمارات في بورصة الأوراق المالية	١٠/١٥ – ٢٠٠٥/١٠/١٩
برامج الحاسب الآلي		
١٣	٦-٢ مفاهيم وتطبيقات شبكات المعلومات	١٠/١٥ – ٢٠٠٥/١٠/١٩
برامج التأمين والإحصاء		
١٤	٧-٤ التأمين وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي	١٠/١٥ – ٢٠٠٥/١٠/١٩
البرامج الأمنيـــــة		
١٥	٨-٣ نظم المعلومات الأمنية	١٠/٨ – ٢٠٠٥/١٠/١٢



برامج شهر نوفمبر ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد
	البرامج الإدارية	
١	٢-١٩ تنمية مهارات التفاوض وإبرام العقود	١١/١٢ – ٢٠٠٥/١١/١٦
٢	٢-٢٠ الأساليب الحديثة في إدارة المشروعات	١١/١٩ – ٢٠٠٥/١١/٢٣
٣	٢-٢١ مهارات السكرتارية وإدارة المكاتب	١١/٢٦ – ٢٠٠٥/١١/٣٠
	برامج التسويق	
٤	٣-٤ أساليب تصميم البحوث التسويقية	١١/١٢ – ٢٠٠٥/١١/١٦
	البرامج المحاسبية والمالية	
٥	٤-١٤ المحاسبة عن الأصول الثابتة وإهلاكاتها	١١/١٢ – ٢٠٠٥/١١/١٦
٦	٤-١٥ معايير المحاسبة المصرية	١١/١٩ – ٢٠٠٥/١١/٢٣
	البرامج الاقتصادية والمصرفية	
٧	٥-٩ دراسات الجدوى وتقييم المشروعات	١١/١٢ – ٢٠٠٥/١١/١٦
٨	٥-١٠ مهارات التفاوض وإدارة الديون المتعثرة في البنوك	١١/١٩ – ٢٠٠٥/١١/٢٣
٩	٥-١١ الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان	١١/٢٦ – ٢٠٠٥/١١/٣٠
	برامج الحاسب الآلي	
١٠	٦-٣ قواعد البيانات ودورها في تطوير الأداء	١١/١٢ – ٢٠٠٥/١١/١٦
١١	٦-٤ البرنامج المتكامل للتطبيقات المحاسبية	١١/٢٦ – ٢٠٠٥/١١/٣٠
	البرامج الأمنيـــــة	
١٢	٨-٤ السلامة والصحة المهنية	١١/١٩ – ٢٠٠٥/١١/٢٣
	البرامج القانونية	
١٣	١٠-٤ التنظيم القانوني لعقود نقل التكنولوجيا	١١/١٢ – ٢٠٠٥/١١/١٦

برامج شهر ديسمبر ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد
	البرامج الإداريـــــة	
١	٢-٢٢ التخطيط الاستراتيجي	١٢/٣ – ٢٠٠٥/١٢/٧
٢	٢-٢٣ إدارة العمل الجماعي وبناء فرق العمل	١٢/١٠ – ٢٠٠٥/١٢/١٤



م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد
٣	٢-٢٤ تحليل المشكلات واتخاذ القرارات	١٢/١٧ – ٢٠٠٥/١٢/٢١
٤	٢-٢٥ تنمية مهارات إدارة الاجتماعات	١٢/٢٤ – ٢٠٠٥/١٢/٢٨
برامـــج التسويـــق		
٥	٣-٥ خدمات ما بعد البيع كمدخل للاحتفاظ بالعملاء	١٢/٣ – ٢٠٠٥/١٢/٧
٦	٣-٦ فن البيع وإجراءات المقابلات البيعية الفعالة	١٢/٢٤ – ٢٠٠٥/١٢/٢٨
البرامج المحاسبية والمالية		
٧	٤-١٦ تصميم وتطوير نظام التكاليف	١٢/٣ – ٢٠٠٥/١٢/٧
٨	٤-١٧ أساليب إدارة ورقابة التكلفة	١٢/١٧ – ٢٠٠٥/١٢/٢١
البرامج الاقتصادية والمصرفية		
٩	٥-١٢ أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال	١٢/١٠ – ٢٠٠٥/١٢/١٤
١٠	٥-١٣ الأساليب الحديثة للتعامل مع مخاطر الائتمان المصرفي	١٢/٢٤ – ٢٠٠٥/١٢/٢٨
برامج التأمين والإحصاء		
١١	٧-٥ الأساليب الكمية في إدارة الإنتاج ودعم اتخاذ القرار	١٢/١٠ – ٢٠٠٥/١٢/١٤
البرامج البيئية		
١٢	٧-٣ معايير تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	١٢/٣ – ٢٠٠٥/١٢/٧
البرامج الأمنية		
١٣	١٠-٥ المهارات القانونية للتفاوض وإبرام العقود	١٢/١٧ – ٢٠٠٥/١٢/٢١



الأستاذ الدكتور / عمرو غنايم
رئيس أكاديمية السادات الأسبق

ولد الأستاذ الدكتور عمرو عبد المجيد غنايم يوم الخامس والعشرين من شهر فبراير لعام ١٩٣٧م، حيث حصل سيادته على دكتوراه الفلسفة في الإدارة كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

لقد تخرج سيادته في كلية التجارة جامعة القاهرة حيث حصل على بكالوريوس إدارة الأعمال عام ١٩٦٠م، ثم سافر إلى كندا ليحصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة وسترن أونتاريو بكندا عام ١٩٦٣م.

تدرج الأستاذ الدكتور عمرو غنايم في السلم الوظيفي، حيث عمل سيادته أستاذاً لإدارة الأعمال، وكذلك أستاذاً للأفراد والسلوك الإداري وذلك عام ١٩٧٧م.

وفي الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ تم تعيين سيادته رئيساً لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية. ثم قام سيادته في يناير ١٩٩٣ برئاسة قسم الأفراد والسلوك الإداري بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

ومنذ يوليو عام ١٩٩٨م وحتى الآن يعمل سيادته أستاذاً متفرغاً ومشرفاً على قسم الإنتاج بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

لقد قام الأستاذ الدكتور عمرو غنايم خلال رحلته العلمية بالتدريس في الجامعات المصرية والعربية لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا بجامعات : القاهرة وعين شمس والمنصورة والزقازيق والأزهر وبيروت.

كما اشترك سيادته في مجموعة من المجالس واللجان من خلال عضويته ورئاسته لبعضها، منها : عضو اللجنة المركزية للتدريب، عضو المجالس القومية المتخصصة منذ ١٩٨٧م، رئيس مجلس البحوث الإدارية بأكاديمية البحث العلمي، مدرب ومستشار في المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

من ناحية أخرى ؛ قدم سيادته عدداً من البحوث العلمية وأوراق العمل للندوات والمؤتمرات الدولية، ومنها : برنامج جامعة هارفارد لتدريب المدربين بسويسرا عام ١٩٧٠م، وبرنامج التفكير الإبداعي لجامعة هارفارد بسويسرا عام ١٩٧٥م، برنامج هيئة فولبرايت لتبادل الأساتذة ١٩٨٦م.

كما اشترك سيادته في عمليات استشارية لجهات عديدة منها: البنك الأهلي المصري، بنك الإسكندرية الكويت الدولي، شركة مصر للطيران، مصنع الطائرات، شركة النيل للأدوية، شركة القاهرة للأدوية، شركة النصر لصناعة السيارات.

وفي مجال التأليف والإبداع ؛ قدم الأستاذ الدكتور عمرو غنايم للمكتبة العربية في مجال إدارة الأعمال – ثمانية كتب دراسية، وعدداً من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية متخصصة.

أما مجال التدريب ؛ فقد قام سيادته كمدرب بمراكز التدريب المختلفة في مصر، والوطن العربي، ومنها : معهد التنمية الإدارية بالإمارات وسوريا والعراق ولبنان وليبيا والمنظمة العربية للعلوم الإدارية.

من هذا المنطلق يتبين لنا أن الأستاذ الدكتور عمرو غنايم قد تبوأ مكانة علمية مرموقة أهلته لتحكيم أبحاث الترقية للمدرسين والأساتذة المساعدين، وهذه مكانة لا يصل إليها إلا الأساتذة المتميزون والمتمكنون من مادتهم وتخصصهم العلمي الدقيق.

وقد قام سيادته بتحكيم مجموعة كبيرة من الأبحاث المُحكَّمة للمجلات العلمية المتخصصة ؛ سواء بالقبول أو الرفض أو إبداء الملاحظات التي تجعل البحث يرقى لدرجة الإجازة للنشر ومن ثم الترقية.

كما تم تكريم الأستاذ الدكتور عمرو غنايم في مناسبات عديدة ومن جهات متنوعة، منها : حصوله على درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم الإدارية من كلية بنتلي– بوستون – بأمريكا عام ١٩٩١م، كما كُرِّم من هيئة الشرطة المصرية، نقابة التجاريين بالقاهرة، كلية التجارة بجامعة القاهرة، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية في احتفالها باليوبيل الذهبي لها وذلك في ديسمبر ٢٠٠٤م.

(*) يهدف هذا الباب إلى عرض السيرة الذاتية لكبار العلماء الذين أثروا حياتنا بأعمالهم البارزة التي تعتبر مصابيح الهداية لكل طالب علم يبحث عن المثل والقدوة، ويسعى للسير على درب هذه العلامات المضيئة. [العلماء ورثة الأنبياء ...] صدق رسول الله (صلى الله عليه وسلم).





جمهورية مصر العربية



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تدريب – بحوث – استشارات – تعليم



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، عِلْمِيّة ، مُحَكّمة

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان: ....

هاتف: .... فاكس (ناسوخ): .... محمول: ....

البريد الالكتروني : ....

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
١- جمهورية مصر العربية:	١٥٠ جنيهاً مصرياً	٦٠ جنيهاً مصرياً
٢- الدول العربية والأجنبية:	١٠٠ دولار	٤٠ دولاراً

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية – كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

البريد الالكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكاوى : ....
....
....
....

فى هذا العدد

أولاً افتتاحية العدد :

ثانياً بحوث مُحكَّمة :

ثالثاً ملخصات الرسائل :

رابعاً المؤتمرات والندوات :

خامساً إطلالة على الجديد بالأكاديمية

سادساً شخصية العدد :

